سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٦٥)

تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى

دراسة نظرية تحليلية ميدانية

يوليو ٢٠٠٣

فريق البحث

الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عيد

الأستاذة الدكتورة ماجدة إبراهيم

الأستاذة الدكتورة زينات محمد طبالة

السيد الدكتور عبد الحميد القصاص

السيدة الدكتورة أماني الريس

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة البحث	
المقدمة	١
الفصل الأول : الإطار النظرى للدراسة	١
الفصل الثانى : الدراسات السابقة	٩
الفصل الثالث : تمويل التعليم العالى فى إنجلترا	٢٠
الفصل الرابع : الوضع الراهن للتعليم العالى الحكومى	٣٢
الفصل الخامس : مؤشرات عن التعليم العالى الخاص فى مصـــر	٤٣
الفصل السادس : الإسقاطات المستقبلية لمؤشرات التعليم الحكومى والتعليم العالى	٥٧
الفصل السابع : التعليم عن بعد وإمكانية إستخدامه للتقليل مـــن تكلفة التعليم الجامعى	٦٦
الفصل الثامن : تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى (دراسة ميدانية)	٧٧
الفصل التاسع : ملخص الدراسة والتوصيات	٩٠

الفصل الأول

مقدمة

تمهيد

يعتبر إعداد القوي البشرية من الوظائف الأساسية للجامعة والمعاهد العليا ، وتعتبر الجامعات والمعاهد العليا هي المسئولة عن تكوين أجيال من الخريجين لخدمة النهضة الحضارية ، إذ أن هذا التعليم يعتبر بمثابة القوة الدافعة وراء تقدم المجتمعات في السباق نحو التطور والتقدم الحضاري.

ومن المؤكد أن التعليم العالي والجامعي يفشل إذا لم يتوفر له التمويل الكافي الذي يمكنه من تطوير ذاته ، واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وإذا لم تتوفر له المواد والأدوات والتجهيزات والمكتبات والأساتذة المتفرغون القادرين والمعدين الإعداد اللازم لعملهم.

يضاف لذلك أن هناك زيادة في الإقبال علي التعليم الجامعي في مصر وغيرها من الدول النامية ويرجع ذلك للعديد من الأسباب نذكر منها:

١. البطالة ورغبة الشباب في الحصول علي مؤهلات عليا لعل وعسي أن يجدوا فرصاً أفضل للتوظف
٢. زيادة المتطلبات التعليمية Educational Requirements التي يفرضها رجال الأعمال علي المتقدمين للتوظف وميلهم نحو الحاصلين علي مؤهلات جامعية كوسيلة للحد من عدد المتقدمين للحصول علي وظائف (كنتيجة للبطالة كذلك)
٣. ارتفاع مستوي معيشة الآباء ورغبتهم في حصول أبنائهم علي مؤهلات جامعية تفوق المؤهلات التي حصل عليها هؤلاء الآباء في السابق.

والواقع أن جمهورية مصر العربية تواجه العديد من المشاكل التي تعوق نمو التعليم الجامعي بشكل سليم لما يستلزمه ذلك من الاحتياجات التمويلية ، مما جعلها تحاول الحد من أعداد الطلاب المتقدين للتعليم الجامعي عن طريق الحد من عدد طلاب المرحلة الثانوية ، وتوجيه الطلاب إلي التعليم الثانوي الفني ومن أهم هذه المشاكل:

١. الزيادة المستمرة والمتزايدة في عدد السكان.
٢. زيادة إقبال المرأة علي التعليم وعلي ممارسة الأعمال المهنية الرفيعة.
٣. تطلع الشباب من الأجيال الصاعدة إلي التعليم العالي باعتباره الطريق الطبيعي والمضمون لتحقيق مستويات أفضل اقتصاديا واجتماعياً.
٤. النقص في إعداد وأعداد أعضاء هيئة التدريس .
٥. التوسع في قبول طلاب جدد وإنشاء الكليات الجديدة.
٦. القصور في خطة البعثات الخارجية
٧. قصور الدراسات العليا بالداخل.
٨. عدم ربط الجامعات والمعاهد العليا بشركات الإنتاج.

٩. تدني مرتبات أعضاء هيئة التدريس.

ويعتبر ضعف التمويل المخصص للبحوث والاعتماد شبه الكامل علي التمويل الحكومي من الأسباب الرئيسية في فشل جامعاتنا في تحقيق أهدافها، ويؤكد ذلك : أن ما تنفقه اليابان علي البحث العلمي يصل إلي ٢,٨٪ من الدخل القومي ، وأمريكا ٢,٧ ٪ ، وكوريا ٢,٢٪، وإسرائيل ٣٪ . ويقول رئيس أكاديمية البحث العلمي أن المنفق علي البحث العلمي في مصر عام ٩٤/٩٣ وصل إلي ٦٣٨ مليون جنيه أي بنسبة ٠,٤٥ من الناتج (١٤٠ مليار) ، وفي العام التالي زادت النسبة إلي ٠,٤٨ ، وفي عام ١٩٩٦/٩٥ ارتفعت إلي ٠,٧٨ ، أي أن المتوسط يصل إلي ٠,٥٦ من الناتج القومي الإجمالي. وهو يؤكد اننا مطالبون حتى لا نتخلف عن ركب التحدي ، ومسايرة العالم في القرن الحالي أن نضاعف علي الاقل مما ننفقه علي البحث العلمي .

والمطلوب كما يعبر عنه رئيس الأكاديمية رفع نسبة الإنفاق علي البحث العلمي ليصل إلي ١٪ من إجمالي الدخل القومي علي الأقل، وألا تزيد الأجور والمرتبات عن ٢٠٪ بدلا من ٧٦٪ الآن، حيث لم تزد النسبة المخصصة للبحوث عن ٦٠ مليون جنيه بنسبة ١٣٪ .

كذلك أدي ضعف التمويل اللازم للجامعات إلي عدم قدرة الجامعة علي دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس ، مما أدي لتدهور نوعية التدريس بشدة في مؤسسات هذه المرحلة، إذ أن الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس يكرسون معظم أوقاتهم للأعمال الخارجية من أجل الحصول علي أجر إضافي، كما أن مديرو مؤسسات التعليم العالي يركزون بصورة متزايدة علي مواجهة حاجات التشغيل المباشرة ويهملون متطلبات الصيانة للمباني والتجهيزات ، كما ضاعف من النقص في الموارد الاستخدام غير الكفء للعديد من الخدمات ، فالكثير من المكتبات الجامعية علي سبيل المثال تغلق أبوابها عند الظهيرة، أو في المساء والعطلات الأسبوعية ، كما أن ارتفاع معدلات التسرب والإعادة ، وانخفاض معدلات التخرج ترفع من تكلفة الخريج ، كما أن جزءا كبيرا من ميزانية التعليم العالي مخصصة لإنفاق لا تعليمي ، مثال ذلك دعم المنح الطلابية ، والخدمات المدعومة للطلاب كالكتاب الجامعي ، وتقديم المعونات المالية ، وإمداد الطلبة بالأطعمة والملابس والتأمين عليهم ، وتقديم الرعاية النفسية لهم ، وتوفير التسهيلات لوسائل المواصلات، وتقديم خدمات للأكفاء والمعوقين ، وينص القانون رقم ٢٦٥ علي إنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية للطلبة في كل جامعة ، ويقضي أيضا بأن يكون هذا الصندوق في كل كلية ، ويعتبر ذلك استثمارا غير كفء ، وإنفاق اجتماعي غير ارتدادي ، لأن معظم التلاميذ الملتحقين بالتعليم العالي يأتون من الطرف الأعلى لتوزيع الدخل.

المشكلة

تعاني الجامعات المصرية الحكومية من مشكلة التمويل ، مما أدي لانحدار مستوى خريجيها بشكل خطير ، وعدم مسايرتها لمتطلبات العصر الحديث ، وعدم قدرتها علي إعداد أجيال من الشباب القادر علي المنافسة في سوق العمل في عصر العولمة، و القادر علي إنتاج المعرفة ، واستخدام الصور الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وغير ذلك الكثير ... مما يستلزم البحث عن أسلوب جديد

لزيادة القدرة علي تمويل الجامعات الحكومية المصرية،وترشيد الإنفاق الخاص بها، والتوسع في إقامة جامعات وكليات جديدة، ، والالتحاق بالصناعة والنشاطات الاقتصادية المختلفة في كل من القطاع العام والخاص ، بما يضمن قدرتها علي المنافسة في عصر العولمة ، وعصر ازدياد المعرفة ، وعصر القدرة علي إنتاج المعرفة ، وعصر السماوات المفتوحة ، وعصر الفيمتو ثانية، وعصر الإنترنت، ..الخ.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث لما يأتي:

١. مراجعة الدراسات السابقة عن تمويل التعليم الجامعي والعالي والتعرف علي أهم نتائجها.
٢. الاضطلاع علي أحدث نظم تمويل التعليم في دولة من الدول المتقدمة بحيث يمكن الاستفادة منه في تمويل التعليم الجامعي في مصر
٣. التعرف علي الوضع الراهن للتعليم الجامعي الحكومي في جمهورية مصر العربية .
٤. التعرف علي مؤشرات التعليم العالي الخاص في مصر من حيث عدد المستجدين وعدد المقيدين وعدد أعضاء هيئة التدريس والمصروفات الدراسية في كل من الجامعات والمعاهد العليا والمعاهد المتوسطة الخاصة.

٤. إجراء دراسة مستقبلية للتعرف علي الإسقاطات المحتملة لمؤشرات التعليم الحكومي والتعليم العالي باستخدام سيناريوهات متعددة.

٥. التعرف علي إمكانية استخدام التعليم عن بعد وإمكانية الاستفادة منه في التقليل من الإنفاق علي التعليم الجامعي .

٦. إجراء دراسة ميدانية للتعرف علي آراء عينات من العمداء وأساتذة الجامعات وأعضاء من المجلس القومي للتعليم والطلاب وأولياء الأمور في تمويل التعليم الجامعي والعالي.

أدوات الدراسة

استخدمت هذه الدراسة أربعة استبيانات الأول للسادة عمداء الكليات في الجامعات ، والثاني للسادة أساتذة الجامعات وأعضاء المجلس القومي للتعليم ، والثالث لأبنائنا من طلبة الجامعات ، والرابع للسادة أولياء أمور طلبة الجامعات، ويقع استبيان عمداء الكليات ٧ ورقات الأولي تحتوي علي خطاب موجه للأستاذ الدكتور عميد الكلية نخبره فيها بأنه في إطار الجهود المبذولة من المراكز البحثية لدراسة قطاع التعليم الجامعي والعالي والتعرف علي مشاكله ، ومحاولة البحث عن حلول لهذه المشاكل يقوم فريق من الباحثين بمعهد التخطيط القومي بدراسة عن تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي، وأننا نطلب منه بناء علي وضعه في هذا المنصب أن يتفضل بكتابة آرائه ومقترحاته علي أسئلة هذا الاستبيان ، من أجل معاونة فريق الباحثين للوصول إلي أفضل النتائج الواقعية .ويلي ذلك توجيه الشكر الخالص له لتعاونه في هذا العمل .

وتأتي بعد ذلك صفحة العنوان ، وهي تحوي علي عنوان الاستبيان ، ويطلب من السيد المجيب أن يتكرم باستيفاء البيانات المطلوبة .

أما استمارة الاستبيان نفسها فتقع في خمس صفحات ، وتحتوي علي ٢٧ سؤالا كلها مغلقة فيما عدا القليل منها مغلق ولكنه ذو نهاية مفتوحة ،وسؤال واحد فقط مفتوح يقع في نهاية الاستبيان.

وتتناول الأسئلة الأولي طلب ذكر بعض الحقائق كالاسم إذا رغب ، والنوع وتاريخ الحصول علي الدكتوراه ومكان الحصول عليها ،وعدد طلاب الكلية والميزانية الإجمالية المخصصة للكلية هذا العام، وعدد أعضاء هيئة التدريس، وعما إذا كانت الكلية تحقق إيرادات من وحدات خاصة وبعد ذلك تأتي أسئلة خاصة بترتيب أهم المشاكل التي تعاني منها كليته ، والمتوسط السنوي لتكلفة الطالب فيها، وترتيب بنود الإنفاق في الكلية تبعا لأهميتها، وعما إذا كان يري قصورا في تمويل التعليم العالي وهل زيادة التمويل ستكون قادرة علي حل مشاكله ، وترتيبه لحلول مشاكل تمويل التعليم العالي تبعا لأهميتها من وجهة نظره، وعن رأيه فيما إذا كان إنشاء جامعات خاصة بمصروفات يمكن أن يحل مشاكل التمويل، والسبب في إجابته، وعن وجهة الطالب إذا لم يتوفر له التعليم العالي الحكومي المجاني، وعما إذا كان يساند ويشجع التعليم العالي الخاص، ، وهل يجب إعادة توزيع ميزانية التعليم الحكومي بحيث يحصل التعليم ما قبل الجامعي علي النصيب الأكبر، وفي أي قطاع يوافق علي دخول القطاع الخاص في التمويل، وهل يجب أن يتحمل الطالب الراسب لجزء من تكلفة تعليمه، وما رأيه في ترتيب المساعدات المالية التي يمكن أن تقدمها الدولة للطالب لإتمام تعليمه الجامعي، وهل يجب تحديد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي بما يتناسب مع الإمكانيات، ، وهل يوافق علي زيادة المرونة في إضافة أو إلغاء بعض التخصصات تبعا لحاجة سوق العمل، وما رأيه في نسبة الزيادة المطلوبة في ميزانية التعليم العالي ،وما هو ترتيب بعض الأمور المطلوبة لدعم التعليم العالي. وأخيرا يأتي سؤال مفتوح يطلب فيه من المجيب أن يسجل أية آراء أو مقترحات لم تذكر فيما سبق.

أما الاستبيان الثاني وهو <u>استبيان استطلاع رأي أساتذة الجامعات وأعضاء المجلس القومي للتعليم</u> فيقع في ست صفحات ، الأولي منها تحتوي علي خطاب موجه للسيد الأستاذ المجيب تطلب منه رأيه الخاص في موضوع تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم الجامعي ، وأن رأيه يعتبر من الأمور التي تثري الدراسة، وتوجه له الشكر والتقدير علي حسن تعاونه . وتأتي الصفحة الثانية ، وهي صفحة العنوان ، تطلب البيانات عن الجامعة والكلية التي يعمل بها الأستاذ ، وتخصص الأربع صفحات التالية للإستبانة ، حيث تحتوي علي عشرين سؤالا، بعضها يتطلب بعض البيانات والبعض الآخر يتطلب أحكاماً وآراء، بعضها مغلق، وبعضها مغلق وذو نهاية مفتوحة ، وبعضها الآخر مفتوح. وتتناول أسئلة الاستبانة سؤال المجيب عما إذا كان قصور التمويل يعتبر من أهم مشاكل العملية التعليمية، وهل زيادة الموارد المالية ستحل مشاكله، وهل يوافق علي ما يقترحه البعض من ضرورة تحديد عدد الملتحقين بما يتناسب مع الإمكانيات، كما يعرض عليه بعض الحلول لمشاكل التعليم ويطلب منه ترتيبها تبعا لأهميتها من وجهة نظره، وهل يجب زيادة المرونة في إضافة أو إلغاء التخصصات التي

تقدمها الجامعة، وهل إنشاء جامعات خاصة بمصرفات يعمل علي حل المشكلة وما أسباب ذلك، وإذا لم يتمكن الطالب من الالتحاق بالتعليم الخاص الحكومي فإلي أين يتجه؟ وهل يري ضرورة إعادة توزيع ميزانية التعليم في مصر بحيث يحصل التعليم ما قبل الجامعي علي النصيب الأكبر كما هو حادث في معظم دول العالم، وما هي البنود التي يجب أن يدخل التعليم الخاص فيها، وهل يجب أن يتحمل الطالب الراسب جزءا من تكلفة تعليمه.وما هو أفضل ترتيب لطرق تقديم المساعدات المالية للطالب الجامعي كي يتمكن من إتمام تعليمه، وما هو أفضل ترتيب لبعض الامور المطلوبة لدعم التعليم العالي ويأتي في النهاية سؤال مفتوح ليكتب فيه المجيب ما يعن له من آراء ومقترحات بشان تمويل التعليم العالي ولم يكن قد سبق ذكرها في الاستبانة فيما سبق.

أما الاستبيان الثالث فخاص بإستطلاع رأي طلاب الجامعات و يقع هذا الاستبيان في خمس صفحات ، الأولي منها كما هو في باقي الاستبيانات خطاب موجه للطالب/الطالبة تخبره بالهدف من هذه الدراسة وأن رأيه كطالب/طالبة بالتعليم الجامعي مهم جداً، لأن هذا التعليم يقدم من أجله، ولأنه المستفيد الرئيسي منه، ولذا فإن رأيه يعتبر في غاية الأهمية ، ويثري هذه الدراسة ، ولذا فإننا نرجو منه التكرم بالإجابة علي أسئلة هذا الاستبيان بغاية الدقة ، وكتابة رأيه فيما تتطلبه من مقترحات وذلك لمعاونة فريق البحث علي الوصول إلي أفضل النتائج الواقعية.

ويحتوي الاستفتاء بعد ذلك علي صفحة البيانات و بعد ذلك علي أربعة عشر سؤالا ، منها طلب استيفاء بعض البيانات كالاسم إذا رغب والنوع والصف الدراسي ، وعما إذا كان يحصل علي دروس خصوصية ، ثم يطلب منه ترتيب مجموعة من مشاكل التعليم العالي تبعا لأهميتها من وجهة نظره ، وأن يكتب بعد ذلك أية مشاكل يعتقد بأهميتها ولم ترد في القائمة السابقة ، وعما إذا كان قد تخلف في مادة أو مادتين او رسب ، وعن رأيه فيما إذا كان علي الطالب المتخلف أو الراسب أن يتحمل جزءا من التكلفة الفعلية للدراسة، كما يطلب منه أن يحدد مستوي بعض البنود الهامة في العملية التعليمية كالمباني والتجهيزات والأنشطة الاجتماعية والأنشطة الرياضية وأداء الأساتذة والكتب والمراجع، وعما إذ كان يفضل الالتحاق بإحدى الجامعات الخاصة ، والسبب في عدم التحاقه بمثل هذه الجامعات، وهل يفضل الدراسة في جامعة خاصة بمصروفات أم جامعة حكومية بمصروفات وسبب التفضيل في كل حالة، وينتهي الاستبيان بعد ذلك بسؤال مفتوح تترك له فيه الحرية لكتابة أية تعليقات خاصة بتمويل التعليم العالي لم يرد ذكرها فيما سبق .

وتناول الاستبيان الرابع استطلاع رأي أولياء أمور طلبة الجامعات ويقع هذا الاستبيان في ست صفحات، الأولي خطاب لولي الأمر يوضح له الهدف من الدراسة ،وأنه يعتبر في وضع جيد يمكنه من التعرف علي مشاكل التعليم العالي وتكاليفه ، وغير ذلك من مشاكله، ولذلك فإننا نعتبر رأيه في هذا الموضوع في غاية الأهمية ، ومن الأمور التي تثري الدراسة،ولذا فنحن نرجو منه التكرم ببذل الجهد في الإجابة علي أسئلة هذه الاستمارة، وذلك لمعاونة الفريق البحثي في التوصل لأفضل النتائج الواقعية ، وأننا نشكر له حسن تعاونه. وتأتي بعد ذلك صفحة العنوان وهي تحتوي علي طلب بعض البيانات وهي

اسم الجامعة التي يلتحق بها الابن/ الابنة، واسم الكلية ، ونوع الكلية ، وتاريخ ملء بيانات هذا الاستبيان.

ويحتوي الاستبيان بعد ذلك علي ثنتا وعشرين سؤالا، منها بعض البيانات كاسم الطالب واسم ولي الامر ونوع الطالب ونوع ولي الأمر والصف الدراسي للطالب والحالة التعليمية لولي الأمر والحالة العملية له، وعما إذا كان أبناءه يلتحقون بمجموعات تقوية أو يحصلون علي دروس خصوصية ، وهل ينجحون دائما أو ينجحون ببعض المواد أو يرسبون أحيانا، ورأيه في سبب ضعف المستوي العلمي لبعض التلاميذ، ورأيه في أن كثرة عدد التلاميذ تعتبر من أهم أسباب مشاكل التعليم، ولماذا لم يلحق أبناءه أو بناته بإحدى الجامعات الخاصة، ورأيه في تلك الجامعات ، وعن مدي موافقته علي دفع المبالغ التي تدفع للدروس الخصوصية من أجل تحسين الخدمة التعليمية المقدمة، ورأيه في مجانية التعليم الجامعي الحكومي، وأفضل أشكال المساعدة المادية للطلبة من وجهة نظره، وتحمل الطالب الراسب لبعض المصروفات مقابل إعادة السنة أو امتحان مواد التخلف، وسبب إجابته علي ذلك الاستفسار ، وأخيرا سؤال مفتوح ليكتب فيه ولي الأمر أية آراء أو مقترحات بشأن تمويل التعليم الجامعي والعالي ولم تذكر فيما سبق.

<u>ثبات وصدق الأدوات</u>

عرضت استمارات من كل مجموعة من الاستمارات علي عينة من المتخصصين في التربية أو علم النفس ، وتم إدخال التعديلات المناسبة علي ترتيب وصياغة ومحتوي الأسئلة في جميع الاستمارات، ثم تم تطبيق عشرة استبيانات من جميع الاستبيانات المعدة علي عينة من الأصل المستهدف فيما عدا استبيانات العمداء التي تم الاكتفاء بتطبيقها علي خمسة عمداء فقط من جامعتي عين شمس وحلوان، وأعيد التطبيق مرة أخري بعد خمسة عشر يوما علي الأقل ، وتم حساب الارتباط فيما بين نتائج التطبيقين لجميع الاستبيانات فتم الحصول علي معامل ثبات لجميع الاستبيانات يتراوح فيما بين ٠,٩٠ ، ٠,٩٢ وهي معاملات ثبات مرتفعة لم نكن نتوقعها أن تصل لهذه الدرجة ، وبذلك يمكن اعتبار هذه الأدوات تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

أما من حيث الصدق ، فإنه من الممكن اعتبار هذه الاستبيانات صادقة لدرجة كبيرة ، حيث أن إعدادها تم بناء علي الرجوع للدراسات السابقة في هذا المجال، كما أن مجموعة الدراسة التي اشتركت في إعداد هذه الاستبيانات مجموعة متخصصة ولها خبرة في إجراء الدراسات في مجال التعليم، ولها مؤلفاتها العديدة في هذا المجال ، بالإضافة لأن هذه الاستبيانات قد عرضت علي مجموعة من المتخصصين في مجالي التربية وعلم النفس ، مما يجعلنا مطمئنين لأن هذه الاستبيانات تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوي ، وخاصة وأن التمويل ليس مركبا فرضيا نحاول التعرف علي كنهه .

<u>العينة :</u> <u>لقد سحبت العينة من أربع جامعات وهي :</u>

١. جامعة عين شمس باعتبارها ممثلة لجامعات القاهرة.
٢. جامعة حلوان باعتبارها جامعة بها كليات خاصة مختلفة عن باقي الجامعات.

٣. جامعة الإسكندرية كممثلة لجامعات الوجه البحري

٤. جامعة المنيا باعتبارها ممثلة لجامعات الصعيد.

٥. عينة من أعضاء المجلس القومي للتعليم في حدود ٥٠

ولقد ضمت العينة مجموعات عشوائية من :

أساتذة من معظم كليات الجامعات المختارة .

اعضاء من المجلس القومي للتعليم.

طلاب من معظم كليات الجامعات المختارة .

اولياء أمور طلبة من معظم كليات الجامعات المختارة.

كما ضمت العينة عمداء معظم كليات الجامعات المختارة .

أما تفصيل أعداد العينة والتي جري تحليل بياناتها فهي كما يأتي:

عدد العمداء المشاركين في الدراسة: ١٠٠ عميد - عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين في الدراسة من الكليات العملية والنظرية وأعضاء المجلس القومي للتعليم : ١٠٠٠ فرد - عدد الطلبة المشاركين في الدراسة: ٨٠٠ طالب - عدد أولياء الأمور المشاركين في الدراسة : ١٠٠٠ ولي أمر - مجموع أفراد العينة = ٢٩٠٠ فرد

منهج البحث

تعتبر هذه الدراسة دراسة مكتبية مقارنة ، ودراسة ميدانية وصفية تحليلية ، تتضمن نظرة مستقبلية لتمويل التعليم العالي من أجل تحسينه وتطويره ، وتستخدم هذه الدراسة منهج المسح الوصفي التحليلي، كما تستخدم العديد من الأساليب الإحصائية ومنها مقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، وتحليل التباين، والارتباط ، والعديد من الاختبارات البارامترية واللابارمترية.

المراجع

محمد محروس إسماعيل (١٩٩٠). اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة . القاهرة : توزيع دار الجامعات المصرية

رجاء إبراهيم سليم وأميرة محمد إبراهيم . (١٩٩٠) **التعليم العالي في الصحافة المصرية عام ١٩٩٠**. القاهرة : وزارة التعليم العالي ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالي.

Lee Elliot Major (2000) **The high cost of learning.** The Guardian. File//A:\Education%20%20The20high%20cost20%of20%learning.htm

Faculty of Law and Social Sciences. **Funding Universities to Meet National & International Challenges.** Web site maintained by Charlene Hicking. http://www.nottingham.ac.uk/economicslfunding/

Selling Knowledge- **The future of Funding Universities.** http://alumni.dcu.1e/magazine/knowledge.html.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تناول الباحثون دراسة التعليم العالي من زوايا مختلفة ، منها ما هو متعلق بتحليل الواقع ومناقشة مشاكله ومنها ما يهدف إلى طرح صورة مستقبلية سعيا إلى تطويره وتحسين مخرجاته · وظلت قضية التمويل من أهم القضايا التي تحظى بالاهتمام نظرا لعدم قدرة الإنفاق على التعليم من مواكبة الطلب المتزايد عليه ومع اتفاق الآراء أو تباينها بشأن الإنفاق على التعليم إلا أن هناك نتيجة عامة لا يمكن إغفالها ألا وهي أهمية وضرورة زيادة الإنفاق على التعليم ، وزيادة نسبته في الإنفاق العام لما للتعليم من أهمية بالغة في إعداد الأفراد ولما للتعليم العالي من أهمية في إمداد المجتمع بالطاقات المنتجة والعقول المفكرة ·

وفيما يلي سنستعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعليم ، ومحاولة رصد أهم نقاط الاتفاق فيما بينها لتكون نواة للعمل الميداني في دراستنا الحالية · .

١ - تعليم الأمة العربية [1] في القرن الحادي والعشرين

تتناول هذه الدراسة (سعد الدين إبراهيم (تحرير)، ١٩٩٢) في الجزء الخاص الوارد بها تحت عنوان " في اقتصاديات تعليم المستقبل ·

تحدد الدراسة سبعة مصادر لتمويل تعليم المستقبل في الوطن العربي هي :

المؤسسات الاقتصادية : وضرورة تحمل المجتمع المدني لقسط متزايد من تمويل التعليم . بحيث تشارك المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة في هذا التمويل كنسبة مئوية من أرباحها السنوية تعفى من الضرائب · وفي هذا الصدد توضح الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح هي المستفيدة الأولى من مخرجات النظام التعليمي ، ومن ثم فإن مساهمتها في تمويل التعليم لإعداد هذه المخرجات سيجعل لها الحق في صياغة مضمون العملية التعليمية خاصة في المرحلتين الثانوية والعالية ، كما سيعطيها الحق في مراقبة إدارة المؤسسة التعليمية وكيفية الإنفاق بداخلها لضمان جودة وكفاءة الاستفادة من هذا التمويل ·

ضريبة إضافية على الاستهلاك : توصي الدراسة بفرض ضريبة خاصة للتعليم تفرض على مفردات سلعية استهلاكية شبه كمالية أو كمالية ولاعتبارات العدالة الاجتماعية تستهدف هذه الضرائب شرائح أو مجالات استهلاك انتقائية ·

أموال الزكاة : في هذا الشأن استندت الدراسة إلي رأى مجموعة من الخبراء بموافقتهم على استصدار فتوى من علماء الدين الإسلامي بجواز تخصيص جزء من أموال الزكاة لأغراض تمويل التعليم ، وتشير إلى إمكانية توزيع هذه الأموال عبر الأقطار العربية ليتحقق نوع من التكافل والتضامن بين العرب والمسلمين ·

صندوق عربي لدعم التعليم : على نفس منهج التكافل ترى الدراسة أهمية إنشاء صندوق عربي لدعم التعليم تموله الدول المصدرة للبترول والمستوردة للعمالة العربية حيث تمثل هذه الدول أحد المستفيدين من مخرجات التعليم ، ومن ثم تصبح مشاركتها في تمويله أمراً واجباً على أن يضمن ذلك في نفس الوقت بقاء قنوات تدفق العمالة مفتوحة بين الأقطار العربية ٠

إعادة هيكلية ميزانيات الأقطار العربية : وهنا ترى الدراسة أهمية إعادة هيكلة بنود الإنفاق العام لصالح التعليم وتمويل جزء من الاعتمادات المخصصة للبرنامج والأمن الداخلي إلى الإنفاق على التعليم ، وهنا تؤكد على أن إعادة الهيكلة لن تؤدى إلى إضعاف القدرات الدفاعية والأمنية العربية حيث ستساعد المخرجات الجيدة للنظام التعليمي على المدى المتوسط والطويل على تقوية هذه القدرات بتخريج طاقات بشرية قوية صحيا ونفسيا تستطيع الدفاع عن الوطن وأكثر كفاءة في سوق العمل والإنتاج فتحد بذلك من التطرف والانحراف فيأمن المجتمع شر القلاقل الاجتماعية ٠

فرض رسوم تصاعدية على الخدمات التعليمية : وهنا تؤكد الدراسة على أهمية تأمين مجانية التعليم بالتعليم الأساسي للجميع ، وأيضا للمتفوقين في المراحل التالية أما غير المتفوقين فعلى ذويهم تحمل جزء من نفقات هذا التعليم ٠ وتقترح الدراسة فرض رسوم تصاعدية – إما على أساس نسبة مئوية من دخل الأسرة أو على أساس درجات التلميذ في الاختبارات المقننة للالتحاق بكل مرحلة ٠

دور العبادة كمؤسسات تربوية : تشير الدراسة إلى أن جزء كبير من ميزانية التعليم يوجه لبناء المدارس والمؤسسات التعليمية ، واستنادا على أهمية دور العبادة على مدى التاريخ ومساهمتها في تعليم الأفراد ، فإن الدراسة توجه النظر إلى أن إمكانية الاستفادة من دور العبادة كأماكن لتلقى العلم والمساهمة في العملية التعليمية باستخدامها كمؤسسات تربوية وخاصة في أماكن تكدس السكان أو المناطق النائية ٠

٢ -تمويل التعليم العالي في الدول النامية : المحددات الاقتصادية ومعدلات العائد

تستعرض هذه الدراسة (أحمد محمد مندور،١٩٩٦) في مقدمتها أهمية التعليم ، وأن الإنفاق على التعليم وبصفة خاصة على التعليم العالي لم يعد إنفاقا استهلاكيا بل انه اصبح شكلا من أشكال الاستثمار في رأس المال البشرى يقوم بدور أساسي في تهيئة البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي ودفعه إلى الأمام ٠وأن حجم ونوعية وكفاءة الموارد البشرية في مجتمع ما تعتبر أهم محددات شكل ومعدل التنمية الاقتصادية ٠ والاجتماعية وأن معظم الدول النامية ترى أن التعليم الرسمي بما فيه التعليم العالي هو بمثابة المفتاح الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية. طالما أنه يمثل الوسيلة الأساسية لتنمية المهارات البشرية والمعارف على مستوى كل من الفرد والمجتمع ٠ فهو يحقق للفرد منافع عديدة تتمثل في زيادة الدخل وزيادة القدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية فضلا عن إشباع رغباته من الناحية الثقافية والمعرفية ، وعلى مستوى

المجتمع يحقق من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة معدلات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

وتشير الدراسة إلى تزايد موازنات التعليم بالدول النامية بمعدلات عالية خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، فاقت مرتين أو ثلاثة الزيادة في الموازنات العامة والناتج المحلى في هذه الدول حيث زاد الإنفاق العام من حوالي ١٤ بليون إلى ١١٠ بليون دولار بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٨٧ في مجموعة الدول النامية ، بينما كانت الزيادة في الدول المتقدمة خلال نفس الفترة من حوالي ١٤٤ بليون إلى ٨١٨ بليون دولار ٠ كما زاد نصيب الفرد من الإنفاق العام على التعليم من ٥ دولار إلى ٢٩ دولار في المجموعة الأولى بينما زاد في الثانية من ٢٧٠ دولار إلى ٧٠٤ دولار ٠

وقدرت نسبة الإنفاق العام كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بحوالي ٣٪ عام ١٩٧٠ زادت إلى ٤٪ عام ١٩٨٧ في الدول النامية ، وكانت النسبة المقابلة لذلك في الدول المتقدمة هي ٥,٧٪ ، ٥,٩٪ خلال نفس الفترة ٠

وبالرغم من ذلك لم تتحسن بصورة ملموسة حالة الفرد العادي والمتوسط في معظم الدول النامية ٠ مما استلزم دراسة أهم الجوانب الاقتصادية المتعلقة بتمويل الإنفاق على التعليم العالي الرسمي ٠

فمن حيث طبيعة تمويل التعليم العالي (كاستثمار في رأس المال البشرى) بالمقارنة مع تمويل رأس المال المادي ، ترى الدراسة أن أشكال الاستثمار في رأس المال البشرى المختلفة بما فيها التعليم العالي تواجه بصعوبات في التمويل ، فضلا عن عدم توافر المعلومات المناسبة عن فرص الاستثمار ، حيث أن تمويل رأس المال المادي يكون أكثر جاذبية بالنسبة للشخص المقترض واكثر ضمانا ، بينما في حالة استخدام القرض لزيادة الطاقة الإكتسابية للفرد من خلال تمويل نفقات تعليمه العالي (على سبيل المثال) فإن المقترض لا يستطيع الحصول على ضمانات مماثلة ٠

ومع ذلك فإنه على الرغم من وجود صعوبات في الاقتراض لتمويل التعليم العالي وخاصة بالنسبة للفقراء إلا أنه لا يصح تأجيل هذا النوع من الاستثمار حتى تتراكم المدخرات اللازمة للتمويل لأن تأجيل الالتحاق بالتعليم العالي يكون مكلفا للغاية حيث تزداد تكلفة الفرصة البديلة بدرجة كبيرة مع ما يتحمله المجتمع نفسه من تكلفة حقيقية

وتشير الدراسة إلى أن قيام الحكومات بتقديم بعض التسهيلات والمساعدات في شكل إعانات مباشرة أو قروض أو تقديم ضمانات للقروض التي يحصل عليها الأفراد لتمويل التعليم العالي أو قيام الحكومة بتحمل نفقات التعليم العالي قد يساعد في الحد من هذه المشكلات ٠

وتشير الدراسة إلى أن الحكومات يمكن أن تساعد في عملية تمويل الإنفاق على التعليم، ولكي يكون هذا التدخل مبررا من الناحية الاقتصادية لابد من حصول المجتمع ككل على منافع تزيد على المنافع الخاصة التي يحصل عليها المستفيدون من هذا النوع من التعليم ٠

ويتوقف النمو الحقيقي للموازنات التعليمية والمتمثل في :

جانب الإيرادات على أربعة محددات رئيسية هي:

١. معدل النمو الاقتصادي ، ومدى تنوع مصادر الإيرادات واستجابتها للتغير في الدخل القومي فضلا عن معدلات التضخم السائدة والمساعدات الخارجية التي يمكن الحصول عليها لتمويل التعليم ٠

٢. أما جانب النفقات فتشير الدراسة إلى أن محدداته هي نمو الطلب على التعليم ، طبيعة التقنيات التعليمية ، وهيكل مرتبات القائمين بالتدريس ، ومعدلات استخدام الموارد٠ ويترتب على التوسع في تمويل الإنفاق العام على التعليم العالي تزايد التكلفة الحدية الاجتماعية عن المنفعة الحدية الاجتماعية ، مما يعنى سوء تخصيص الموارد التمويلية من ناحية وسوء تخصيص الموارد البشرية من ناحية أخرى ٠ وهذا يعنى أنه ربما كان من الأفضل من زاوية التخصيص الأمثل للموارد ، توجيه قدر أكبر إلى المراحل التعليمية الأقل أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى ٠

٣. وللحد من سوء تخصيص الموارد ، يتعين على الدولة تحميل المستفيدين من التعليم بالنسبة الأكبر من تكاليف التعليم ولا يمنع ذلك من إعطاء إعانات لغير القادرين بالنسبة لمستويات التعليم الأقل وإعطاء قروض بالنسبة لمستويات التعليم العالي ، مع خلق دوافع المشاركة من جانب رجال الصناعة والإنتاج في تمويل التعليم، عن طريق اهتمام نظام التعليم العالي بالمشاكل التي يعانى منها المجتمع والاهتمام بالنواحي التطبيقية أكثر من النظرية ، ومراعاة احتياجات سوق العمل من العمالة ذات التخصصات المختلفة بحيث تساير ركب التطور التكنولوجي السريع

٤. والبحث عن كيفية إيجاد الطرق والوسائل التي تؤدى إلى استخدام الموارد المتاحة بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية فضلا عن البحث عن مصادر جديدة للتمويل ٠

٣. دليل التعليم العالي نحو تنمية بشرية مستقبلية

تركز هذه الدراسة (حسين مصطفى هلال ، ١٩٩٦) على مناقشة بعض الأفكار التي تدور حول مدى إمكانية تطوير وسائل وأساليب تمويل التعليم العالي في جمهورية مصر العربية ، وسبل إنماء المصادر التمويلية للتعليم العالي باعتباره أحد التنظيمات الاجتماعية التي لا تهدف إلى الربح والتي تمول من الموازنة العامة للدولة ، بالإضافة إلى بعض المساهمات التطوعية أو الرسوم الرمزية التي يدفعها الفرد والمستفيدين من خدماتها ٠ وذلك من خلال الإجابة على أربعة أسئلة هي :

١. ما مدى إمكانية الاعتماد على مصادر التمويل القائم حاليا ؟

٢. ما مصادر التمويل الأخرى التي يمكن إقتراحها والاعتماد عليها وما مدى مشروعيتها ودستوريتها ؟

٣. ما الموقف التنافسي للتعليم العالي بعد الشروع في خصخصة وانتشار المعاهد الخاصة العليا ؟

٤. كيف يمكن إنشاء مجالس عليا كمصادر أساسية توفر قواعد التمويل والإدارة والمحاسبة؟

وتشير الدراسة إلى أحد المقالات عن ما يجرى في جامعة كاليفورنيا – بيركلى ومدى المساهمات المجتمعية في تأسيس هذه الجامعة ·

وتقترح بعض الملامح التي يمكن الاسترشاد بها عند إدارة الحوار الخاص بخصخصة التعليم العالي ·

٥. تظل النظم الجامعية (الإدارية والمالية) على وضعها الحالي عند التحاق الطلاب بها في الصف الأول فقط وتحصل الرسوم العامة التي تحقق مبدأ تكافؤ الفرص ·

٦. الطالب الذي يحصل على تقدير عام جيد جدا فما فوق يعفى من أي رسوم إضافية في العام التالي ، مع منحه مكافآت تفوق وتستمر في حالة استمرار تفوقه ، ويتم إيقافها في حالة تراجعه ·

٧. الطالب الذي يحصل على تقدير جيد يحصل منه في العام التالي ضعف الرسوم·

٨. الطالب الذي يحصل على تقدير مقبول يحصل منه في العام التالي ثلاثة أضعاف الرسوم الحالية ·

٩. الطالب المنقول ومعه مادة أو مادتين يحصل منه في العام التالي ثلاثة أضعاف الرسوم الحالية مع سداد مبلغ ٢٠٠ جنيه عن كل مادة وقت انعقاد امتحانها ·

١٠. الطالب الراسب يحصل منه في العام التالي أربعة أضعاف الرسوم الحالية مع سداد مبلغ ٣٠٠ جنيه عن كل مادة رسب فيها وأعاد امتحانها ·

١١. ليس هناك ما يسمى باستنفاذ مرات الرسوب وكل طالب له فرصتان فقط في دخول امتحان كل مادة ، فإذا رسب فيها للمرة الثالثة دفع عن كل إعادة لها بعد المرة الثانية ٥٠٠ جنيه مهما بلغت عدد مرات دخول الامتحان بها ·

١٢. دعم الكتاب الجامعي لا يكون إلا للطلبة الحاصلين على تقديرات جيد جدا فما فوقها وللطالب الفقير والمحتاج بعد تقديم الإثباتات اللازمة وفق متطلبات اللجان الاجتماعية بالكليات ·

١٣. رسوم الأنشطة الطلابية والرعاية الصحية يتم تحديدها وفقا للتكلفة الفعلية، ولا يتم دعمها إلا في حدود ضيقة ·

١٤. يتم وضع رسوم مالية للاستفادة من المكتبات ، بحيث لا يستفاد من خدماتها إلا كل من سدد الرسوم أو الاشتراك المحدد لها ٠

وتؤيد الدراسة تشجيع الدولة للاستثمار الخاص في إنشاء المعاهد والكليات الخاصة وأن تعمل على الإشراف عليها ضمانا لحسن سير العملية التعليمية على أكمل وجه ولضمان استمراريتها ، ولكن ساحة التعليم مفتوحة للجميع ولكل من يريد أن ينهل منها ٠

وتنتهي الدراسة باقتراح المساهمة في التعليم العالي من خلال تنظيمات اجتماعية لا تهدف إلى تحقيق ربح ، وتدار بواسطة مجلس إدارة يكون مسئولا عن إنجاز أهداف هذه التنظيمات ٠ ويقترح الباحث أن يتشكل مجلس الإدارة من سبعة أعضاء يتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة من بينهم والعميد والمدير كما يلي :

١. مندوب عن وزارة التعليم العالي ٠ ٢. مندوب عن الكلية المناظرة له في الجامعات المصرية ٠ ٣. مندوب من المحافظة التي تقع الكلية في دائرتها ٠ ٤ - مندوب عن أحد الرواد الوطنين ذات الصلة ٠ ٥، ٦، ٧. أساتذة جامعات ويفضل أن يكونوا من نفس المحافظة ٠

وتتمثل مواردها في :

١ -الرسوم من الأفراد المستفيدين من الخدمة (وتحدد بمعرفة الوزارة) ٢ - المساهمات التطوعية سواء كانت في شكل نقدي - في شكل أوراق مالية - في شكل عقارات وتجهيزات ، وفى شكل جهود يبذلها المواطنون تطوعا وبدون مقابل ٠ ٣ - التبرعات ٠ ٤ - المنح والأوقاف

وبهذا تختلف هذه التنظيمات الاجتماعية عن التنظيمات الحكومية التي تمول من الموارد السيادية التي تكون في شكل ضرائب أو إيرادات ثروة طبيعة ٠ ويتم تخصيص هذه الموارد على الاستخدامات المختلفة بنص القانون عن طريق الموازنة العامة للدولة ٠

وفى نهاية الدراسة أشار الباحث إلى أشكال الأموال المستخدمة في التنظيمات الاجتماعية حيث صنفها إلى :

١ - المال الجاري غير المقيد : وهو المال الذي يخصص لإنجاز الأنشطة العامة التي تحقق أهداف التنظيم ، ويتم استغلال واستخدام موارد هذا المال وفقا لقرارات مجلس الإدارة ٠

٢ - الأموال المخصصة بمعرفة الإدارة : وهو نوع من الأموال الجارية غير المقيدة ويتم إنشاؤه عندما يقرر مجلس الإدارة تخصيص جزء من الموارد لغرض معين ٠

٣ - المال الجاري المقيد : ويخصص للمحاسبة عن الموارد التي تمنح للتنظيم لإنفاقها على نشاط معين من أنشطة التنظيم.

٤- مال الأوقاف :ويشتمل على الموارد الممنوحة للتنظيم بشرط استخدام الدخل المتولد منها في تحقيق الأهداف العامة للتنظيم أو استخدامه في أغراض محددة ٠

٥- مال الأصول الثابتة :ويخصص لشراء الأراضي والمباني والأجهزة والأثاث والسيارات والعدد والآلات ، ويعتبر هذا المال مقيدا ولكن لشراء أصول رأسمالية ٠

٤ - الإنفاق على التعليم : تشير هذه الدراسة (زينات طبالة ١٩٩٨/٩٧) إلى تمتع الطالب بمجانية التعليم العالي في مصر بينما لا تقدم معظم بلدان العالم مجانية كاملة لهذا المستوى من التعليم ، ولكنها تقدم مساعدات مالية للمؤسسات التعليمية تختلف في أحجامها ، الهدف منها هو تخفيض نفقات الدراسة التي يتحملها الطالب وهذا متبع في بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وأيرلندا والبرتغال وهولندا وسويسرا ، وكذلك بعض الدول النامية مثل الهند ونيوزيلندا ونيجيريا وسنغافورة ، وسريلانكا وتنزانيا ، كما يتبع هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية

كما تقدم مساعدات مالية مباشرة للطلاب في شكل :-

منح دراسية -هبات - هبات معاونة - قروض تعليمية -برامج عمل للطلاب .

وكما هو الحال في مصر فإن هناك دولا تحرص على المجانية في التعليم الجامعي ، لأنه المستوى المنوط به إعداد الكوادر المسئولة عن تقدم المجتمع وتنميته وفى مقدمة هذه الدول فرنسا ، أما في الدول النامية فالفقر يقف حائلا أمام تعليم الأبناء على الرغم من وجود المجانية ، أو على الأقل يدفع بالفرد إلى تغيير نوع الدراسة التي يرغبها بما تسمح به أحواله المادية ٠

وتصل نسبة الطلبة المنتظمين في التعليم العالي إلى ١٩,٧٪ من إجمالي من هم في الشريحة العمرية المقابلة ، وهى نسبة تفوق مثيلتها في معظم الدول العربية، فيما عدا تلك المحققة في البحرين والكويت وقطر ، حتى في السعودية التي هي أغنى من مصر نجد هذه النسبة لا تتجاوز ١٣,٥٪ وهذا يؤكد عدم ارتباط هذه النسبة بمستوى ثراء الدولة حيث تصل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٦٤٪ وفى كندا ٦٣٪ وفى الأرجنتين ٤٢,٥٪ وفى كوريا الجنوبية ٤٠,١٪ في الوقت الذي تحقق فيه الفلبين نسبة ٢٩٪ على الرغم من انخفاض متوسط نصيب الفرد بها من الناتج المحلى الإجمالي ٠

وتشير الدراسة إلى أن هذا الوضع الخاص يتباين نسب الاستيعاب بالتعليم العالي وعدم ارتباطها طرديا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي إلى :-

مدى توافر إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي - مدى إمكانية إعادة الالتحاق بالتعليم العالي - مدى إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي خارج الدولة - توافر التعليم غير النظامي مثل التعليم المفتوح ٠

وما يؤكد ذلك أن النسب الخاصة بالاستيعاب بالتعليم العالي قد لا تعبر عن حقيقة الأوضاع في الدول المتقدمة نظرا لإمكانية إعادة الالتحاق بالتعليم العالي ٠

تؤكد الدراسة على أن متوسط نصيب الطالب من الإنفاق الجاري قد شهد تزايدا على مستوى كل من التعليم قبل الجامعي والجامعي والأزهري وأن أخذ الأرقام القياسية لأسعار الجملة في الاعتبار توضح أن متوسط نصيب الطالب الحقيقي من الإنفاق وصل ١٢٩,٤ جنيه ، ٩٣٦,٣ جنيه ، ٢٠٢,٥ جنيه لهم على الترتيب عام ١٩٩٦/٩٥ ٠

وتوضح الدراسة أن العبء الذي تتحمله الأسر في سبيل تعليم أبنائها يتزايد ويتنوع بين محاولة الحصول على خدمة تعليمية متميزة بأقسام المكتبات داخل الكليات الجامعية أو بتكاليف التعليم العملي وما يتطلبه من أدوات لازمة للدراسة ودروس خصوصية تعوض ما يحدثه تزايد أعداد الطلاب من قصور في فهم المادة العلمية ٠

وتؤكد الدراسة على أهمية المشاركة في تحمل الأعباء وتوزيعها بين الجهات الثلاث المستفيدة من التعليم وهى الطلبة وجهات العمل والمجتمع ، وحيث أن مساهمة المجتمع يعبر عنها في ميزانية الدولة التي تتحمل عبء تمويل التعليم فإنه على كل من الطلبة والمؤسسات الإنتاجية داخل المجتمع تقديم مساهمتهم في التمويل ٠

وتقترح الدراسة مصادر للتمويل تتمثل في : -

من جانب الدولة :ويتمثل الحل في مراجعة شاملة للأولويات على مستوى الموازنة العامة للدولة انطلاقا من أن إصلاح حال التعليم سينعكس على باقي القطاعات ، ومن ثم فعلى الدولة أن تعيد ترتيب أولوياتها بحيث يقع التعليم على قائمة الإنفاق الحكومي ٠

من جانب القطاع الخاص : بتشجيع القطاع الخاص على تحمل عبء تقديم الخدمة التعليمية في ظل ضوابط وقواعد تضمن كفاءته ، بحيث يتحمل القادرون ماديا عبء تعليمهم على أن تظل الخدمة المجانية المقدمة في مؤسسات الدولة للمتفوقين القادر منهم ماديا وغير القادر ٠

وعلى وحدات الإنتاج المختلفة باعتبارها المستفيدة من عمل الخريجين تقديم المنح والقروض والمساعدات المادية بأشكالها المختلفة للطلبة على أن تضع الضوابط الخاصة باسترداد هذه الأموال بالشكل الذي يضمن لها حقوقها ٠

من جانب المؤسسات التعليمية : على الجامعات والمعاهد العليا أن تسعى إلى زيادة مواردها المادية من خلال : تقديم البحوث والاستشارات لمن يطلبها - تنظيم البرامج التدريبية في مجالات تخصصها - الاستفادة من دعم قدامى الخريجين لجامعاتهم -الحد من صور الهدر - تشجيع أثرياء المجتمع على الهبات والتبرعات لتمويل التعليم ٠

٥ - تقرير التنمية البشرية

يشير تقرير التنمية البشرية ٩٨/ ١٩٩٩ (معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٩/٩٨) إلى هيكل التعليم العالي الذي يتألف من: (١)التعليم الجامعي (٢) التعليم الجامعي الأزهري (٣) التعليم الأكاديمي المتخصص (٤) التعليم غير الجامعي ٠ وأنه توجد في مصر ١٢ جامعة حكومية موزعة جغرافيا بحيث تخدم مختلف المحافظات

وأن هناك زيادة في عدد الطلاب المقبولين في الجامعات تقدر بنحو ٢,٧ مرة خلال ٦ سنوات (١٩٩٢/٩١-١٩٩٧ / ١٩٩٨) في الوقت الذي زاد فيه عدد الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أكثر من ثلاث مرات خلال نفس الفترة ٠

أما عن هيئات التدريس بالجامعات فقد زاد العدد الإجمالي لهيئات التدريس ومساعديهم في الجامعات الحكومية بمتوسط سنوي قدره ٤,٣٪ في الفترة ١٩٩٣/٩٢ إلى ٩٧/ ١٩٩٨ ، وهى نسبة تقل كثيرا عن المتوسط المناظر لعدد الطلبة المسجلين وهى ١٧,٢٪ ٠

أما جامعة الأزهر والتي تضم ٥٤ كلية من بينها ٣٣ كلية تعنى بالتعليم الديني مقابل ٢١ كلية تدرس العلوم الطبيعية والاجتماعية فقد زاد عدد الطلاب الجدد المقبولين إلى أكثر من مثلين خلال الفترة ١٩٩٢/٩١ - ١٩٩٨/٩٧ بمتوسط زيادة سنوي قدره ١٣,٥٪ ٠

أما عن هيئة التدريس فقد زاد إجمالي وظائف التدريس المشغولة بالفعل بمتوسط زيادة سنوية تبلغ ٤ر٤٪ ٠

ويشير التقرير إلى وجود عدد من الأكاديميات التي تقدم خدمات التعليم العالي، الموجهة إلى أنشطة خاصة لتقرير وظائف أجهزة مختلفة ، وهذه الهيئات إما أن تكون تابعة لوزارات أو تعمل تحت إشراف الوزير المختص وهى تشمل : ١ -الأكاديمية العربية للنقل البحري ٢ -أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٠ ٣ -أكاديمية الشرطة ٤ - أكاديمية الفنون ٠٥ - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ٠

هذا إلى جانب كليات التربية النوعية التي أنشئت بصفتها تعليم عالي غير جامعي* وكليات إعداد معلمي رياض الأطفال (كليتان) والكليات والمعاهد العليا الصناعية (وتشمل كليتين صناعيتين وثلاثة معاهد عليا) والمعاهد الفنية المتوسطة (٥٨ معهد)٠ بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي من جامعات خاصة ، ومعاهد عليا ، ومعاهد فنية متوسطة ٠

أفرد التقرير فصلا عن تمويل التعليم : الخدمات واختيارات للإصلاح ، وأشار فيه إلى أنه بدون التمويل يتعذر تحقيق أهداف النظام التعليمي ، كما أن زيادة حجم هذا التمويل ليس ضمانا في حد ذاته لنمو مواز في فاعلية وإنجازات التعليم فذلك يتوقف في الواقع على عوامل إضافية ولكنها حاسمة قبل توزيع الموارد المالية داخل قطاع التعليم نفسه ، ونوعية المدخلات الأخرى ، والهيكل التنظيمي الذي تستخدم من خلاله كل هذه المدخلات ٠

و يجيب هذا الفصل على سؤالين رئيسيين هما :

١ - إلى أي حد يمثل التمويل تحديا للنظام التعليمي وللوطن ؟

٢ - ما هي الخيارات المتاحة لإصلاح تمويل التعليم في مصر ؟

وفى محاولة للإجابة على هذين السؤالين ، أشار التقرير إلى حدوث زيادة ملموسة في الإنفاق على التعليم من الناحيتين الاسمية والحقيقية ٠ فقد بلغ الإنفاق على التعليم ١٢,٧ بليون جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦ وبالمقارنة بلغ ٤,٦ بليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ ٠ يشير التقرير إلى وجود عوامل اجتماعية اقتصادية عديدة كان لها أثرها السلبي على النظام التعليمي على الرغم من

---

* تم تغيير هذه الصفة الآن وانضمت إلى التعليم الجامعي ٠

الموارد الكبيرة التي خصصت له في التسعينيات ، من أهمها سوء توزيع الموارد المالية داخل قطاع التعليم ذاته ، فعلى سبيل المثال : كانت حصة المرتبات آخذة في الزيادة على حساب بنود الإنفاق الأخرى ، ففي عام ١٩٩٠/٨٩ كانت المرتبات تمثل ٩٤٪ من إجمالي النفقات في وزارة التربية والتعليم ، ٧٠٪ من إجمالي النفقات في وزارة التعليم العالي · مما أثر على شراء اللوازم للعمليات الجارية ولأنشطة الصيانة والإصلاح ، كما أثر بشكل واضح على النفقات الاستثمارية مما أضر بالمؤسسات التعليمية ومبانيها ·

كما لوحظ عدم تكافؤ توزيع الإنفاق على التعليم بين مختلف مراحله ، وأيضا على مستوى التوزيع الجغرافي وأنه شهد نوعا من التحيز لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية ، لصالح التعليم العالي على حساب التعليم الأساسي ، لصالح الحضر على حساب الريف ، لغير صالح الإناث ، ولغير صالح الفقراء.

وفى سبيل تقدير تكاليف إصلاح نظام التعليم ، ركز التقرير على ضرورة إلقاء الضوء على القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى إصلاح لتقدير حجم الموارد المالية اللازمة ،لتحقيق هذا الإصلاح وبالتالي حجم التحدي الذي تواجهه الحكومة والمجتمع بكامله ·

وقد أوجزها في تكلفة المباني اللازمة ، وتخفيف العبء عن كاهل الأسر الفقيرة بعودة مجانية التعليم الحقيقية من إعفاء الفقراء من رسوم التعليم ورسوم التأمين الصحي وتمويل برنامج التغذية ، وتكاليف اختيار وإعداد وإصلاح حال المعلمين · هذا على مستوى التعليم ما قبل الجامعي ، أما على مستوى التعليم الجامعي فقد أشار التقرير أنه لإصلاح التعليم الجامعي يلزم الأمر : (١) زيادة النفقات الاستثمارية على المباني والمعدات للحد من التكدس في قاعات المحاضرات والمعامل مع تزويدها بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وأكد على ضرورة توفير جامعة لكل مليونين من السكان بمعنى أننا في حاجة إلى ٣٠ جامعة على الأقل يتوافر منها ١٩ جامعة بين حكومية وخاصة وأجنبية ، لذلك يلزم إنشاء ١١ جامعة جديدة مما يتطلب نفقات استثمارية ضخمة · (٢) مضاعفة المرتبات والمزايا للأساتذة بالجامعات ·

وعن مصادر تمويل قطاع التعليم أشار التقرير إلى وجود عدة مصادر هي الميزانية الحكومية ، صندوق مشروع دعم التعليم (المستوى قبل الجامعي) ، مساعدات الجهات المانحة الأجنبية إلا أن التمويل الحكومي هو الأساس ·

ويخلص التقرير إلى وجود فجوة كبيرة بين الموارد المالية اللازمة لإصلاح التعليم والموارد المتاحة له ويطرح بعض خيارات الإصلاح وتقسيمها إلى مجموعتين :-

١. إجراءات لتحسين الكفاءة في الإنفاق على التعليم· ٢.إجراءات لتعبئة موارد إضافية للإنفاق على التعليم ·

وعن هذه الإجراءات يشير التقرير إلى تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم من خلال تحسين الأداء وزيادة نصيب النفقات الاستثمارية وإزالة الفجوات بين الحضر والريف ، وبين الذكور والإناث ، وبين إعادة تخصيص الموارد لصالح التعليم الأساسي وتنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي ، ودعمه من مصادر أخرى بديلة لميزانية الدولة ، وخفض التكلفة من أجل تحقيق مزيد من الاستفادة ٠ -تحسين استخدام الموارد وتوزيعها ، بزيادة كفاءة أعمال البناء والاستخدام الأفضل لمساحات المباني ، وتقليل نسب الموظفين الإداريين وذلك على مستوى كل من التعليم ما قبل الجامعي ، والجامعي وترشيد ما يقدم للطلاب من خدمات أخرى غير تعليمية مثل الإسكان والأغذية والوجبات المدعمة ، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في خفض تكاليف التعليم ٠ ويركز التقرير على بعض الإجراءات اللازمة لتعبئة مزيد من الموارد للتعليم عن طريق خيارين الأول : هو مقاومة أي اتجاه لإنقاص الموارد بل زيادتها أفضل والاعتراف بأولوية الاستثمار في التعليم على كافة المستويات ، والثاني زيادة الموارد المتاحة للتعليم بفرض بعض الضرائب والرسوم على سلع الترف المستوردة مثلا ، وهذا يستلزم نشر الوعي بين الأفراد عن أهمية التعليم الجامعي ومدى الحاجة إلى المساهمة في تمويله خاصة وأن المصاريف والرسوم التي يدفعها الطلبة لا تساهم إلا بنحو ٥٪ من إجمالي النفقات الجامعية الجارية ٠

وهناك خيار آخر: وهو إنشاء صندوق لتطوير التعليم ، وهذه الخطوة تحتاج إلى حملة قومية ودولية لتمويلها مع تنويع هيكل التمويل للتعليم العالي ، والتركيز على دور كل من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ، ومساهمتها من خلال التبرعات النقدية والعينية والمساهمة في إنشاء مؤسسات تعليمية ، وتوعية قطاع الأعمال الخاص بمساندة قطاع التعليم من خلال تقديم المنح المالية ، والمنح الدراسية والقروض بأشكالها المختلفة سواء ، بضمان سدادها بعد الانتهاء من الدراسة أو ضريبة على دخل المقترض أو ضريبة التخرج ٠

وفى النهاية أشار التقرير إلى أهمية توجيه دور القطاع العائلي في تحمل عبء تمويل التعليم بتوجيه موارده عن النظام الموازى في التعليم إلى نظام التعليم الرسمي بعد إجراء إصلاح حقيقي وملموس في نظام التعليم ٠

أما خيار المعونة الخارجية كمصدر لتمويل التعليم من خلال التبرعات والقروض الميسرة والمساعدة الفنية ، فإنه مصدر متقلب وليس له غير دور محدود

الفصل الثالث

تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة

تمهيد : يتناول هذا الفصل عرضا مختصرا لأسلوب تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة وذلك بهدف إمكانية الاستفادة من هذا الأسلوب في تطوير أسلوب تمويل الجامعات في جمهورية مصر العربية .

مقدمة : يتم تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة بواسطة مؤسسة معروفة باسم HEFCE ، حيث تتوفر لديها الاعتمادات التي تقوم بتوزيعها علي مختلف الجهات والمؤسسات الخاصة بالتعليم العالي وغيره من المؤسسات البحثية .

وتستخدم جهة التمويل المذكورة صيغ لتحديد كيفية توزيع معظم الأموال فيما بين المؤسسات. وهذه تأخذ في اعتبارها عوامل معينة في كل مؤسسة، ويتضمن ذلك عدد ونمط الطلاب، المواد التي تعلم، وكم ونوعية البحوث التي تلتزم بها هذه المؤسسات. وبعد أن تقوم الجهة الممولة بتحديد كم التمويل، فإنها تقدمها في صورة "مبلغ واحد " تكون المؤسسة حرة في إنفاقه تبعا لأولوياتها في حدود خطوط مرشدة عريضة" من جهة التمويل . مع العلم بأن جهة التمويل لا تتوقع أن تتبع المؤسسات نموذج التمويل الذي تتبعه الجهة الممولة في أساليب تمويلها.

ولقد استخدمت الطريقة الحالية للتمويل لأول مرة في عام ١٩٩٧-٩٨ أما طريقة التمويل للتدريس فلقد تم استخدامها في عام ١٩٩٨-٩٩ في مؤسسات التعليم العالي وفي عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ لكليات التعليم الإضافي التي تقوم بتمويلها.

وتذكر جهة التمويل أن سياساتها وممارساتها هي أن تكون مكشوفة فيما يتعلق بطرق التخصيص والسياسات،وهي تقدم مرشدا الغرض منه شرح هذه الطرق والسياسات. أما موقعها علي الإنترنت فهو www.hefce.ac.uk وذلك لتقديم أية معلومات إضافية.

وتقدم جهة التمويل المشورة لوزير التربية عن الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي في إنجلترا. أما التمويل الفعلي للتعليم فتقرره الحكومة ويتم التصويت عليه من البرلمان.

وتعتبر المؤسسات التعليمية مسئولة أمام جهة التمويل ، وفي النهاية أمام البرلمان ، فيما يتعلق بطرق استخدام الاعتمادات المقدمة لها. وهي بالطبع كينونات مستقلة وهي حرة في تجميع الأموال من مصادر أخري. وهذا يعطيها مجالاً لممارسة أنشطة بجانب ما تلقته من منح من المجلس.

وتقدم الجهة الممولة المنح لكل جامعة أو كلية لدعم التعليم، والبحث ، وما يتصل بهما من أنشطة. وهي تهدف من قيامها بذلك لما يأتي:

زيادة فرص الطلاب من جميع أنماط الخلفيات للاستفادة من التعليم العالي.

المحافظة علي وتعزيز نوعية التعليم والأبحاث.

تشجيع الجامعات والكليات علي العمل مع الشركات والمجتمع.

مساندة التنوع والاختلاف والتباين.

تشجيع الفاعلية في استخدام التمويل الشعبي.

توفير الاستقرار في التمويل من عام لآخر.

المنح للتعليم والبحوث تقدم لمؤسسات التعليم العالي كمبلغ متكامل . وتكون المؤسسات حرة في توزيع هذا المبلغ داخليا تبعا لتقديراتها، ما دامت تستخدمها لمساندة التعليم ، والبحوث والأنشطة المرتبطة بهما.

وتحصل مؤسسات التعليم العالي علي تمويلها من العديد من المصادر المختلفة الحكومية والخاصة . وتعتبر جهة التمويل هي أكبر مصدر وحيد مفرد في دخل قطاع التعليم العالي .

وبعد منحة جهة التمويل ، فإن المصروفات التعليمية عادة ما تكون هي المصدر الرئيسي الثاني لتمويل التعليم. ومنذ عام ١٩٩٨-٩٩ فإن الطلبة الذين يبدءون دراستهم الجامعية لوقت كامل يكونون مسئولون عن دفع مصاريف سنوية. ويمثل مستوي المصروفات الذي يصل إلي (١،١٠٠ جنيه إسترليني لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣) حوالي ربع متوسط تكلفة التعليم. وتعاير المصروفات المطلوبة من التلاميذ بواسطة السلطات التعليمية المحلي وذلك لكي يعفي منها التلاميذ من الأسر الأفقر ، أو يدفعون نسبة منها فقط. وتدفع شركات قروض التلاميذ أي مساهمات شعبية إزاء المصروفات.

وتعتبر جهة التمويل هي أكبر مؤسسة فريدة توفر المنح البحثية لمؤسسات التعليم العالي. كذلك تقدم المنح الحكومية للبحوث في الجامعات والكليات من مكتب العلوم والتكنولوجي. وهذه توزع عن طريق مجلس البحوث ، وتدعم المشاريع البحثية وبعض طلبة الدراسات العليا. كما أن مجلس بحوث الفنون والإنسانيات بالمثل يدعم المشاريع البحثية وبعض تلاميذ الدراسات العليا في مجال الفنون والإنسانيات.

التعليم والبحوث الطبية والسنية : إن التمويل الحكومي للتعليم والبحوث الطبية والسنية توزع من خلال المشاركة فيما بين مؤسسة التمويل ومؤسسة الخدمات الصحية القومية . حيث تخصص منح الجهة الممولة لدعم التعليم والبحوث في المدارس الطبية الجامعية، في حين تدعم منح الخدمات الصحية القومية الإمكانات الإكلينيكية التي يتطلبها القيام بهذه الأنشطة في المستشفيات وغيرها من جهات الخدمات الصحية. كما أن منح الطلبة في الميادين المرتبطة بالصحة كالتمريض والتوليد فتأتي من الخدمات الصحية القومية

تعليم وتدريب المدرسين

إن وكالة تدريب المدرسين توفر المنح لمقررات التعليم والتدريب الموجهة لمدرسي المدارس وهي تدعم بوجه خاص مقررات التدريب الاستهلالية والتي تؤدي للحصول علي منزلة المدرس الكفء ، والتعليم أثناء الخدمة ومقررات التدريب للمدرسين الحاصلون علي مكانة المدرس الكفء أما جهة التمويل فهي تقوم بتمويل تعليم وتدريب المدرسين من خارج قطاع التعليم.

الدورة السنوية للتمويل

في كل سنة تقوم جهة التمويل بتقسيم التمويل الكلي فيما بين التعليم ، والبحوث، والتمويل. إن معظم هذه المنح توزع تبعاً لصيغة معينة، تأخذ في اعتبارها حجم وخليط التعليم والبحوث في المؤسسات المختلفة . وتقوم الجهة الممولة بنشر البيانات التي تبني علي أساسها الحسابات ، وذلك حتى تستطيع المؤسسات من الفحص السنوي للمخرجات

اعتمادات التدريس

يتناول هذا الجزء مناقشة ما يلي:

- المبادئ العامة للتمويل
- نظرة شاملة علي طريقة التمويل
- وصف تفصيلي للطريقة

المبادئ العامة للتمويل

الهدف من توزيع الاعتمادات هو مواجهة احتياجات التلاميذ، والموظفين والدولة عن طريق تشجيع نوعية ممتازة من التدريس. والهدف من الطريقة الحالية هو توفير اعتمادات تكون أكثر عدلاً للتلاميذ. ولقد بنيت هذه الطريقة علي التشاور مع الجامعات والكليات. فأصبحت تمول الأنشطة المختلفة بنفس المعدلات لجميع المؤسسات، كما تضمن أن أي تفاوت يكون لأسباب واضحة ولها تعليلها. وبالإضافة لذلك: فهي تساند سياسة جهة التمويل في توسيع الفرص لمدي واسع من الناس للالتحاق بالتعليم العالي. وهي تأخذ في اعتبارها التكلفة الإضافية لتزويد أنماط معينة من التلاميذ، مثل الدراسة لجزء من الوقت، وطلبة الدراسات العليا الكبار، كما تساند التباين في زيادة الكلفة في الكليات المتخصصة. كما أن هذه الطريقة تسمح لجميع المؤسسات أن تحاول الحصول علي تمويل لطلبة إضافيين تبعا لمحكات تحددها المؤسسة كل عام.

وبالإضافة لطريقة تمويل التدريس الرئيسية ، فلقد قامت جهة التمويل بتحديد مخصصات منفصلة للاعتراف بالتكاليف الإضافية لتجنيد ومساندة التلاميذ الممثلين بدرجة منخفضة في التعليم العالي أو من يعانون من عاهات. وهذه التخصيصات من أجل توسيع المشاركة، والتي سنصفها بطريقة اكثر تفصيلاً فما بعد ، للاعتراف بنجاح المؤسسات في تجنيد هذه التصنيفات من التلاميذ.ولقد كان إجمالي المخصصات لعام ٢٠٠٢-٠٣ ٤٧ مليون جنيه إسترليني.

نظره شاملة علي طريقة التمويل

تحصل المؤسسات علي أموال التدريس علي هيئة منح من جهة التمويل والمصروفات التي يدفعها التلاميذ.. كما أن الطلاب الذين يدرسون لوقت كامل قد يحصلون علي مساعدة من الحكومة لتسديد مصروفاتهم ، بناء علي ظروفهم المالية. أما تلاميذ الدراسات العليا فإنهم يدفعون مصروفات المقررات التي يدرسونها من منحهم الخاصة في أغلب الأحيان. والواقع أن رسوم العديد من طلبة البحوث في الدراسات العليا تدفع بواسطة المجالس البحثية.كما أن أكثر من ثلث المصروفات للطلاب الذين يدرسون جزءاً من الوقت يدفعها أصحاب الأعمال.

ويطلق علي مجموع المنحة والمصروفات اسم مورد التدريس أو المورد.

المورد = منحة الجهة الممولة + رسوم المصروفات

حساب المنحة : لحساب منحة التدريس التي تقدمها الجهة الممولة لكل جامعة وكلية ، هناك أربع مراحل رئيسية وهي: ١.تقوم الجهة الممولة بحساب المورد المعياري للمؤسسة. وهذه عبارة عن حساب تصوري لما ستحصل عليه المؤسسة إذا تم حساب المنحة مجددا في كل عام. وهي مبنية علي بر وفيل التلاميذ للمؤسسة ، ويأخذ في اعتباره : ١. عدد التلاميذ ٢. العوامل المرتبطة بالمواد ٣. العوامل المرتبطة بالتلاميذ ٤. العوامل المرتبطة بالمؤسسة.

وصف تفصيلي للطريقة:

المرحلة الأولي:حساب المورد المعياري

عدد التلاميذ وحجم النشاط التدريسي: يحسب عدد التلاميذ الذين يدرسون لوقت كامل . ويقاس عدد التلاميذ الذين يدرسون لجزء من الوقت بمقارنة أنشطتهم التعليمية بأولئك الذين يدرسون لوقت كامل، حتى يمكن حساب كل منهم كنسبة متغيرة من الطالب الذي يدرس لوقت كامل. أما التلاميذ الذين يضطلعون بدراسات عملية أو بخبرات صناعية لمدة عام كامل خارج الجامعة أو الكلية فيحسبون بمعدل ٠,٥ لكل طالب في هذا العام.

اضافات : من الواضح أن هناك عوامل مثل نمط التلاميذ، وطبيعة المادة، تدعو لمستويات مختلفة من التمويل. ولأخذ هذه العوامل في الاعتبار، تضاف زيادات في المنحة المعتادة لكل مؤسسة ، وهذه الزيادات ترتبط بالمادة والتلميذ و المؤسسة.

العوامل المرتبطة بالمادة: تتطلب المواد المختلفة مستويات مختلفة من التمويل: فبعض المواد تحتاج للمعامل والورش في حين أن غيرها يتم تدريسه كلية من خلال مدرجات المحاضرات، وحجرات الحلقات الدراسية. ولقد عرفت الجهة الممولة أربع مجموعات واسعة من المواد (مجموعات التسعيرة) من أجل التمويل، ووضعت مجموعة من أوزان التكلفة النسبية لكل منها بناء علي متوسطات القطاع. وتترجم أوزان التكلفة لمستويات من التمويل اعتمادا علي الكم الكلي للنقود المتوفرة في كل عام.

المجموعة	الوصف	التسعيرة
ا	المراحل السريرية في الطب ومقررات طب الأسنان و الطب البيطري	٤,٥
ب	العلوم التي تتطلب استخدام المعامل (العلوم، المراحل ما قبل السرسرية في الطب وطب الأسنان، والعلوم الهندسية والتكنولوجية)	٢
ج	العلوم التي تتطلب استديو، معامل، وعنصر العمل الميداني	١,٥
د	جميع المواد الأخرى	١

الإضافات للطلبة والمؤسسات : بعد وزن أعداد التلاميذ بمجوعة تسعيرة مواد دراستهم ، تقوم الجهة الممولة بعد ذلك بتطبيق أوزان إضافية للأخذ في الاعتبار عوامل التلاميذ أو عوامل المؤسسة. ولقد كانت الإضافات التي طبقت في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كما يلي:

تلاميذ الدراسة لجزء من الوقت: هناك تكلفة إضافية مرتبطة بتلاميذ الدراسة لجزء من الوقت. مثال ذلك، تكلفة إدارة المؤسسة من أجل التحاق تلميذين لدراسة لجزء من الوقت،كل منها يكافئ ٠.٥ من تكلفة التلميذ للدراسة لوقت كامل ، والتي ستكون أعلي من تكلفة تلميذ واحد للدراسة لوقت كامل.

التلاميذ الكبار: التلاميذ الكبار هم أولئك الذين يعودون للدراسة لوقت كامل، حيث أنهم يحتاجون لمساندة إضافية عندما يعودون للدراسة . (وتعرف جهة التمويل التلاميذ الكبار بكونهم يبلغون من العمر ٢٥ سنة أو أكثر عند الالتحاق).

تلاميذ يدرسون مقررات طويلة: بعض المقررات تدرس لفترات أطول من غيرها خلال السنة وبذلك تكون تكلفتها أكثر من غيرها. فالمقررات التي تستمر ٤٥ أسبوعا أو أكثر في غضون العام الأكاديمي تتطلب زيادة في الإنفاق. وهذه لا تنطبق علي مقررات المجموعة السعرية ا، حيث أن طول المقرر قد أخذ في الاعتبار في إطار وزن التكلفة.

الزيادات المؤسسة التي تنطبق علي التكلفة لعام ٢٠٠٢- ٢٠٠٣

إضافات لندن: تدفع الجهة الممولة إضافة لتغطية التكلفة الأعلى للتشغيل في لندن.

التقاعد: بعض المؤسسات تدفع لها زيادة لمواجهة تقاعد بعض الأعضاء بسبب التكلفة الأعلى لخططها للتقاعد.

المؤسسات المتخصصة: المؤسسات المتخصصة (تعرف بأن ٦٠ في المائة أو أكثر من مقرراتها تكون في مادة أو مادتين فقط) تكون تكلفتها أعلي.

المؤسسات الصغيرة: المؤسسات الصغيرة (والتي تعرف بأنها تلك المؤسسات التي يلتحق بها ١٠٠٠ تلميذ أو أقل للدراسة لوقت كامل) غالبا ما تتحمل تكلفة مركزية وإدارية عالية.

المباني القديمة والتاريخية: المؤسسات التي تتوفر لها مباني قديمة و تاريخية (أنشئت فيما قبل عام ١٩١٤) يكون عليها تحمل تكلفة أعلي ، مثال ذلك، الصيانة ، والتدفئة ، والتجديد.

حساب التمويل المعياري

تقوم الجهة الممولة بحساب مقدار أساسي لتمويل الطالب الذي يدرس لوقت كامل عن طريق قسمة كل المال المتوفر لتمويل التدريس (منحة الجهة الممولة بالإضافة إلي رسوم المصروفات) علي العدد الكلي للتلاميذ موزونين بالعدد الكلي للدارسين لوقت كامل في القطاع.وهذا المعدل الأساسي للتمويل (المنحة +المصروفات) يطلق عليها السعر الأساسي وهو المعدل الأساسي (أي المعدل المعتاد للتعليم

لوقت كامل في المجموعة د من مجموعات التسعير. ولقد جاء التسعير الأساسي لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مساويا ٢٨٧٠ جنيه إسترليني[1].

ويبين الجدول التالي الطريقة التي تطبق بها الجهة الممولة الإضافات الخاصة بالطلبة والمؤسسات.

	تحسب بمقدار	المؤسسات المؤهلة
الإضافات للتلاميذ		
تلاميذ الدراسة لجزء من الوقت	٥٪ من تكلفة التعليم غير الموزون للدراسة لوقت كامل	مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم الإضافي
التلاميذ الكبار	٥٪ من تكلفة التعليم غير الموزون للدراسة لوقت كامل	مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم الإضافي
تلاميذ يدرسون مقررات طويلة	٢٥٪ من تكلفة التعليم موزونة بتسعيرة المجموعة	مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم الإضافي
إضافات المؤسسات		
لإضافات لندن	٨٪ (داخل لندن) أو ٥٪ (خارج لندن) من تكلفة التعليم موزونة بتسعيرة المجموعة	مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم الإضافي
التقاعد	١,٥٪ من تكلفة التعليم لوقت كامل بتسعيرة المجموعة	مؤسسات التعليم العالي فقط
المؤسسات المتخصصة	نسب مئوية متغيرة (عادة ١٠٪) من تكلفة التعليم لوقت كامل موزونة بمجموعة التسعير	مؤسسات التعليم العالي فقط
المؤسسات الصغيرة	نسب مئوية متغيرة لتكلفة الدراسة لوقت كامل	مؤسسات التعليم العالي فقط
المباني القديمة والتاريخية	نسب مئوية متغيرة لتكلفة الدراسة لوقت كامل	مؤسسات التعليم العالي فقط

وبذلك يكون المجموع الكلي الموزون بتكلفة الطلبة الدرسين لوقت كامل للمؤسسة هو مجموع التلاميذ الدارسين لوقت كامل موزونا بتسعيرة المجموعة بالإضافة للإضافات للتلاميذ والمؤسسة.

ويكون التمويل المعياري لأي مؤسسة هو مجموع العدد الكلي للتلاميذ الذين يدرسون لوقت كامل مضروبا في التسعير الأساسي.

[1] التمن الأساسي يتمثل بالتالي معدلات المورد لكل مجموعات التسعير فتصبح ١٢٩١٥ جنيه إسترليني لمجموعة التسعير أ، ٥٧٤٠ لمجموعة التسعير ب، ٤٣٠٥ لمجموعة التسعير ج، ٢٨٧٠ لمجموعة التسعير د.

المرحلة رقم ٢ : حساب التمويل الفعلي

تبدأ الجهة الممولة لكل مؤسسة بمنحة التدريس التي تسلمتها في العام السابق. ثم تقوم بعد ذلك بعمل التعديلات التالية :

تعديلات المنحة: يحدث تعديل للمنحة التي تمول بها المؤسسات عندما تفشل تلك المؤسسات في الوفاء بمتطلبات اتفاق المنحة التي حصلت عليها ويحدث ذلك عادة عندما لا تستطيع المؤسسات جذب أو الاحتفاظ بأعداد التلاميذ التي تسلمت علي أساسها منحة العام السابق.

تعديلات حرة : يضاف لذلك الدخل المفترض من الرسوم الدراسية التي يدفعها التلاميذ ، ومجالس البحوث، والسلطات التعليمية المحلية ، وأصحاب الأعمال ، وما إلي ذلك.

إن طريقة التمويل تهدف لضمان أن الأنشطة المتشابهة تمول بمعدلات متماثلة، في جميع الجامعات والكليات. ولذلك فإننا لا نريد أن نعطي المؤسسات الفردية أكثر كثيرا أو أقل كثيرا من التمويل المعياري ولكننا في نفس الوقت لا نريد أن نطبق معدلاً معيارياً محدداً، ولكن نريد أن نسمح ببعض التباينات للاعتراف بالظروف المتباينة ومحتويات المقررات في المؤسسات المختلفة ، كما نريد أيضا السماح ببعض المرونة. ولذلك فإن الجهة الممولة تسمح بقدر من التساهل ، أو فرق ٥ في المائة أدني أو أعلي من التمويل المعياري.

المرحلة الرابعة : حساب منحة التدريس : إذا كانت المنحة التي حسبت للمؤسسة في داخل إطار القدر المسوح به، فإن منحة الجهة الممولة ستسير قدما من العام السابق. وبتعبير آخر ، فإن الجهة الممولة ستقوم بدفع المقدار الذي تم حسابه في خطوة المرحلة الثانية ، مطروحا منه الدخل المفترض من الرسوم الدراسية أو المصروفات. وهذا ينطبق علي معظم الجامعات والكليات.

أما المؤسسات التي تقع خارج الشريط المسموح به، فإننا الجهة الممولة ستقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لإدخالها في هذا الشريط . وقد يحدث ذلك عن طريق زيادة أو إنقاص أعداد التلاميذ ، أو عن طريق تعديل المنحة.

هذا مع العلم بأن مجلس إدارة جهة التمويل تضع حدا أدني لعدد التلاميذ في بعض المقررات الطبية ومقررات طب الأسنان. فإذا لم تحقق المؤسسة هذا الحد الأدنى ، يتم تخفيض المنحة.

عناصر أخري في عملية التدريس

وخارج طريقة تمويلنا الرئيسية للتدريس ، فإننا نحدد حصة في كل عام اعترافا بالتكلفة الإضافية لقبول ومساندة الطلبة الأقل تمثيلاً في التعليم العالي ، أو أولئك الذين يعانون من عجز ما. إننا نتعرف علي هؤلاء الأفراد من التلاميذ من السجلات التي تقدم لوكالة إحصاء التعليم العالي

يعرف التلاميذ الأقل تمثيلاً في التعليم العالي بأنهم أولئك الذين يأتون من جيرة أقل من المتوسط في تمثيلها. إننا نستخدم أنماط الجيرة ، بناء علي الكود البريدي المستخدم لعناوين منازلهم. إننا نستخدم مصنف الجيوديموجرافيك لنضع كل تلميذ في واحد من الأنماط المائة والستون ، بناء علي الكود البريدي لمنازلهم. إننا نزن التلاميذ تبعاً لمعدل اشتراكهم في التعليم العالي من كل نمط من أنماط

الجيرة. فالجيرة الأقل تمثيلاً في معدلاتها تعطي أعلي الأوزان ، في حين أن تلك الممثلة بأعلي من المتوسط في مشاركتها تعطي الوزن صفر. إن التمويل المقدم يعكس نجاح المؤسسة في جذب والاحتفاظ ب بالتلاميذ من الجيرة الأقل من المتوسط في تمثيلها.

إن التمويل من أجل زيادة التحاق التلاميذ الذين يعانون من العجز يعكس نسبة التلاميذ الذين تجذبهم كل مؤسسة من تلك التي تحصل علي حصة من الأموال المخصصة لمن يعانون من العجز. وهذه الحصة تدفع بواسطة سلطات التعليم المحلية لمساعدة التلاميذ الذين يستطيعون إظهار العجز أو الظروف الطبية التي تؤثر علي قدرتهم علي الدراسة.

تمويل البحوث Funds For research

إن اعتمادات البحوث تؤمن في ظل نظام ثنائي. حيث تقدم مؤسسة التمويل الدعم للبني التحتية للبحوث. حيث يذهب تمويلها نحو تغطية تكاليف مرتبات الهيئة العاملة الدائمة، الأبنية ، المكتبات ، وتكاليف الحاسبات المركزية.أما المجلس فيوفر التكليف المباشرة للمشاريع ، كما يدعم التكاليف غير المباشرة للمشاريع.

إن الاعتمادات العامة التي تقدمها مؤسسة التمويل تدعم أيضا الأبحاث الأساسية في المؤسسات وتسهم في تكلفة تدريب الباحثين الجدد.إن هذه البحوث الأساسية هي أساس الأعمال الإستراتيجية والتطبيقية. والتي يدعم معظمها فيما بعد مجالس البحوث، والجمعيات الخيرية، والصناعة، والتجارة.

إننا ملتزمون بتشجيع البحوث الممتازة. ولذلك فإن اعتمادات مؤسسة التمويل توزع بشكل انتقائي علي مؤسسات التعليم العالي التي أثبتت قوتها في البحوث بالرجوع إلي المعايير القومية والدولية. وتقاس هذه النوعية عن طريق استخدام أسلوب محدد لتقييم البحوث. هذا مع العلم بأن كليات الدراسات العليا ليست مؤهلة للحصول علي دعم من مؤسسة التمويل.

لقد وصلت قيمة تمويل البحوث التي قدمتها مؤسسة التمويل في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ٩٤٠ مليون جنيه إسترليني وتم توزيعها بالرجوع إلي كل من نوعية وكم الأنشطة البحثية . وتشير مؤسسة التمويل إلي تمويل البحوث بهذه الكيفية باسم نوعية البحوث.

الاتجاه السائد في توزيع الاعتمادات تبعا لنوعية البحوث

وهناك مرحلتان لتوزيع الاعتمادات تبعا لنوعية البحوث وهما:

المرحلة الأولي: تحديد الكم الذي يوفر لكل مادة

المرحلة الثانية: توزيع مجا ميع المواد فيما بين المؤسسات

المرحلة الأولي: تحديد الكم الذي يوفر لكل مادة

الاتجاه السائد لتوزيع الاعتمادات تبعا لنوعية البحوث هو تقسيمها فيما بين ٦٨ مجالا للمواد(وحدات التقويم) . حيث تعطي كل مادة أحد أوزان ثلاث، والتي حسبت لتعكس التكلفة النسبية للبحث في تلك المواد. وهذه تضرب بحجم البحوث في كل مادة للحصول علي مجموع التمويل لكل مادة .

٦٦. الأوزان الثلاث للتكلفة هي:

الفئة	المواد	الوزن
أ	المواد ذات التكلفة المعملية المرتفعة والمواد الطبية	١,٦
ب	المواد ذات التكلفة المتوسطة	١,٣
ج	غير ذلك	١,٠

وتستخدم مؤسسة التمويل خمس مكونات منفصلة لقياس حجم البحوث في كل وحدة من وحدات التقييم. وهذه المكونات للحجم تطبق للأقسام المصنفة تحت رقم ١٣ أو أعلي من ذلك في الطريقة المستخدمة لتقييم الأبحاث وتوزن كما يلي:

إن عدد الهيئة البحثية الأكاديمية النشطة العاملة يعتبر أهم قياس للحجم: فهو يعني حوالي ثلثي المجموع الكلي. إن عدد الهيئة العاملة من الباحثين ثابت في طريقة تقييم البحوث : ونحن نقوم بتحديث المقاييس الأخرى سنوياً.

المرحلة الثانية: توزيع إجمالي المواد فيما بين المؤسسات

إن المجموع الكلي للمواد الثمانية والستون (٦٨) توزع علي المؤسسات بنسبة حجم البحوث مضروبا في نوعية البحوث في المادة لكل مؤسسة.

إن حجم البحوث لكل مؤسسة في كل مادة يقاس بنفس الطريقة المستخدمة في المرحلة الأولي السابقة، ولكنها تتضمن الهيئة العاملة الممولة بواسطة خدمات الصحة القومية لجميع وحدات التقويم.

أما نوعية البحوث فإنها تقدر عن طريق تقييم البحوث الذي يجري كل أربعة أو خمس سنوات. فلقد أجري تقدير البحوث الأخير في عام ٢٠٠١ وسيطبق علي اتخاذ قرارات التمويل ابتداء من عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وفي العام الأخير لتقدير البحوث ، كانت كل مؤسسة تمنح تقديراً علي مقياس من ١ – ٥ * (خمس نجوم)، مح حيث نوعية بحوثها في كل وحدة من وحدات التقييم التي نشطت فيها. ويبين الجدول التالي كيفية ارتباط هذه التقديرات بمعامل الضرب الخاص بالتمويل. فالتقديرات ١، ٢، ٣ ب ، لا تؤدي إلي أي تمويل ، في حين أن التقديرات التي تصل إلي خمسة تؤدي للحصول علي تقديرات تبلغ ثلاثة أمثال ما تؤدي إليه التقديرات التي تصل إلي ٤ لنفس الحجم من الأنشطة البحثية. وكنتيجة لذلك ، فإن تمويلنا للبحوث يكون انتقائيا لدرجة كبيرة. ففي عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ذهب ٧٥٪ من اعتمادات مؤسسة التمويل إلي ٢٥ من مؤسسات التعليم العالي.

تصنيف طريقة تقديرات البحوث للأوزان التمويلية لكل وحدة وحدات التقدير

تصنيفات التقدير لعام ٢٠٠١	الأوزان التمويلية لنموذج نوعية البحوث
١	٠

٢	٠
٢ب	٠
١٣	٠,٣٠٥
٤	١
٥	١,٨٩
*٥	٢,٧٠٧

عناصر أخري في التمويل باستخدام نموذج نوعية البحوث

كما شرحنا فيما سبق ، فإن مؤسسة التمويل تمول طلبة البحوث في العام الثاني والثالث من الدراسة لوقت كامل أو السنوات من ٣ إلي ٦ (للدراسة لجزء من الوقت فقط من خلال طريقة التمويل للبحوث وليس من خلال التمويل للتدريس. وهذا يضمن أن مؤسسة التمويل توفر تمويلا فقط لأماكن في التعليم ما بعد الجامعي من نوعية أعلي، ولأقسام مجهزة تجهيزا جيداً، وحيث يكون المشرفون نشيطون في البحث ولديهم الوقت للإشراف. أن مؤسسة التمويل توزع هذه الاعتمادات للإشراف علي تلاميذ البحوث بنسبة عدد التلاميذ العاملون لوقت كامل في وحدات التقدير المصنفة ١٣ أو أعلي. والأوزان هي تكلفة الأوزان الثلاث للأبحاث التي تأخذ الأوزان ا إلي ج .

كما أن مؤسسة التمويل تعطي تمويلاً إضافيا لنوعية البحوث اعترافاً بالتكلفة الإضافية للعيش في لندن . وهذا التحصيص يساوي ١٢٪ (في داخل لندن) أو ٨٪ (في خارج لندن) من إجمالي الاتجاه السائد لنوعية البحوث والاعتمادات للإشراف علي طلبة البحوث.

اعتمادات أخري مرتبطة

مكافأة وتشجيع الهيئة العاملة في التعليم العالي

إن مستويات الأجور والمدد وشروط العمل للأكاديميين وغيرهم من الهيئة العاملة في مؤسسات التعليم العالي متروكة لتلك المؤسسات نفسها. ومع ذلك ، فإنه من المتوقع منها أن تتبع سياسة القطاع العام في الأجور آخذة في اعتبارها جوانب العدل والتمكين ، والحاجة لتشغيل ، ودفع ، والاحتفاظ بالهيئة العاملة. إن مرتبات الهيئة العاملة تلبي من خلال مجموعة الاعتمادات.

تمويل خاص

وتعترف مؤسسة التمويل بأنه ليس في الإمكان دعم جميع الأنشطة التدريسية والبحثية والأنشطة المرتبطة بهما بدرجة كافية من خلال معادلات للتمويل. ففي كل عام تقدم المؤسسة تمويلاً خاصا للعديد من مجالات الأهداف الواسعة. وهذه المعدلات تراجع بشكل منتظم ، وعندما يكون من المناسب ، تقديم مبادرات جديدة أو تقديم الاعتمادات ودمجها في مخصصات بناء علي معادلات خاصة. ففي عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كان هناك تمويلاً خاصا وصل إلي ٧٤٥ مليون جنيه استرليني. وهذا

المجموع يتضمن تمويلاً مخصصا لرأسمال أعلن فيما بعد مراجعة الإنفاق الحكومي لعام ٢٠٠٠ ومساهمات في البرامج من شركاء آخرين.

المراجع

HEFCE

Recurrent grants for 2002-03www.hefce.ac.uk

Research Activity Survey: www.hefce.ac.uk

Additional student places and funds 2002-03: invitation to bid. www.hefce.ac.uk

HEIFES01: Higher Education in Further Education: Student survey 2001-02. www.hefce.ac.uk

Holdback of HEFCE grant 2001-02. www.hefce.ac.uk

RAE 4/01 2001 Research Assessment exercise; The outcome. www.rae.ac.uk

RAE 3/01 a GUIDE TO 2001 Research Assessment exercise. www.rae.ac.uk

RAE 2/99 Research Assessment Exercise 2001: Guide on submissions www.rae.ac.uk

الفصل الرابع

الوضع الراهن للتعليم العالي الحكومي

مقدمة

مرت الجامعات المصرية بعدة مراحل قبل وصولها إلى وضعها الحالي كان بدايتها إنشاء الجامع الأزهر الشريف الذي تم افتتاحه عام ٩٧٥م وقيامه بمهمة الثقافة الدينية والشرعية ومن ثم مهمة التعليم داخل المجتمع المصري وهى تعد من أوائل الجامعات ، ثم جاءت دعوة الزعيم مصطفى كامل سنة ١٩٠٤ لإنشاء الجامعة الأهلية بمصر التي قامت على الجهود الذاتية من خلال المنح والهبات والتبرع بالأراضي والأوقاف وافتتحت الجامعة عام ١٩٠٨ ومكتبتها عام ١٩٠٩ ٠ وبدأت الدراسة بها في المجالات الأدبية والقانونية والاقتصادية ٠

أنشئت أول جامعة حكومية باسم الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ وبدأت بكليات الآداب والعلوم والحقوق والطب ثم انضمت إليها المدارس العليا للهندسة والزراعة والتجارة عام ١٩٣٥ وسميت بجامعة "فؤاد الأول " والتي أصبحت فيما بعد جامعة القاهرة ثم تلا ذلك إنشاء جامعة فاروق الأول بالإسكندرية عام ١٩٤٢ ثم توالى إنشاء الجامعات المختلفة منذ ١٩٥٠ حتى أصبح عددها ١٣ جامعة حكومية منها ١٢ جامعة حكومية تتبع وزارة التعليم العالي وهى : جامعة القاهرة، جامعة الإسكندرية ، جامعة عين شمس ، جامعة أسيوط ، جامعة طنطا ، جامعة المنصورة ، جامعة الزقازيق ، جامعة حلوان ، جامعة المنيا ، وجامعة المنوفية ، جامعة قناة السويس ، جامعة جنوب الوادي ، وجامعة الأزهر بعد تطويرها وشمولها للكثير من الكليات ذات الطابع غير الديني ككليات الهندسة والطب والزراعة والصيدلة والتجارة هذا إضافة إلى كثير من المعاهد العليا والتي تمتد الدراسة بها ما بين أربع وخمس سنوات وكذا المعاهد العليا المتوسطة التي تمتد مدة الدراسة بها إلى سنتين وهى معاهد متنوعة التخصصات ٠

هذا وقد حددت المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات المرفق بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فلسفة الدولة في مجال التعليم العالي ، حيث أشارت إلى دور الكليات والمعاهد العليا في خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا عن طريق رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمتخصصين في مختلف المجالات ، كما أشارت إلى دور الجامعات في بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري مع مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية ٠

هذا وقد بلغ عدد الوحدات المنوط بها تقديم خدمات تعليمية حكومية بعد المرحلة الثانوية حوالي ٤١١ وحدة في أكتوبر ٢٠٠٢ توزع على النحو التالي :

٢٥٢ كلية جامعية تتبع ١٢ جامعة – ٢ معهد عالي تكنولوجي – ٢ كلية صناعية

٥٤ كلية تتبع جامعة الأزهر – ٥ معهد عالي يتبع أكاديمية الفنون – ٥ كلية عسكرية – ١ كلية شرطة – ١ معهد أمناء شرطة – ٧١ معهد متوسط مختلف التخصصات – ٧١ معهد فني تمريض يتبع كليات الطب المختلفة والدراسة بها ٢٤ شهرا ٠

وسوف تقتصر الدراسة على الوحدات المدنية وبالتالي لن تضمن الدراسة موقف الكليات العسكرية وكلية الشرطية ومعهد أمناء الشرطة ٠

ويمكن النظر إلى الوحدات الجامعية سالفة الذكر من ناحية التخصص فنجد أنها تضم :

المجالات الهندسية : ١٩ كلية للهندسة – ٣ أقسام عمارة بالفنون الجميلة – ١ كلية للتخطيط العمراني – ١ معهد عالي تكنولوجيا (بنها وأسوان) – ١ كلية صناعية (بنى سويف – القبة) – مجال الحاسبات: ٨ كلية حاسبات – المجال الطبي : ١٧ كلية طب بشرى – ١ كلية علاج طبيعي – ١٤ كلية صيدلة – ٨ كلية طب أسنان – ١١ كلية تمريض (بكل جامعة كلية ماعدا جامعتي الأزهر وجنوب الوادي) – المجال الزراعي: ٢٠ كلية زراعة – ١١ كلية طب بيطري – العلوم : ٢٢ كلية علوم – مجال التربية: ١٧ كلية تربية نوعية – ٢٩ كلية تربية – ٢ كلية رياض الأطفال – ١٤ كلية تربية رياضية – العلوم الاقتصادية والتجارية : ١ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – ٢٣ كلية تجارة نظامي – ٢٠ كلية تجارة انتساب – ١ كفاية إنتاجية – مجال اللغات العربية والأجنبية والآداب : ٣ كلية دار علوم – ٢ كلية السن – ٢٦ كلية أصول دين – شريعة – لغة عربية – دراسات إسلامية – ٢٠ كلية آداب نظامي – ٢٠ كلية آداب انتساب – الحقوق : ١٢ كلية حقوق نظامي – ١٢ كلية حقوق انتساب – مجال الفنون : ٥ معاهد فنون متنوعة سينما – مسرح ٠٠٠ تتبع أكاديمية الفنون – ٤ فنون جميلة – ١ فنون تطبيقية – مجالات أخرى متنوعة : خدمة اجتماعية نظامي – ٣ خدمة اجتماعية انتساب – ١ آثار – ١ إعلام – ٦ سياحة وفنادق – ٣ اقتصاد منزلي

كذلك فإن المعاهد المتوسطة والتي عددها ٨٨ معهدا ومدة الدراسة بها سنتين تنقسم من حيث مجال الدراسة إلى :

المجال الصناعي : ٢١ معهد فني صناعي – المجال التجاري : ١٩ معهد فني تجارى – المجال الصحي : ٢٥ معهد فني صحي – ١٧ معهد فني تمريض – مجالات مختلفة : ١ خدمة اجتماعية (قنا) – ١ ترميم آثار (بالأقصر) – ٤ فنية فندقية

مما سبق يلاحظ :

١ – تنوع الوحدات المقدمة لخدمة التعليم العالي لتلبية الطلب على هذا النوع والذي يتسم بالتنوع طبقا لرغبات وقدرات الطلاب ٠

٢ – تتعدد الجهات المسئولية عن تقديم خدمات التعليم العالي الحكومي ما بين وزارة التعليم العالي ، والأزهر الشريف وبعض الوزارات الأخرى كوزارة الدفاع والداخلية والثقافة والصحة ٠

٣ - تعدد التشريعات المنظمة للتعليم العالي ما بين قوانين وقرارات جمهورية بقوانين وقرارات وزارية ومن الأمثلة على ذلك ٠

- القرار الجمهوري رقم ٦٧١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الثقافة وإنشاء أكاديمية الفنون وما يتبعها من معاهد عليا - القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن الأزهر الشريف ، الذي ألغى المراسم السابق صدورها في هذا الشأن عام ١٨٧٢ ، ١٩٣٠ - القرار الجمهوري بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم الكليات والمعاهد العليا وإسناد الإشراف عليها إلى وزارة التعليم العالي التي أنشئت بالقرار الجمهوري رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ الذي حدد مسئوليات وتنظيم هذه الوزارة وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقرار بقانون بالقرار الجمهوري رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣ - القرار الجمهوري بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ هذا علاوة على القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن الجامعات الخاصة والتي تم إنشاؤها في ١٩٩٦/٧/٢٧ ولن نتعرض لها في هذا الفصل ٠

كما تجدر الإشارة إلى عدم شمول هذه الدراسة على الكليات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع وكلية الشرطة التابعة لوزارة الداخلية نظرا لاختلاف طبيعة العملية التعليمية في هذه الكليات عن غيرها من وحدات التعليم العالي الأخرى التي تشملها الدراسة

مؤشرات الأداء بالجامعات والمعاهد العليا ووحدات التعليم العالي الأخرى

أولا :الجامعات

(١) الطلاب :

لقد تطور عدد الطلاب المستجدين والمقيدين وكذا الخريجين بكل من الجامعات والمعاهد العليا والتعليم المفتوح وذلك خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦ وحتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث انخفض عدد المستجدين بالجامعات خلال الفترة فيما عدا سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث زاد عدد المستجدين في هذه السنة عن سابقها وقد بلغ متوسط معدل النمو٤٪ ، كما يلاحظ زيادة عدد المقيدين بصفة مستمرة وقد بلغ معدل النمو خلال الفترة هذه الفترة ، ٢٪ في المتوسط سنويا ٠

وانعكس هذا على معدلات نمو الخريجين خلال الفترة حيث بلغ ١٢,٤١ ٪ في المتوسط سنويا ، وبمقارنة هذه المؤشرات مع مثيلاتها بالمعاهد العليا التكنولوجية نجد زيادة المستجدين والمقيدين والخريجين حيث نجد أن المتوسط السنوي لمعدل نمو المستجدين بلغ ٣٠,٣٦٪ وللمقيدين ١٨,٨٪ والخريجين ١٩,٢٢٪ ٠

وإذا نظرنا إلى الطلاب المقبولين بالجامعات حسب نوعية الكليات النظرية والعملية خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠١ فسنجد تحمل الكليات النظرية بما يعادل ثلثي المقبولين حيث تتراوح نسبة المقبولين بين ٦٢,٩٪ إلى ٦٧٪ خلال الفترة بينما تتراوح نسبة المقبولين بالكليات العملية بين ٣٣٪ ، ٣٧,١٪ ، إلا أنه يلاحظ انخفاض أعداد المقبولين بكلا

الفرعين في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ عما كان عليه الحال في عام ١٩٩٧/٩٦ ، كما يلاحظ في هذا العام أن الجامعات قد استوعبت ما يقارب ٧٦,٣٪ من خريجو الثانوية العامة ٠

أما أعداد الطلاب المقيدين بجامعات ج٠م٠ع طبقا لتقسيماتهم إلى طلبة وطالبات فيلاحظ الانخفاض التدريجي لنسبة الطلاب المقيدين من ٥٧,١٪ إلى ٥٢٪ خلال الفترة من ٩٦/ ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، أما نسبة الطالبات المقيدات خلال نفس الفترة فلقد بلغت ٤٢,٩٪ وزادت تدريجيا إلى ٤٨٪ ، مما انعكس على العلاقة النسبية بين الطالبات والطلبة حيث بلغت ٧٥,١٪ عام ١٩٩٧/٩٦ وحققت ارتفاعا ملحوظا عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ فبلغت ٩٢,٢٪ ٠

وجدير بالملاحظة بالنسبة للطلاب المقيدين بين كليات نظرية وكليات عملية نجد زيادة الاهتمام بالالتحاق بالكليات العملية مما انعكس على المقيدين في كلا الاتجاهين بين عامي ٩٦/ ١٩٩٧ ، ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث بلغ عدد الطلاب المقيدين بالكليات النظرية ٧٠,٢٪ ، ٦٤,٨٪ بين العامين، وللكليات العملية ٢٩,٨٪ ، ٣٥,٢٪ وهذه ظاهرة إيجابية .

بالنسبة للخريجين لكل من الكليات النظرية والعملية نجد تقاربا فيما بين نسب الخريجات مع الخريجين خاصة في سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ ونسب خريجي الكليات العملية عموما حوالي ثلث الخريجين جميعهم ٠٠

(٢) أعضاء هيئة التدريس

بمقارنة إجمالي أعضاء هيئة التدريس بجملة الطلاب المقيدين وكذا جملة الوظائف المعاونة أي المدرسين المساعدين والمعيدين على مستوى الجامعات الحكومية الإثنا عشر حيث تتضح العلاقة بين أعداد المقيدين وأعضاء هيئة التدريس ويستنتج التفاوت بين الجامعات فنجد أن جامعة المنيا أقل نسبة بمعنى أن كل عشرة من أعضاء هيئة التدريس يقابل ٣٠٢ طالب مقيد وذلك يرجع إلى أن جملة طلاب جامعة المنيا اقل من طلاب الجامعات الأخرى وتتمتع بوجود عدد وافر نسبيا من أعضاء هيئة التدريس ، بينما نجد جامعة جنوب الوادي تتمتع بأعلى نسب حيث كل عشرة من هيئات التدريس يقابلهم حوالي ٦٨٣ طالب وهى الجامعة التي بها اقل عدد من أعضاء هيئة تدريس مقارنا بالجامعات الأخرى ٠

كما يلاحظ أن هناك علاقة بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم حيث نجد غالبية الجامعات تتراوح النسبة فيها ما بين ٥-٧ معاون لكل عشرة من أعضاء هيئة التدريس فيما عدا جامعة حلوان وقناة السويس وجنوب الوادي حيث نجد معاون لكل عضو هيئة تدريس تقريبا ، كما يلاحظ تفرد جامعة جنوب الوادي حيث يوجد ١١ معاون لكل عشرة عضو هيئة تدريس وقد يرجع ذلك لحداثة هذه الجامعة وتكوينها لكوادرها العلمية ٠

ويلاحظ من البيانات أن هناك علاقة يبين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم حسب المشغول بجامعات ج٠م٠ع ومن بيانات المجلس الأعلى للجامعات طبقا لتقسيماتهم إلى كليات نظرية وعملية، حيث نجد أن هيئة التدريس تصل نسبتها إلى ٥٦,٢٪ تقريبا بينما المعاونين ٤٣,٨

٪ وذلك لسنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ أما الكليات العملية فإن نسبة أعضاء هيئة التدريس بها فتبلغ ٦٢,١ من إجمالي المدرسين والمعاونين ، بينما المعاونين يبلغوا ٣٧,٩٪ عن نفس السنة ، و يستنتج من ذلك ارتفاع النسبة بين المعاونين وأعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية بالمقارنة بالكليات العملية .

كما يجدر الإشارة إلى أن الكليات العملية تتمتع بكبر أعداد هيئة التدريس حيث تصل أعدادهم إلى أربعة أضعاف أعدادهم بالكليات النظرية، كما تصل أعداد المعاونين بالكليات العملية إلى ثلاثة أضعاف أعدادهم بالكليات النظرية ٠

ويمكن دراسة العلاقة بين أعداد هيئة التدريس والمعاونين طبقا لنوعية الدراسة أي لبعض الكليات المختارة من الكليات النظرية كالآداب والحقوق والتجارة وبعض الكليات العملية الأخرى كالهندسة والطب والعلوم والحاسبات وذلك على مستوى كل الجامعات وذلك عن عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ حيث نجد أن النسبة تختلف من جامعة لأخرى لجميع الكليات، فيلاحظ بكليات الآداب والحقوق والتجارة جامعة القاهرة فرع الجيزة أن كل عشرة من أعضاء هيئة التدريس يقابلهم ما بين ٧-٨ معاونين تقريبا في حين أن فرع بنى سويف تختلف هذه العلاقة بين الكليات فنجد في كلية الآداب فرع بنى سويف كل عشرة هيئة تدريس يقابلهم ٢٢ معاون وللحقوق ٣ معاون تقريبا وقد يرجع ذلك لاعتماد الفروع في بعض الأحيان على أعضاء المقر الرئيسي (فرع الجيزة) ٠

كما يلاحظ عموما قلة المعاونين بكليات الحقوق وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الدراسة هناك وعدم احتياجها إلى معاونين بكثرة ٠ كما يلاحظ على مستوى هذه الكليات النظرية أن جامعة الزقازيق أقلهم في نسبة عدد المعاونين لأعضاء هيئة التدريس ٠ وبالنسبة لكلية التجارة نجد أن جامعة الإسكندرية تتميز بزيادة نسبة عدد المعاونين لأعضاء هيئة التدريس بشكل كبير تليها تجارة قناة السويس فرع السويس حيث بلغ بالنسبة للأول ٢٢ معاون لكل عشرة هيئة تدريس وللثانية ١٩ معاون لكل عشرة ٠

أما إذا ما قورنت نسب المقيدون بهذه الكليات النظرية وهيئات التدريس بها فإننا نجد زيادة نصيب عضو هيئة التدريس بكليات الحقوق وبشكل لافت للنظر في كل من جامعتي القاهرة والإسكندرية حيث بلغ ٥٨٠ طالب للأولى ، ٥٢٤ طالب للثانية وهى تصل أضعاف نصيب عضو هيئة التدريس بكليات الآداب على مستوى مختلف الجامعات ٠

وبالنسبة لكليات التجارة تأتى تجارة جنوب الوادي (سوهاج) على رأس الكليات المزدحمة حيث أن نصيب العضو يصل إلي حوالي ٤٢٢ طالب وطالبة تليها جامعة عين شمس فالقاهرة والمنوفية فرع الإسماعيلية ٠

وتتميز الكليات العملية (هندسة - طب بشرى - وعلوم وكذا الحاسبات) بانخفاض نصيب عضو هيئة التدريس من الطلبة إذا ما قورن بنظيره في الكليات النظرية سالفة الذكر ٠

هذا على الرغم من أن هندسة جنوب الوادي بأسوان تتسم بقلة أعضاء هيئة التدريس بها لذا نجد نصيب عضو هيئة التدريس بها ١٨٨ طالب تقريبا وهذا رقم مرتفع جدا إذا ما قورن بباقي الجامعات الأخرى حيث أكثر الجامعات نسبة هي هندسة طنطا حيث بلغ نصيب عضو هيئة التدريس بها حوالي ٦٦ طالبا ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة المعاونين لأعضاء هيئة التدريس لكل من هندسة القاهرة فرع الفيوم وطنطا وجنوب الوادي بأسوان وقد يرجع ذلك لاهتمامهم ببناء الكوادر العلمية المطلوبة لمثل هذه الكلية ٠

أما كليات الطب فهي تتسم بانخفاض أعداد الطلبة المقيدين إلى أعداد هيئات التدريس بهذه الكليات حيث لا تتعدى النسبة مدرس لكل ٨ طلبة فيما عدا كليات طب الفيوم وبنى سويف وجنوب الوادي بسوهاج حيث بلغت حوالي ٨٠ طالب ، ٢٠ طالب ، ١٩ طالب لكل على الترتيب ، ويرجع ذلك غالبا إلى اعتماد الفيوم وبنى سويف على فرع الجيزة في الأساس ، كما يلاحظ بالنسبة لهذه الكليات زيادة أعداد المعاونين لأعضاء هيئة التدريس مما يعنى محاولة بناء كوادرها الخاصة بها ٠

وتعتبر كليات العلوم من الكليات الهامة حيث تحتوى على العلوم الأساسية والرياضية التي يقوم عليها تحديث أي مجتمع إضافة إلى كليات الهندسة والحاسبات ٠ ويلاحظ عموما معقولية العلاقة بين أعداد الطلبة المقيدين بهذه الكليات على مستوى الجامعات المختلفة حيث تتراوح بين ٤، ١٥ طالب وطالبة بجنوب الوادي بأسوان والقاهرة فرع بنى سويف على الترتيب. وقد يرجع انخفاض أعداد الطلبة إلى المدرسين إلى أنه في مثل هذه الكليات عضو هيئة التدريس لا يقوم بالتدريس فقط لطلبة هذه الكلية بل يدرس لطلبة بعض الكليات العملية التي تحتاج إلى قضاء السنة الإعدادية بهذه الكلية كطلبة كليات الصيدلة ٠

كما يلاحظ تقارب نسب المعاونين لهيئة التدريس في الجامعات القديمة كالقاهرة فرع الجيزة والإسكندرية وعين شمس وأسيوط وعموما نجد هذه النسبة تتراوح بين ٣ معاون ، ٨ معاون لكل عشرة من أعضاء هيئة التدريس فيما عدا فرع بنى سويف الذي يقترب فيه المعاونين من ضعف هيئة التدريس وذلك نظرا لحداثة هذه الكليات ٠

أما كليات الحاسبات فهي كليات وليدة بدأت بأربع كليات بكل من جامعة القاهرة وعين شمس ومازالت تستكمل إمكانياتها المادية والبشرية وهى موجودة حاليا بست جامعات (القاهرة وعين شمس – المنصورة – الزقازيق – حلوان – قناة السويس ويلاحظ ضآلة أعضاء هيئات التدريس بها ، لذا يلاحظ زيادة أعداد المعاونين بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس خاصة بجامعة قناة السويس والزقازيق وهى الكليات الأحدث ٠ مما انعكس أيضا على زيادة نصيب عضو هيئة التدريس بهذه الكليات في كل من جامعة الزقازيق وقناة السويس حيث بلغ ما يقارب ٧٤ طالب لكل مدرس ٠

٣- المنصرف على الجامعات

من البيانات الخاصة بالجامعات الحكومية الإثنا عشر نتبين متوسط نصيب الطالب من الاعتمادات ، كذلك نتبين المنصرف الفعلي على هذه الجامعات ومتوسط نصيب الطالب من هذا المنصرف وذلك عن العام المالي ٢٠٠٠/، ٢٠٠١ ومن تلك البيانات يمكن الخروج بمجموعة الملاحظات الآتية :

١ - يبلغ متوسط نصيب الطالب الجامعي من اعتمادات موازنة الجامعة عموما حوالي ٣٦٢١ جنيه موزعة إلى ٢١٨٥ جنيه من اعتمادات الباب الأول ، ٨٧٦ جنيه من اعتمادات الباب الثاني ، ٤٨٦ جنيه من اعتمادات الباب الثالث ، ٧٣ جنيه من اعتمادات الباب الرابع ٠

٣ - جاءت جامعة قناة السويس في المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط نصيب الطالب من الاعتمادات فيها ٤٨٣٤ جنيه موزعة إلى ٣٠٢٢ جنيه من اعتمادات الباب الأول ، ٩٠٩ جنيه من اعتمادات الباب الثاني ، ٩٠٢ جنيه من اعتمادات الباب الثالث وهذا يعتبر من أعلى القيم الخاصة بالباب الثالث على مستوى الجامعات جميعا ٠

٤ - جاءت جامعة جنوب الوادي في نهاية الترتيب حيث تتميز بأقل متوسط لنصيب الطالب من اعتمادات الموازنة حيث بلغت حوالي ٢٠٦٩ جنيه ويرجع هذا أساسا إلى أن متوسط نصيبه من اعتمادات الباب الأول أدنى قيمة بالنسبة لبقية الجامعات حيث بلغت ١٢٣١ جنيه وقد يرجع ذلك إلى قلة أعضاء هيئة التدريس بها بالنسبة للجامعات الأخرى كما هو مبين فيما سبق ٠

٥ - عموما يلاحظ عدم وجود علاقة بين حجم الجامعة من ناحية عدد طلابها ومتوسط نصيب الطالب من الاعتمادات المخصصة لها ٠

٦ - يلاحظ زيادة المنصرف الفعلي عن الاعتمادات الخاصة بالموازنة على مستوى كل الجامعات بما يساوى ١٦,٦٪ من قيمة الاعتمادات.

٧- تتركز الزيادة الخاصة بالمنصرف في الباب الثاني والثالث والرابع بينما يقل منصرف الباب الأول عن المعتمد نظرا لاحتوائه على مرتبات وأجور المعارين ٠

٨ - بلغت نسبة زيادة المنصرف عن المعتمد للباب الثاني حوالي ٢٧,١٪ كما بلغت نسبة زيادة المنصرف للباب الثالث حوالي ٣٠,١٪ ، أما منصرف الباب الرابع فقد بلغ ١١٢,٥٪ عما هو معتمد ٠

٩ - ارتفع متوسط نصيب الطالب من المنصرف الفعلي بجامعة القاهرة إلى حوالي ٥٨٧١ جنيه واحتلت بذلك جامعة القاهرة المركز الأول مما يعنى ارتفاع تكلفة الطالب بجامعة القاهرة عن بقية الجامعات ٠

كما يلاحظ زيادة متوسط نصيب الطالب من المنصرف بالباب الأول بالمقارنة بالجامعات الأخرى مما يعنى تحسن العلاقة بين الطلاب وهيئة التدريس ٠

١٠ - تأتى جامعة المنيا في المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط نصيب الطالب من المنصرف حوالي ٥٧٤٠ جنيه إلا أن متوسط نصيب الطالب بالباب الأول يقارب ٢٣١٧ جنيه ٠

١١ - أدنى متوسط لنصيب الطالب من المنصرف بجامعة حلوان حيث بلغ ٢٧١٣ جنيه ذلك نتيجة انخفاض نصيب الطالب من الباب الأول والذي بلغ ١٤٧٤ جنيه ٠ وهو ما انعكس على انخفاض التكاليف المباشرة للطالب حيث بلغت ١٦٤١ جنيه ، وبذلك فهي أدنى تكلفة مباشرة مقارنة بباقي الجامعات ٠

١٢ - تحقق جامعة أسيوط أعلى تكلفة مباشرة متوسطة للطالب حيث بلغت ٤٠٢٦ جنيه ٠

١٣ - تعتبر جامعة المنيا من أعلى الجامعات لنصيب الطالب من التكاليف غير المباشرة ٠

١٤ - تعتبر جامعة القاهرة من أعلى الجامعات بالنسبة لمتوسط نصيب الطالب من المصروفات الجارية حيث بلغت ٤٩٣٨ جنيه بينما جامعة المنيا أعلى جامعة بالنسبة للمصروفات الرأسمالية حيث بلغت للطالب في المتوسط ٢٢٠٦ جنيه وهى من الجامعات الحديثة نسبيا.

- يتراوح متوسط المنصرف على الطالب بين ٥٨٧٠ جنيه ، ٢٧١٣ جنيه
- يتراوح متوسط تكلفة الطالب المباشرة بين ٤٠٢٦ جنيه ، ١٦٤١ جنيه ٠
- يتراوح متوسط المصروفات الجارية بالنسبة للطالب ما بين ٤٩٣٨ جنيه - ١٨٣٤ جنيها ٠

ملاحظات :

- التكاليف المباشرة = أجور + مستلزمات سلعية + مستلزمات خدمية
- التكاليف غير المباشرة = الباب الثالث + الباب الرابع + باقي الباب الثاني
- المصروفات الجارية = جملة الباب الأول + جملة الباب الثاني
- المصروفات الرأسمالية = جملة الباب الثالث + جملة الباب الرابع

ثانيا : جامعة الأزهر :

كما سبق وبينا فإن جامعة الأزهر يتبعها ٥٤ كلية منها ١٤ كلية للبنات، ٤٠ كلية بنين كما يمكن تقسيم هذه الكليات إلى كليات للعلوم الدينية بواقع ٣٢ كلية ، وكليات للعلوم الحديثة تبلغ ٢٢ كلية وهى كليات الطب والصيدلة والزراعة والعلوم والتجارة

واللغات والترجمة والدراسات الإنسانية وبتحليل المؤشرات الخاصة بهذه الجامعة نلاحظ أن :

١ - الطلاب :

بدأت أعداد الطلاب المستجدين في الانخفاض التدريجي منذ عام ٩٧/ ١٩٩٨ مقارنا بعام ١٩٩٧/٩٦ إلا أنه بدأ في الارتفاع ثانيا عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث بلغ ما يقارب ٤٨ ألف طالب وطالبة وذلك مقارنا بعام ٢٠٠٠/٩٩ إلا أنه على طول الخمس سنوات المبينة تحقق معدل نمو سنوي في المتوسط سالب القيمة بلغ (٢,٧٪) سنويا ، وقد انعكس ذلك على جملة المقيدين بهذه الجامعة حيث حققت معدل نمو في المتوسط قدره ١,٢٪ فقط سنويا وذلك نظرا لتراجع عدد المقيدين في سنة ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٩٤٪ عما كان عليه عددهم في عام ٢٠٠٠/٩٩ ٠

أما معدلات التخرج فقد تسارعت بين بداية الفترة ونهايتها وبلغ معدل النمو السنوي في المتوسط إلى حوالي ٢٤,٩٪ سنويا ٠

٢ - أعضاء هيئة التدريس :

أما عدد أعضاء هيئة التدريس ما بين أستاذ وأستاذ مساعد ومدرس بجامعة الأزهر ففي إضطراد مستمر حيث بلغ عددهم في ١٩٩٧/٩٦ ، ٤٥٧٣ عضو هيئة تدريس وبلغ في سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٥٤٢٤ عضو هيئة تدريس مما انعكس على العلاقة بين عدد الطلاب المقيدين وأعضاء هيئة التدريس حيث تحسنت النسبة كثيرا في عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ حيث اصبح نصيب كل عشرة من أعضاء هيئة التدريس يقارب ٣٢١ طالب بينما كانت في عام ١٩٩٧/٩٦ ، ٣٦٣ طالب ، كما يلاحظ تزايد أعداد المعاونين بين سنوات المقارنة ففي عام ١٩٩٧/٩٦ بلغ عددهم ٢٠٩٨ معاون (معيد ومدرس مساعد) بلغ ٢٩٣٩ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ لذلك نجد أن نسبة المعاونين لأعضاء هيئة التدريس تحسنت بين عامي المقارنة فبينما كانت ٤ - ٦ معاون لكل عشرة من أعضاء هيئة التدريس وصلت إلى ٤ - ٥ معاون لكل عشرة من أعضاء هيئة التدريس وهي نسبة لا بأس بها مقارنا بهذا المؤشر بالنسبة للجامعات الحكومية الأخرى بل تفوق بعض الجامعات كالإسكندرية والزقازيق ٠

وإذا أخذنا في الحسبان الموجودين فعلا (أي حذف أعضاء هيئة التدريس الموجودين بإجازات أو إعارات) فإننا نجد أن هذه النسب يمكن أن تختلف فبالنسبة لسنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ نجد أن أعضاء هيئة التدريس الموجودين بإعارات أو إجازات بلغ ١١٠٨ عضو أي أن نسبة الموجودين بإعارات يصل إلى ٢٠,٤٪ من إجمالي الأعضاء وعلى ذلك فإن نسبة الطلبة المقيدين لكل ١٠ من أعضاء هيئة التدريس من الموجود فعلا يصل إلى ٤٠٣ طالب والمعاونين الموجودين فعلا لكل عشرة من أعضاء هيئة

التدريس يصل إلى ٦,٥ معاون ، يلاحظ تحسن النسبة كثيرا ذلك لأن نسبة المعارين وبالإجازات من المعاونين تبلغ ٤,٦٪ فقط ٠

٣ - المنصرف بجامعة الأزهر :

باستعراض المنصرف بجامعة الأزهر على الأبواب الأربعة وكذا جملة المنصرف يمكن الخروج بمجموعة الملاحظات الآتية :

١ - متوسط نصيب الطالب من المنصرف عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ يقارب ثلاثة آلاف جنيه بلغ ٣٠٢٠ خص الباب الأول منها ١٧٨٨ جنيه والباب الثاني بلغ متوسط نصيب الطالب فيه ٦٢٤ جنيه ٠

٢ - متوسط المصروفات الجارية للطالب حوالي ٢٤١٢ جنيه والمصروفات الرأسمالية حوالي ٦٠٨ جنيه ٠

٣ - يتقارب متوسط المنصرف على الطالب بجامعة الأزهر من متوسط المنصرف على الطالب بالجامعات الحكومية الأخرى ٠

٤ - يعتبر متوسط نصيب الطالب من المنصرف على الباب الأول من القيمة المتوسطة ليست كبيرة كجامعة القاهرة و تقل عن القيمة المتوسطة الخاصة بطالب جامعة حلوان ٠

ثالثا : المعاهد العليا تكنولوجية :

يوجد خمس معاهد عليا صناعية وهى كلية التعليم الصناعي بالقبة وكلية التعليم الصناعي ببني سويف والمعهد العالي للطاقة بأسوان والمعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي ببور سعيد والمعهد العالي للتكنولوجيا ببنها.

ويلاحظ من البيانات المنشورة أن معدلات الالتحاق قد تزايدت خلال الفترة فيما عدا سنة ٢٠٠٠/٩٩ حيث شهدت انخفاض في أعداد المستجدون عما كانت عليه في سنة ١٩٩٩/٩٨ إلا أنه حدث ارتفاع ملحوظ في سنة ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث وصلت أعداد المستجدين إلى ما يقارب أعدادهم في بداية الفترة ١٩٩٧/٩٦ ولذلك فإننا نجد أن متوسط معدل النمو السنوي للمستجدين بلغ ٣٠,٣٦٪ سنويا كذلك نجد أن متوسط معدل النمو السنوي للمقيدين ١٨,٨٪ سنويا ٠ أما متوسط معدل النمو السنوي للخريجين فلقد بلغ ١٩,٢٪ ٠

إلا أنه يلاحظ اختلال العلاقة بي أعداد المستجدين والخريجين حيث نجد أن مقابل كل خريج يقبل أكثر من ٢ طالب مستجد وزادت هذه العلاقة كثيرا في السنة الأخيرة حيث قابل كل عشرة خريجين عام ٢٠٠٠/٩٩ حوالي ٣٥ مستجد عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ٠

رابعا : التعليم المفتوح :

يلاحظ من البيانات المنشورة تزايد أعداد المستجدين بالتعليم المفتوح حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي حوالي ٣٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٩٧/٩٦ وحتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ كذلك انعكس ذلك على متوسط معدل نمو المقيدين السنوي حيث بلغ ٢٩,٤٪ أما الخريجين فإن متوسط معدل نموهم السنوي يتسم بالبطء حيث بلغ ٨١ر٪ مما يعنى تكدس هذا النوع من التعليم ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن غالبية الملتحقين به ليسوا متفرغين بالقدر الكافي ، كما أنه نوع من أنواع التعليم الذي يستهدف الارتقاء بالمستوى التعليمي للفرد وعموما سيعرض هذا بالتفصيل في الفصل الخاص بالتعليم عن بعد ٠

خامسا : المعاهد المتوسطة :

تتكون المعاهد المتوسط من مجموعة المعاهد الفنية الصناعية ، والمعاهد الفنية التجارية والمعاهد الفنية الفندقية ، والفنية الصحية ومعاهد الخدمة الاجتماعية والصناعات المتطورة

ويلاحظ أن المعاهد الفنية التجارية أكثر المعاهد استيعابا للمستجدين كما نجد أن معدل النمو السنوي المتوسط بلغ حوالي ٨,٤٪ ، أما المعاهد الفنية الصناعية فإنها تأتى في المرتبة الثانية إلا أن معدل النمو السنوي سالب وبلغ (١,٤٪) على الرغم من حدوث زيادة في أعداد المستجدين عام ١٩٩٨/٩٧ عما كان عليه الحال عام ١٩٩٧/٩٦ إلا أنها بدأت في التناقص التدريجي ٠

أما المعاهد الفندقية فإن أعداد المستجدين بها متواضعة نسبيا وكذا الخدمة الاجتماعية مقارنا بتلك المعاهد الصناعية والتجارية ، إلا أن متوسط معدل النمو السنوي موجب ويصل إلى ١٠,٧٪ مما يعكس زيادة الاهتمام بهذه النوعية من الدراسة ٠

وبالنسبة للمعاهد الفنية الصحية فإن متوسط معدل نمو المستجدين بها متناقص ويصل إلى (١٦,٧٪) سنويا وعموما يلاحظ أن العلاقة بين الخريجين والمستجدين لا تسمح بالتكدس في هذه المعاهد ٠

الفصل الخامس

مؤشرات عن التعليم العالى الخاص فى مصر

مقدمة : يمثل هذا الفصل – المخصص للتعليم العالي الخاص – جزءاً من دراسة متكاملة عن التعليم العالي في مصر · والتعليم العالي الخاص في مصر ينقسم إلى ثلاث أنواع رئيسية (كما هو موضح بالشكل رقم (١)) وهى :

١ – الجامعات الخاصة · ٢ –المعاهد العليا الخاصة . ٣ –المعاهد المتوسطة الخاصة ·

بالنسبة لكل من المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة فى مصر فبعضها قديم والبعض الآخر أنشيء حديثاً ، وهى تمثل الحل الوسط بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة · فالجامعات الحكومية تستوعب نسبة كبيرة من طلاب الثانوية العامة ذات المجاميع المرتفعة نسبيا وبمصروفات قليلة ، بينما الجامعات الخاصة التى تم إنشاؤها منذ عام ١٩٩٧/٩٦ تستوعب نسبة بسيطة من طلاب الثانوية العامة وبمصروفات عالية تناسب فئة قليلة من السكان فى مصر · أما المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة فتستوعب النسب الباقية من طلاب الثانوية ذات المجاميع المنخفضة نسبياً وذات المصروفات المناسبة أيضاً ·

أما بالنسبة للجامعات الخاصة في مصر فهي حديثة العهد ويصعب تقويم أداؤها بشكل عام في هذه الفترة الوجيزة ، نظراً لأن الطلاب الذين تخرجوا منها نسبتهم متواضعة مقارنة بأعداد الطلاب الذين يتخرجون سنويا من الجامعات الحكومية · ولقد كان الهدف من إنشاء هذه الجامعات الخاصة في مصر هو استيعاب جزء من طلاب الثانوية العامة القادرين الذين لا يتمكنون من دخول كليات في الجامعات الحكومية وذات تخصصات يرغبون في الدراسة بها بدلاً من سفر بعضهم لاستكمال دراستهم بالخارج · ولكن حتى الآن مازلنا نقرأ في صفحات الجرائد عن مشاكل الجامعات الخاصة – وبشكل خاص كليات الطب – من حيث عدم وجود تجهيزات مناسبة بهذه الجامعات وكذلك عدم الالتزام بالحد الأدنى لمجموع الثانوية العامة الذي تحدده وزارة التعليم العالي للكليات العملية والنظرية (انظر على سبيل المثال : جريدة الأهرام أعداد ٢٢ نوفمبر ، ٩ ديسمبر ، ١١ ديسمبر ٢٠٠٢) ·

وفى واقع الأمر لا يهدف هذا البحث إلى تقويم التعليم العالي الخاص في مصر، ولكنه يهتم بالدرجة الأولى بعرض وتحليل أهم المؤشرات والمعلومات – التي تم حسابها من بيانات التعليم العالي الخاص – والتي قد تفيد المسئولين عن التعليم العالي الخاص في مصر سواء للتخطيط لهذه الجامعات أو لتقييم دورها · وبشكل عام ينقسم هذا الفصل إلي ثلاث أبواب رئيسية وهى :

الباب الأول : وفيه تم عرض أهم المؤشرات الخاصة بالجامعات الخاصة لعامي ١٩٩٨/٩٧ و ٢٠٠٠/٢٠٠١ على المستوى الإجمالي ، ثم إلقاء الضوء على المؤشرات الخاصة بكل جامعة من حيث : الطلاب المستجدين ، الطلاب المقيدين ، أعضاء هيئة التدريس والمصروفات الدراسية ٠

الباب الثاني : وهو خاص بعرض تفاصيل المعاهد العليا الخاصة من واقع بيانات عامي ١٩٩٨/٩٧ و ٢٠٠٠/٢٠٠١ على مستوى المعاهد المختلفة ، مع التركيز على المؤشرات الخاصة بعدد المستجدين والمقيدين ، القائمين بالتدريس والإداريين والعمال والمصروفات الدراسية ٠

الباب الثالث : وقد تم تخصيصه لعرض مؤشرات مختصرة عن التعليم المتوسط الخاص في مصر ، من حيث عدد الطلاب المستجدين والمقيدين ، القائمين بالتدريس والإداريين والمصروفات الدراسية ٠

١ - مؤشرات عن الجامعات الخاصة : ترجع بداية إنشاء الجامعات الخاصة في مصر إلى عام ١٩١٩ حيث تأسست الجامعة الأمريكية بالقاهرة كمؤسسة مستقلة تهدف إلى توفير نوعية عالية الجودة من التعليم - باللغة الإنجليزية ووفقاً للنموذج التعليمي الأمريكي - وذلك لخدمة كافة قطاعات المجتمع المصري وأيضا من البلاد الأخرى ، بالإضافة إلى المساهمة في الحياة الثقافية والفكرية ٠ وفى مصر تقوم الجامعة الأمريكية بالعمل في ظل البروتوكول الثقافي المبرم بين حكومتي مصر والولايات المتحدة الأمريكية الموقع عام ١٩٦٢ ٠

وفى إطار حرص الدولة على التوسع في التعليم الجامعي والعالي فقد قامت بتشجيع إقامة الجامعات الخاصة ، وذلك بغرض توسيع مجالات الاختيار أمام الطلاب الراغبين في الالتحاق بهذه الجامعات بمقابل مادي مما يؤدى إلى تخفيف الضغط على الجامعات والمعاهد العليا الحكومية من جهة ولخلق فرصة بديلة للقادرين الذين يرغبون في إكمال دراساتهم خارج مصر من جهة أخرى ٠

شكل رقم (١) هيكل التعليم العالى الخاص فى مصر

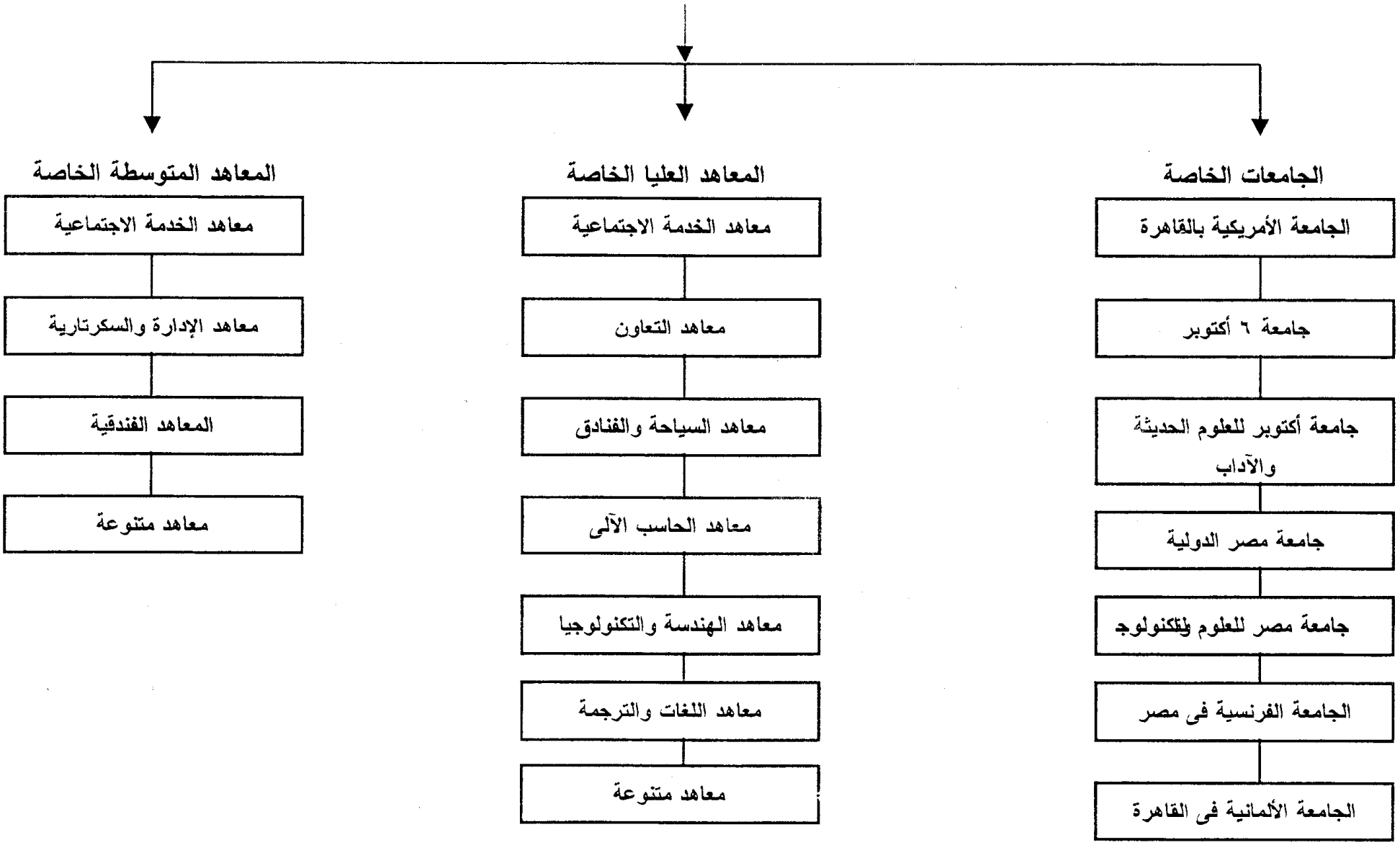

ولقد كانت البداية العملية لإنشاء هذه الجامعات هو صدور أربع قرارات جمهورية (قرارات رقم ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦) في عام ١٩٩٦ بإنشاء أربع جامعات خاصة وهي على الترتيب: ١ - جامعة ٦ أكتوبر . ٢ - جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب - ٣ - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا - ٤ - جامعة مصر الدولية

ثم توالى إنشاء الجامعات الخاصة فصدرت القرارات الآتية :

٥ - الجامعة الفرنسية في مصر (قرار جمهوري رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٢)

٦ - الجامعة الألمانية فى القاهرة (قرار جمهوري رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٢)

وجدير بالذكر أن الجامعتين الفرنسية والألمانية لم تبدأ الدراسة فيهما بعد ، وعليه فإننا سوف نركز في تحليلنا على البيانات الخاصة بشكل رئيسي على جامعات ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، مصر الدولية ومصر للعلوم والتكنولوجيا بصفتهما جامعات مصرية خاصة ٠ أما الجامعة الأمريكية فهي جامعة أجنبية خاصة في مصر وسوف نشير إليها بشكل مجمل ٠

في عام ١٩٩٨/٩٧ كانت نسبة توزيع عدد الطلاب المستجدين حسب الترتيب في جامعات ٦ أكتوبر ، الجامعة الأمريكية ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، جامعة مصر الدولية وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة وبنسب مئوية بلغت ٣٢٪ ، ٣١٪ ، ٢٥٪ ، ٧٪ و ٥٪ ٠ بينما تغير هيكل التوزيع في العام الدراسي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ (مما يشير إلى تزايد الإقبال على بعض الجامعات الخاصة الجديدة غير الجامعة الأمريكية) ، حيث بلغت نسب استيعاب المستجدين في الجامعات حسب الترتيب : جامعة ٦ أكتوبر (٥٤٪)، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا (٢٨٪) ، الجامعة الأمريكية (٩٪) ، جامعة مصر الدولية (٧٪) ، جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة (٣٪) ٠

بالنسبة للطلاب المقيدين في عام ١٩٩٨/٩٧ كان ترتيب الجامعات : الجامعة الأمريكية ، جامعة ٦ أكتوبر ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، ثم جامعتي مصر الدولية وأكتوبر للعلوم الحديثة كما هو نفس الحال بالنسبة للمستجدين ولكن بنسب توزيع بلغت ٥٣٪ ، ٢٥٪ ، ١٤٪ ، ٤ ٪ و ٤٪ على التوالى٠

أما في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ فقد كانت نسبة توزيع الطلاب المقيدين حسب ترتيب الجامعات : جامعة ٦ أكتوبر (٤٢٪)، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا (٢٩٪) ، الجامعة الأمريكية (٠١٩٪) ، جامعة مصر الدولية (٦٪) ، جامعة ٦ أكتوبر (٤٪) ٠

بلغ متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس في جامعات ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة ، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، الجامعة الأمريكية بنحو ٤٧، ١١، ١٤ ، ٧ ، ١٣ على التوالي ٠

بلغ عدد الكليات في الجامعات الخاصة ٦ أكتوبر ، أكتوبر للعلوم الحديثة ، مصر للعلوم والتكنولوجيا ، مصر الدولية ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٤ ، ٤ ، ٨ ، ٥ ، ٣ كلية على التوالي ٠

وفى الجزء الباقي من هذا الباب سوف يتم عرض وتحليل أهم المؤشرات الخاصة بتفاصيل كل جامعة خاصة على حده ٠

١ – ١ جامعة ٦ أكتوبر : تعتبر جامعة ٦ أكتوبر أكبر الجامعات الخاصة من حيث عدد المستجدين والمقيدين وعدد الكليات (١٤ كلية في التخصصات المختلفة) ٠ وفيما يلي أهم المؤشرات الأخرى التي تم استنتاجها وهى :

أ – عدد المستجدين : بلغ عدد الطلاب المستجدين ٤٦٩٩ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ منهم ٧٤٪ مصريا و ٢٦٪ وافدا ٠ وتشير البيانات إلي أن الطلاب المصريين أكثر تركيزا في كليات الصيدلة ، العلوم الاجتماعية ، التربية ، الاقتصاد على التوالي ٠أما الطلاب الوافدين فأكثرهم تركيزا في كليات طب الأسنان ، الاقتصاد ، الهندسة والطب على التوالي ٠

وبمقارنة بيانات عامي ١٩٩٨/٩٧ ، ٢٠٠١/٢٠٠٠ نجد أن الكثير من الكليات لم يوجد بها طلاب مستجدين والكليات الأخرى بها عدد قليل من الطلاب ماعدا الصيدلة (وعددهم ٤٠١) من إجمالي ٧١٠ دارس فقط في عام ١٩٩٨/٩٧ ، بينما تزايد عدد الطلاب المستجدين بشكل مطرد ليصل إلى ٤٦٩٩ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (وبمعدل تغيير بلغت نسبته ٥٦١,٨٪) ٠

ب – عدد المقيدين : لقد بلغ عدد المقيدين في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ٨٦٩٩ دارساً منهم ٧٠٪ مصريا و ٣٠٪ وافداً ٠وبمقارنة بيانات عامي ١٩٩٨/٩٧ و ٢٠٠١/٢٠٠٠ نجد أيضاً أن بعض الكليات لا يوجد بها طلاب مقيدين رغم تجهيزها ٠

ج – عدد أعضاء هيئة التدريس : بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ١٨٥ عضواً فى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ منهم ٤٠٪ أستاذاً و ٦٠٪ معاوناً ٠ ولقد كان إجمالى عدد أعضاء هيئة التدريس فى عام ٩٧/ ١٩٩٨ نحو ٩٢ عضواً ٠ كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٤٧ ٠

د – المصروفات الدراسية : تعتبر جامعة ٦ أكتوبر من أقل الجامعات الخاصة من حيث المصروفات الدراسية، حيث بلغ متوسط المصروفات الدراسية السنوية حوالى ١٤,٢٨٦ جنيه للكليات العملية وحوالى ٥,٠٠٠ للكليات النظرية.

١ – ٢ جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب: تعتبر جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة اقل الجامعات الخاصة عدداً من حيث الكليات وعدد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ٠ وفيما يلي ملخص لأهم المؤشرات الخاصة بالجامعة وهى :

أ – عدد المستجدين : بلغ عدد المستجدين ٢٦٩ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ معظمهم مصريين (بنسبة ٧٤٪ للمصريين فى مقابل ٢٦٪ للوافدين) ٠ وقد احتلت كلية علوم الإدارة الصدارة فى قبول الطلاب حيث بلغ عددهم ١٤٨ ، ثم كلية الإعلام التى بلغ عدد المستجدين بها ٦٢، أما المستجدين فى كليتى الحاسب والهندسة فبلغ ٥٩ دارساً.

وبمقارنة عدد الطلاب المستجدين فى عامى ١٩٩٨/٩٧ و ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، وجد أن عدد المستجدين فى عام ١٩٩٨/٩٧ هو ١١٦ مقابل ٢٦٩ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠(بمعدل تغير بلغ ١٣٢ ٪) ٠ ولقد كانت كلية علوم الإدارة الأكثر قبولاً للمستجدين أيضاً ، بينما كلية الإعلام لم يكن بها طلاب فى عام ١٩٩٨/٩٧ ٠

ب - **عدد المقيدين** : بلغ عدد الطلاب المقيدين نحو ٩٢٧ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (بنسبة ٧٠٪ للمصريين ، ٣٠٪ للوافدين) ٠ ولقد احتلت كلية علوم الإدارة المرتبة الأولى فى عدد الطلاب المقيدين ، ثم كلية الهندسة ، ثم كلية الإعلام ٠

وبالمقارنة بين بيانات عام ١٩٩٨/٩٧ وعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ تشير البيانات أن عدد المقيدين تزايد من ٢٩٠ في عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٩٢٧ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (أي بمعدل تغيير حوالي ٢١٩,٦) ٠

ج - **عدد أعضاء هيئة التدريس** : تشير البيانات إلي أن عدد أعضاء هيئة التدريس في جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة بلغ ٨٧ عضواً في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (بنسبة ٤٠٪ للأساتذة و ٦٠٪ للمعارين). كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ١١ ٠

د - **المصروفات الدراسية** : كما يتضح من البيانات أن المصروفات للفصل الدراسي (نصف العام) للعام الجامعي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ لكليات الإعلام والحاسب الآلي والهندسة وعلوم الإدارة هي ٨٧٠٠ ، ٩٠٠٠ ، ٩٢٠٠ ، ٨٧٠٠ جنيه مصري على التوالي ٠ ويبين جدول (٦) أيضا أن متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب للكليات العملية والكليات النظرية هو ١٨,٢٠٠ ، ١٧,٤٠٠ جنيه على التوالي ٠

١ - ٣ **جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا** : تعتبر جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا - التي تشتمل على ٨ كليات - من أكبر الجامعات الخاصة في مصر استيعابا للطلاب ، حيث بها أكبر عدد لأعضاء هيئة التدريس ويأتي ترتيبها بعد جامعة ٦ أكتوبر من حيث عدد الطلاب المستجدين والمقيدين. وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات الخاصة بالجامعة وهى :

أ - **عدد المستجدين** : بلغ إجمالي عدد المستجدين ٢٤٣٢ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ منهم ٦٩٪ مصريا و ٣١٪ وافداً ٠ وقد نالت الكليات العملية - الصيدلة والهندسة والطب - النصيب الأكبر بالنسبة للطلاب المستجدين مقارنة بالكليات النظرية ٠ وقد تزايد عدد الطلاب المستجدين من عام ١٩٩٨/٩٧ وعددهم ٥٥٢ إلى ٢٤٣٢ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (أي بمعدل تغير ٣٤٠,٦٪) ٠

ب - **عدد المقيدين** : بالنسبة للطلاب المقيدين بلغ عددهم في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ٥٩٢٣ منهم ٦٩٪ مصريا و ٣١٪ وافداً - كما هو الحال بالنسبة للمستجدين ٠ كما أن عدد المقيدين في الكليات العملية يزيد أيضاً عنه في الكليات النظرية ٠ ولقد كان أكبر عدد للمقيدين في كلية الصيدلة حيث بلغ ١٩٤٢ دارساً ، وأقل عدد للمقيدين في كلية اللغات والترجمة حيث بلغ ٣٤

دارسا فقط ٠ وبمقارنة بيانات عامي ١٩٩٨/٩٧ و ٢٠٠١/٢٠٠٠ وجد أن عدد المقيدين في عام ٩٧ /١٩٩٨ كان ٩٧٠ تزايد إلى ٥٩٢٣ دارساً فتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (أي بمعدل تغير بلغ ٥١٠,٦٪) ٠

ج - عدد أعضاء هيئة التدريس : يمثل عدد أعضاء هيئة التدريس أكبر عدد في الجامعات الخاصة وهو ٤١٢ عضواً منهم ٧٠٪ أستاذاً و ٣٠٪ معاوناً ٠ ولقد كان أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ٧٣ عضواً في عام ١٩٩٨/٩٧ وصل إلى ٤١٢ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (أي بمعدل تغير نسبته ٤٦٤,٤٪) ٠ كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ١٤ ٠

د - المصروفات الدراسية : تتبع جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا نظاماً مختلفا عن باقي الجامعات الخاصة الأخرى من حيث المصروفات ، حيث المصروفات تعتمد على شريحتين من الطلاب ، بالنسبة لكليات الطب والأسنان والصيدلة والعلاج الطبيعي : الشريحة الأولى خاصة بالطلاب الحاصلون على مجموع ٩٠٪ فأكثر في الثانوية العامة والشريحة الثانية هم الطلاب الحاصلون على مجموع اقل من ٩٠٪ ٠ بالنسبة لكلية الهندسة : الشريحة الأولى أكثر من ٧٥٪ ، الشريحة الثانية اقل من ٧٥٪ ، أما بالنسبة للكليات النظرية :الشريحة الأولى ٧٠٪ فأكثر ، والشريحة الثانية اقل من ٧٠٪ وبشكل عام يمكن القول بأن متوسط المصروفات الدراسية السنوية للكليات العملية تبلغ حوالي ٥,٨٠٠ دولار ، بينما للكليات النظرية ٢٢٧٥ دولار ٠

١-٤ جامعة مصر الدولية : تشتمل جامعة مصر الدولية على ٥ كليات عملية ونظرية ، وفيما يلى ملخص لأهم المؤشرات التى أمكن استخلاصها وهى :

أ - عدد المستجدين : بلغ عدد المستجدين ٦٠٠ دارساً (بنسبة ٩٤٪ للمصريين و ٦٪ للوافدين)٠ وقد بلغ عدد الطلاب المستجدين في كلية الصيدلة فقط ما يزيد عن ٥٠٪ من إجمالي المستجدين (وعددهم ٣٣٩)٠ ولقد كان عدد الطلاب المستجدين في عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ١٦٤ دارساً تزايد إلى ٦٠٠ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (أي بمعدل تغير بلغ ٢٦٥,٩٪)٠

ب - عدد المقيدين : بالنسبة للطلاب المقيدين فقد بلغ عددهم ١١٥٨ منهم حوالي ٥٠٪ في كلية الصيدلة والباقي في الكليات الأخرى٠ ولقد بلغت نسبة الطلاب المصريين نحو ٩٣٪ والوافدين ٧٪ فقط . وتشير البيانات أيضاً أن عدد المقيدين في عام ١٩٩٨/٩٧ كان ٢٤٨ دارسا بينما بلغ عددهم كما ذكرنا مسبقاً ١١٥٨ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (أي بمعدل تغير حوالي ٣٦٧٪)٠

ج - عدد أعضاء هيئة التدريس : بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ١٦١عضواً فى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ منهم ٦٦٪ أستاذاً و ٣٤٪ معاوناً٠ ولقد كان عدد أعضاء هيئة التدريس فى عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ٤٩ عضواً٠ كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس =٧

د - المصروفات الدراسية : أما بالنسبة للمصروفات الدراسية لجامعة مصر الدولية فقد قدرت بنحو ٩٠٠٠ جنيه للكليات العملية (ما عدا الحاسب الآلى ٧٥٠٠ جنيه) و ٧٥٠٠ للكليات النظرية فى الفصل الدراسى٠ أى أن متوسط المصروفات الدراسية السنوية للكليات العملية = ١٧,٠٠٠ جنيه ومتوسط المصروفات الدراسية السنوية للكليات النظرية = ١٥,٠٠٠ جنيه٠

١-٥ **الجامعة الأمريكية بالقاهرة** : للأسف الشديد لم يتمكن الباحث من تفصيل بيانات الجامعة الأمريكية حسب الكليات المختلفة (وعددهم ٣ كليات) نظراً لأن البيانات المنشورة للجامعة فى إحصاءات وزارة التعليم العالى كانت حسب الشعب وليست حسب الكليات ، وعليه فقد تم معالجة البيانات بشكل إجمالى٠ وفيما يلى أهم المؤشرات الخاصة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وهى :

أ - **عدد المستجدين** : بلغ عدد المستجدين الإجمالى للجامعة نحو ٧٦٠ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ منهم ٨٨٪ مصرياً و ١٢٪ وافداً٠ وتشير البيانات أيضاً أن تغيراً طفيفاً حدث فى المستجدين بين عام ١٩٩٨/٩٧ وعددهم ٦٩٣ والمستجدين فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠

ب - **عدد المقيدين** : بالنسبة للطلاب المقيدين فقد بلغ عددهم ٣٩٠١ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ منهم ٨٩٪ مصريا و ١١٪ وافداً ٠ وأيضا حدث تغيير طفيفا فى عدد المقيدين لعام ١٩٩٨/٩٧ الذى بلغ ٣٦٣٢ دارساً مقارنة بالمقيدين فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ٠

ج - **عدد أعضاء هيئة التدريس** : أما بخصوص أعضاء هيئة التدريس فقد بلغ عددهم ٣٠٩ عضواً فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وكلهم أساتذة ٠ أما عدد أعضاء هيئة التدريس فى عام ١٩٩٨/٩٧ فقد كان ٢٦٩ عضواً ٠ كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ١٣

د - **المصروفات الدراسية** : بالنسبة للمصروفات الدراسية الخاصة بالجامعة الأمريكية فتشير بيانات الجامعة التي حصل عليها الباحث من موقع الجامعة على شبكة الإنترنت - بأنها تبلغ حوالي ١١٨٠٠ دولار سنويا ٠

٢ -**مؤشرات عن المعاهد العليا الخاصة** : في هذا الباب سوف يتم إلقاء الضوء على أهم المعلومات التى يمكن استخلاصها من بيانات مقارنة لوزارة التعليم العالى عن عامى ١٩٩٨/٩٧ و ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، والتى سيتم تلخيصها فى مجموعة من المؤشرات عن عدد المستجدين والمقيدين،القائمين بالتدريس والإداريين والعمال ، ثم يأتي عرض أهم المؤشرات على مستوى تفصيلي للمعاهد العليا ٠

أولا : المؤشرات الإجمالية : استنادا الى ما هو متوفر من البيانات يمكن استخلاص المؤشرات التالية :

عدد المستجدين : بلغ إجمالي عدد المستجدين فى المعاهد العليا الخاصة ٥١٧٨٩ دارساً فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ فى مقابل ٢٩٩٤٤ فى عام ١٩٩٨/٩٧ أى بمعدل تغير ٧٢,٩٥٪ ٠ وبالنسبة لهيكل توزيع المستجدين على المعاهد المختلفة ، كانت النسبة في عام ١٩٩٨/٩٧ على النحو التالي : ٥١٪ لمعاهد الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٪ لمعاهد التعاون ، ٣٠٪ لباقي المعاهد العليا الخاصة ٠ ولقد كانت اقل نسبة للمستجدين في كل من معاهد اللغات ، المعاهد المتنوعة ومعاهد السياحة والفنادق ٠

أما في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ فقد تحسن الهيكل نسبيا ، حيث كانت نسبة مساهمة معاهد الخدمة الاجتماعية ٤٧٪ ، ثم معاهد التعاون ١٤٪ ومعاهد الحاسب الآلي ١٤٪ وكانت نسبة باقي المعاهد ٢٥٪ ٠

ب – عدد المقيدين : بلغ عدد المقيدين في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بحوالي ١٨١٤٧٥ دارسا في مقابل ١٥٩٠٢٤ في عام ١٩٩٨/٩٧ وبمعدل تغير ١٤,١٢٪ ٠ وبالنسبة لهيكل توزيع المقيدين على المعاهد العليا المختلفة ، بلغت نسبة مساهمة معاهد التعاون حوالي ٤٦٪ ، ٤٩٪ في عامي ٩٧/ ١٩٩٨ ، ٢٠٠١/٢٠٠٠ على التوالي ٠ بينما تناقصت مساهمة معاهد التعاون من ٣٦٪ في عام ٩٧/ ١٩٩٨ إلى حوالي ١٩٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ٠ كما أن البيانات تشير إلى تزايد مساهمة معاهد الحاسب الآلي من ٥٪ عام ١٩٩٨/٩٧ إلي ١٢,٤٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ٠ وازدادت أيضا معاهد الهندسة والتكنولوجيا من ٦,٤٪ في عام ١٩٩٨/٩٧ إلى حوالي ١١٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ٠

ج –القائمين بالتدريس : بالنسبة لعدد القائمين بالتدريس الأصليين في المعاهد العليا الخاصة بلغ عددهم الإجمالي ٨٦٠ عضواً في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ في مقابل ٣٦٦ عضوا في عام ١٩٩٨/٩٧ (أي بمعدل تغير ١٣٥٪) ، وقد حدث تطور طفيف في أعداد القائمين بالتدريس في كل من معاهد الخدمة الاجتماعية ومعاهد التعاون ، بينما تضاعفت أعداد القائمين بالتدريس في المعاهد العليا الأخرى. وبخصوص هيكل التوزيع النسبي للقائمين بالتدريس في عام ٩٧/ ١٩٩٨ فقد بلغت نسبة معاهد الخدمة الاجتماعية وحدها حوالي ٤٢٪ يليها في الترتيب كل من معاهد الهندسة والتكنولوجيا ، المعاهد المتنوعة ، معاهد الحاسب الآلي بنسب بلغت ١٩٪ ، ١٣ ٪ ، ١٣٪ على التوالي – أما بقية المعاهد فبلغت نسبة مساهمتها حوالي ١٧٪ تقريبا ٠

ولقد تغير الوضع في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، لتتقلص نسبة مساهمة معاهد التعاون إلى ١٨٪ ، ثم تزايدت مساهمة أعضاء هيئة التدريس في معاهد الهندسة والتكنولوجيا لتبلغ حوالي ٣٠٪ ، وتساوت مساهمة كل من معاهد الحاسب الآلي والمعاهد المتنوعة بنسب مساهمة تصل إلى ١٧٪

د –مؤشرات عامة أخرى : فيما يلي بعض المؤشرات العامة عن المعاهد الخاصة العليا وهى :

متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب = ٢٥٠٣ جنيه للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٢ –

متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٨٣

ثانيا : المؤشرات على مستوى المعاهد العليا: فيما يلي عرض لأهم المؤشرات عن المعاهد العليا الخاصة :

٢ – ١ معاهد الخدمة الاجتماعية: تعتبر معاهد الخدمة الاجتماعية – وعددهم ١٠ معاهد – أكبر المعاهد استيعابا للطلبة المستجدين والمقيدين على السواء ، حيث أنها تستوعب ما يقارب ٥٠٪ من إجمالي عدد الطلاب المستجدين والمقيدين ٠ وفيما يلى أهم المؤشرات الأخرى وهى :

أ – عدد المستجدين : بلغ عدد المستجدين في معاهد الخدمة الاجتماعية ٢٤،٥٢٧ دارسا في عام ٢٠٠٠/٢٠٠٢ (منهم ١٣،١١٥ طالبا و ١١،٤١٢ طالبة) ٠ وفى ترتيب المعاهد من حيث عدد المستجدين يأتي معهد الخدمة الاجتماعية بمحافظات القاهرة (وعددهم ٦٣٩٠) ثم كفر الشيخ (وعددهم ٤٠١٢) ثم سوهاج (وعددهم ٢٩١٣) ٠ أما اقل المعاهد عددا في عدد المستجدين فهو معهد الخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر (وعددهم ٩٢ دارساً فقط)

ب –عدد المقيدين : بالنسبة للطلاب المقيدين فبلغ عددهم ما يقرب من ضعف عدد المستجدين فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وهو ٨٧،٩٣٠ دارساً (منهم ٤٨،٦٤٧ طالبا و ٣٩،٢٨٣ طالبة) ولقد كان أكثر المقيدين عدداً فى معاهد الخدمة الاجتماعية بمحافظات القاهرة ، كفر الشيخ ، بنها وسوهاج على الترتيب ٠ كما يحتل معهد الخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر فى الترتيب الأخير بالنسبة لعدد المقيدين ٠

ج –عدد القائمين بالتدريس والإداريين والعمال : بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس فى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠٢ نحو ٣٦١ عضواً معظمهم من المنتدبين (١٥٤ أصلى و ٢٠٧ منتدب) ٠ كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ٣١٢ ٠أما بالنسبة للإداريين والعمال في المعاهد الخاصة فقد كان عددهم ٨٤١ في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ (منهم ٥٩١ إداريين و ٢٥٠ عمال) ٠

د –المصروفات الدراسية : تراوحت المصروفات الدراسية السنوية فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمعاهد الخدمة الاجتماعية (ماعدا معهد الخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر) بين ٢٧٥ الى ٥١٠ جنيه للمصروفات الأساسية ، ١٩٥ الى ٢٦٠جنيه للمصروفات الاجتماعية و ٥٣٥ الى ٧٧٠ جنيه للمصروفات الإجمالية ٠ وبحساب متوسط المصروفات الدراسية السنوية الإجمالية لمعاهد الخدمة وجد أنه يقدر بحوالى ٥٨٨ جنيه، ولقد استبعدت قيمة مصروفات معهد الخدمة الاجتماعية بمدينة ٦ أكتوبر من التقدير ٠

٢ – ٢ معاهد التعاون : بالرغم من أن معاهد التعاون عددها قليل (٣ معاهد فقط)إلا أنها تعتبر في المرتبة الثانية في الترتيب بعد معاهد الخدمة الاجتماعية من حيث الاستيعاب لعدد الطلاب المستجدين والمقيدين ٠ وفيما يلي أهم المؤشرات الأخرى وهى :

أ –عدد المستجدين والمقيدين : بلغ عدد الطلاب المستجدين فى معاهد التعاون نحو ٧١٨٩ دارساً فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ منهم ٣٣١٠ طالبا و ٣٨٧٩ طالبة فيما يخص الطلاب المقيدين بمعاهد التعاون فقد بلغ عددهم ٣٤،١٢٥ دارساً فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ منهم ١٨،٩٩١ طالبا و ١٥،١٣٤ طالبة ٠

ج –عدد القائمين بالتدريس والإداريين والعمال : بالنسبة للقائمين بالتدريس فقد بلغ عددهم ٤٨٠ عضواً فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ معظمهم من المنتدبين (٤٦٥ منتدب و ١٥ عضو أصلى فقط) ٠ أما الإداريين والعمال فقد بلغ عددهم فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ نحو ٥٤١ ٠كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٨٦ .

د -المصروفات الدراسية : تشير بيانات المصروفات إلي أن المصروفات الدراسية السنوية الإجمالية لمعاهد التعاون تتراوح بين ٤٠٠ الى ٦٤٢ جنيه ، أى أن متوسط المصروفات يقدر بحوالى ٤٨٨ جنيه وذلك للعام الدراسى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ٠

٢ – ٣ معاهد السياحة والفنادق : يبلغ عدد معاهد السياحة والفنادق ١٠ معاهد منتشرة فى عدة محافظات لخدمة وتأهيل الكوادر اللازمة للنشاط السياحى فى مصر ٠ وفيما يلى أهم المؤشرات الخاصة بمعاهد السياحة من حيث عدد المستجدين والمقيدين والقائمين بالتدريس والإداريين

أ -عدد المستجدين والمقيدين : تعتبر معاهد السياحة من المعاهد الخاصة التى بها أعداد قليلة من الطلاب المستجدين مقارنة بالمعاهد الأخرى ، فقد بلغ عدد المستجدين الإجمالى ٢٤٠٠ دارساً فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ معظمهم من الطلاب (١٨٨١ طالبا و ٥١٩ طالبة) ٠أما بالنسبة للطلاب المقيدين فقد بلغ عددهم الإجمالي في معاهد السياحة ٦٨٥٣ دارساً في عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ (منهم ٥٣٦٤ طالبا و ١٤٨٩ طالبة) ٠ وتمثل أعداد المقيدين في معاهد السياحة والفنادق بمصر الجديدة

ب -عدد القائمين بالتدريس والإداريين والعمال : بالنسبة للقائمين بالتدريس فى معاهد السياحة والفنادق فقد بلغ عددهم ٣١٩ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ معظمهم منتدبين (٢٢٢ عضواً منتدب مقابل ٩٧ أصلى) ٠ كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ١١ وبالإسكندرية حوالي ٥٠٪ من إجمالي المقيدين في معاهد السياحة والفنادق ٠ أما بالنسبة للإداريين والعمال فقد بلغ عددهم الإجمالي في معاهد السياحة والفنادق نحو ٣٢١ (منهم ٢٠٩ إداريين و ١١٢ عمال) ٠

ج – المصروفات الدراسية : تشير بيانات المصروفات الدراسية إلي أن المصروفات متقاربة فى المعاهد المختلفة ، حيث تراوحت المصروفات الأساسية بين ١٦٥٥ و ٣٨٢٨ جنيه والمصروفات الإضافية بين ١٥٥ و ٢٦٠ جنيه ، بينما المصروفات الإجمالية قد تراوحت بين ١٨١٠ و ٣٤٥٠ ٠ وبشكل عام بلغ متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب نحو ٢٧٧٧ جنيه ٠

٢ – ٤ معاهد الحاسب الآلي : معاهد الحاسب الآلي هي من المعاهد الخاصة التى يقبل عليها الطلاب نظراً لاحتياج سوق العمل لهذا التخصص ويبلغ عددها ١١ معهدا منتشرة فى محافظات الجمهورية ٠ وفيما يلى ملخص لأهم المؤشرات التى أمكن استنتاجها من بيانات العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٠ ٠

أ -عدد المستجدين والمقيدين : بلغ إجمالي عدد المستجدين فى معاهد الحاسب الالى ٧٠٩٦ دارساً معظمهم من الطلبة (٥٢١٧ طالب مقابل ١٨٧٩ طالبة) ٠ ويتراوح عدد المستجدين فى المعاهد المختلفة بين ٢٤٨ إلى ١٦٤٥ طالب وطالبة ،أما بالنسبة للطلاب المقيدين فقد بلغ عددهم ٢٢٥٦١ معظمهم من الذكور أيضا (عدد الطلبة ١٦٠٥٧ مقابل ٦٥٠٤ طالبة) والجدير بالذكر أن معهد الألسن للسياحة والفنادق بمدينة نصر قد أدرج في بيانات معاهد الحاسب الآلي

وليس معاهد السياحة لوزارة التعليم العالي ، وعليه فقد اتبع الباحث نفس التقسيم حتى لا يكون هناك خلل في حساب إجماليان المعاهد العليا الخاصة ٠

ب -عدد القائمين بالتدريس والإداريين والعمال : بلغ عدد القائمين بالتدريس نحو ٤١٥ معظمهم من المنتدبين (١٥٠ عضو أصلى و ٢٦٥ عضو منتدب) ٠ كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٢٩ ٠

جـ - المصروفات الدراسية : المصروفات الدراسية لمعاهد الحاسب الآلى تتراوح قيمتها الإجمالية بين ٢٣٤٣ و ٥٧٥٥ جنيه ٠ وبشكل عام بلغ متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب نحو ٣٢٥٠ جنيه تقريبا٠

٢ - ٥ معاهد الهندسة والتكنولوجيا : فيما يلي أهم المؤشرات التلخيصية الخاصة بمعاهد الهندسة والتكنولوجيا والتي يبلغ عددها ١٢ معهداً منتشرة عبر محافظات الجمهورية.

٣ -٦عدد المستجدين والمقيدين : تأتى معاهد الهندسة والتكنولوجيا فى الترتيب بعد معاهد الحاسب الآلى من حيث عدد المستجدين ، حيث بلغ عددهم ٥٨٦١ للعام الجامعى ٢٠٠١/٢٠٠٠ معظمهم من الذكور (٤٢٩٧ طالب و ١٥٦٤ طالبة) ٠كما بلغ عدد المقيدين ٢٠٠١٤ منهم ١٥٣٦٠ طالب و ٤٦٥٤ طالبة ٠ ويعتبر المعهد العالي للدراسات المتطورة بالهرم أكبر معاهد الهندسة من حيث عدد الطلاب المقيدين (وعددهم ٧٨٣٩) وأيضا بالنسبة للمستجدين ٠

ب -عدد القائمين بالتدريس والإداريين والعمال : تعتبر معاهد الهندسة والتكنولوجيا من أكبر المعاهد الخاصة من حيث عدد القائمين بالتدريس والإداريين والعمال ، حيث بلغ إجمالي عدد القائمين بالتدريس نحو ٨٢٤ عضواً (منهم ٢٥٥ أصلى و ٥٦٩ منتدب) ٠ أما بالنسبة للإداريين والعمال فقد بلغ عددهم الإجمالي ٧٠١ منهم ٤٤٣ إداريين و ٢٥٦ عمال كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٣١

ج -المصروفات الدراسية : تشير البيانات إلي أن مصروفات معاهد الهندسة والتكنولوجيا (التى تعتبر من أكبر المصروفات الدراسية مقارنة بالمعاهد الخاصة الأخرى) حيث تتراوح المصروفات الدراسية الإجمالية بين ٢٨١٢ و ٦٨٠٥ جنيه فى العام ٠كما تم تقدير متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب بحوالى ٤٧٩٤ جنيه ٠

٢ - ٦ معاهد اللغات : معاهد اللغات هي أقل المعاهد العليا الخاصة (وعددهم ٤ معاهد) من حيث عدد المستجدين والمقيدين والقائمين بالتدريس والإداريين ٠ وفيما يلي أهم المؤشرات الخاصة بمعاهد اللغات للعام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٠ ٠

أ -عدد المستجدين والمقيدين :بلغ إجمالي عدد الطلاب المستجدين فى معاهد اللغات نحو ٩٦٢ منهم ٥٥٧ طالبا و ٤٠٥ و ٤٠٥ طالبة ٠ وتتراوح أعداد المستجدين فى المعاهد المختلفة بين ١١٤ الى ٣٩٥ دارساً ٠وبالنسبة لإجمالي عدد المقيدين فقد بلغ ٢٩٩٩ منهم ١٦٩٠ طالب و ١٣٠٩

طالبة ٠ ولقد تم استيعاب معظم الطلاب المقيدين في معاهد اللغات بالمقطم (وعددهم ١٤٢٩٩ ومساكن الشيراتون (وعددهم ٩٥٨) ٠

ب - عدد القائمين بالتدريس والإداريين والعمال : فيما يخص القائمين بالتدريس فقد بلغ عددهم ١٣٧ عضوا منهم ٥٥ أصلى و ١٣٧ منتدب ٠ أما بالنسبة للإداريين والعمال فقد بلغ عددهم ٢٤٨ منهم ١٥٦ إداريين و ٩٢ عاملاً ٠ كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٢٩

جـ - المصروفات الدراسية :بالنسبة للمصروفات الدراسية الخاصة بمعاهد اللغات فقد تراوحت قيمتها الإجمالية إلي ما بين ٢٧٠٧ و ٣٤٥٠ جنيه أما متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب فقد قدرت بحوالى ٢٩٢٣ جنيه .

٢ - ٧ المعاهد المتنوعة : تشتمل المعاهد المتنوعة على ٨ معاهد ذات تخصصات مختلفة ٠ وفيما يلي أهم المؤشرات الخاصة بعدد الطلاب المستجدين والمقيدين والقائمين بالتدريس والإداريين في المعاهد المتنوعة للعام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٠ ٠

أ -عدد المستجدين والمقيدين : بلغ إجمالي عدد الطلاب المستجدين ٣٧٥٤ دارسا منهم ٢٥٤٢ طالب و ١٢١٢ طالبة ٠ أما بالنسبة للمقيدين فعددهم ٦٩٩٣ دارساً منهم ٤٧٧٩ طالبا و ٢٢١٤ طالبة.

ب - عدد القائمين بالتدريس والإداريين والعمال : أما بخصوص أعضاء هيئة التدريس في المعاهد المتنوعة فقد بلغ عددهم الإجمالي ٣٠٥ عضواً منم ١٣٤ أصلى و ١٧١ منتدب ٠ وبالنسبة للإداريين والعمال فقدر عددهم بنحو ٣٤٣ منهم ١٨٥ من الإداريين و ١٥٨ عمال ٠ كما أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٢٣ ٠

جـ -المصروفات الدراسية : تراوحت المصروفات الدراسية السنوية للمعاهد الخاصة المتنوعة فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٠ ما بين ١٠٣١و ٤١١٣ جنيه ٠ وقد بلغ متوسط المصروفات الدراسية للطالب نحو ٢٧٢٠ جنيه .

٣ -مؤشرات عن المعاهد المتوسطة الخاصة :فيما يلي عرض لأهم المؤشرات التي يمكن استخلاصها من آخر بيانات إحصائية عن المعاهد المتوسطة الخاصة لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وهى :

أ -معاهد الخدمة الاجتماعية : بلغ عدد المستجدين ٥٧٢١ دارساً ، أما عدد المقيدين فقد بلغ ١١٧٦٥ ، وبالنسبة لعدد القائمين بالتدريس فكلهم منتدبون وعددهم ٩٤ عضواً ٠ كما بلغ عدد الإداريين والعمال ١١١ ومتوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٢٥ ومتوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب = ٣١٦ جنيها.

ب - معاهد الإدارة والسكرتارية : المستجدين والمقيدين في هذه المعاهد كلهم طالبات وعددهم ٢٤٦٠ للمستجدين و ٥٢٥٤ للمقيدين، و متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس = ٧٣ ، ومتوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالب = ٤٤٣ جنيه

جـ -المعاهد الفندقية : عدد الدارسين في هذه المعاهد قليل مقارنة بالمعاهد الأخرى ، حيث بلغ إجمالي عدد الطلبة المستجدين في الثلاث معاهد فندقية ٢٣٥ بينما عدد المقيدين ٤٨٣ ٠ الملفت للنظر أن هذه المعاهد بها عدد كبير من الإداريين والعمال مقارنة بالمعاهد الأخرى ، حيث بلغ عددهم ٢٣٥ ٠ وهو نفس عدد المستجدين ومتوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ١٣ ٠

د -المعاهد المتنوعة : تتميز بكثافة عدد الطلبة ، حيث بلغ إجمالي عدد المستجدين في هذه المعاهد هو ٢٠٠٣١ ، كما أن عدد المقيدين هو ٦٦٨٢١ ٠عدد القائمين بالتدريس ٦٧٢ عضوا منهم ١٢٥ أصلى و ٨٤٧ منتدب ومتوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس = ٦٩ ،و متوسط المصروفات الدراسية السنوية للطالبات ٥٧٢ جنيه

٤ - الخاتمة : قام الباحث في هذا الفصل من الدراسة باشتقاق وحساب مجموعة من المؤشرات - الخاصة بالتعليم العالى الخاص فى مصر - بالاعتماد على البيانات المنشورة والمتوافر للباحث من إحصاءات وزارة التعليم العالى ٠ ثم قام بعرض نتائج حساب المؤشرات مع تحليل لهذه المؤشرات بشكل تفصيلى الى حد ما ٠

ولقد تم تقسيم الفصل الى ثلاث أبواب رئيسية وهى خاصة بالجامعات الخاصة،المعاهد العليا الخاصة والمعاهد المتوسطة الخاصة وفى كل باب من الأبواب تم تقسيم المؤشرات الى أربع مجموعات رئيسية وهى :

مؤشرات عن الطلاب المستجدين ٠ومؤشرات عن الطلاب المقيدين ٠ومؤشرات عن أعضاء هيئة التدريس والإداريين والعمال ٠ والمصروفات الدراسية ٠

وما يمكن استخلاصه من نتائج هذه الدراسة هو أن أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعات الخاصة مازال ضئيل مقارنة بالجامعات الحكومية٠ كما أن المصروفات الدراسية للطلاب في الجامعات الخاصة كبير مقارنة بمصروفات الجامعات الحكومية وهو ما يشير إلى مجانية التعليم العالي في مصر من حيث التكلفة ٠ كما أن معظم الجامعات الخاصة مازالت تعتمد على انتداب بعض أعضاء هيئة التدريس وكذلك الاستعانة بمعامل وأجهزة الجامعات الحكومية – خاصة في كليات الطب٠

وفى واقع الأمر لا يمكن تقويم دور الجامعات الخاصة حتى الآن – نظراً لقصر طول عمر هذه الجامعات – من حيث نوعية الطلاب والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل إلا بعد تخريج عدة دفعات من التخصصات والكليات المختلفة لهذه الجامعات ٠

أما بالنسبة للمعاهد العليا والمتوسطة الخاصة ففيها أعداد كبيرة من الطلاب المستجدين والمقيدين وأعضاء هيئة التدريس والعمال مقارنة بالجامعات الخاصة ٠

الإسقاطات المستقبلية لمؤشرات التعليم الجامعي الحكومي والتعليم العالي

مقدمة:يستهدف هذا الجزء التعرف على ما ستواجهه الدولة من أعباء في سبيل توفير فرص التعليم العالي للسكان مستقبلا وسيكون أمامنا مجموعة من البدائل تتوقف على مجموعة من الفروض :

(١) الفروض الخاصة بالإسقاطات السكانية ٠

(٢) الفروض الخاصة بمعدلات الدخول في الجامعات الحكومية ومعدلات الدخول في التعليم العالي عموما٠

(٣) التغير لبعض المؤشرات بهدف إحداث بعض التحسن في هذه النوعية من التعليم ٠

بالنسبة للمجموعة الأولى من الفروض فقد استندت الدراسة إلى الاسقاطات السكانية التي قام بها المركز الديموجرافى بالقاهرة لفئات السن الأحادية حتى سنة ٢٠٢١ وذلك طبقا لمجموعة الافتراضات الخاصة بالخصوبة (وهى الخصوبة المنخفضة والمتوسطة والعالية) ومن ثم حسب عدد السكان في فئة السن ١٨-٢٣ سنة وهى أعداد السكان التي تتضمن الدارسين بالتعليم العالي وكذلك الفئة العمرية ١٨-١٩ والتي على أساسها يمكن حساب معدل الداخلين في التعليم العالي من بينهم وكذا المعدلات المستهدف التحاقها بهذه النوعية من التعليم

أما المجموعة الثانية من الفروض فهي تختص بمعدلات الدخول للجامعة من بين السكان في سن التعليم العالي وقد افترض بداية ثبات معدل الدخول للتعليم الجامعي والعالي مما ينطوي على تغير أعداد المستجدين الداخلين سنويا طبقا لتغير أعداد السكان في هذه الفئة العمرية المختلفة وذلك عن طريق ثبات الأعداد السنوية للمستجدين بالتعليم العالي ، كذلك افترض تغير معدل الدخول للتعليم العالي عبر السنوات المختلفة ٠

أما المجموعة الثالثة من الفروض فهي تستهدف زيادة الاهتمام بالتعليم الجامعي والعالي وذلك من خلال زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس أي انخفاض أعداد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس ، كذلك زيادة المنصرف على الجامعات والذي يعكسه زيادة متوسط المنصرف على الطالب (تكلفة الطالب) والتي من المفترض أن توجه هذه الزيادة للاهتمام بارتفاع كفاءة العملية التعليمية داخل الجامعات وذلك بتوفير المعامل والأجهزة والورش اللائقة سواء في الكليات العملية أو الكليات النظرية ٠

ويبين الشكل (١) فراغ السيناريوهات المقترحة :

ويلاحظ أن فراغ السيناريوهات الموضح بالشكل رقم (١) يتضمن مجموعة كبيرة من البدائل إلا أننا اخترنا مجموعة محدودة منها عددها ستة مقارنة بالوضع الأساسي المرجعي الذي يفترض فيه الخصوبة المتوسطة للسكان وثبات المؤشرات والمتغيرات الأخرى وهى على وجه التحديد متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وكذا معدل الدخول للجامعات الحكومية والتعليم العالي ومتوسط تكلفة الطالب الجامعي وافتراضات هذه المجموعة من السيناريوهات كالتالي :

السيناريو رقم (١) ويقوم على مجموعة الافتراضات التالية :

- خصوبة متوسطة للسكان - ثبات عدد المستجدين للتعليم الجامعي والعالي - ثبات متوسط تكلفة الطالب عند تقديرات سنة الأساس ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس عند تقديرات سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

السيناريو رقم (٢) ويقوم على مجموعة الافتراضات التالية :

- خصوبة متوسطة للسكان - تزايد معدل الدخول للجامعات الحكومية من ٨,٨٣٪ سنة ٢٠٠١ إلى ٢٠٪ في نهاية فترة الإسقاط عام ٢٠٢١ وقد بنيت على أساس بعض المعدلات الخاصة ببعض الدول - ثبات متوسط تكلفة الطالب عند تقدير سنة الأساس ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس عند تقديرات سنة الأساس ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

السيناريو رقم (٣) : ويقوم على مجموعة الافتراضات التالية :

- خصوبة متوسطة للسكان - ثبات معدل الدخول للتعليم الجامعي الحكومي والعالي عند تقديرات سنة الأساس ٢٠٠٠/٢٠٠١ - زيادة التكلفة بمعدل ٥٪ سنويا خلال فترة الإسقاط من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٢١ - ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس عند تقديرات سنة الأساس ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

السيناريو رقم (٤) ويقوم على مجموعة الافتراضات التالية :

- خصوبة متوسطة للسكان - ثبات معدل الدخول في الجامعات الحكومية والتعليم العالي عند تقديرات سنة الأساس ٢٠٠٠/٢٠٠١ - تناقص متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وذلك من ٣٠ طالب في عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٢٥ طالب في عام ٢٠٢١ - ثبات متوسط تكلفة الطالب بأسعار ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

السيناريو رقم (٥) ويقوم على مجموعة الافتراضات التالية :

- خصوبة متوسطة للسكان - تزايد معدل الدخول للجامعات الحكومية من ٨,٨٣٪عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٪ في نهاية فترة الإسقاط - تزايد معدل الدخول للتعليم العالي من ١٥,٥٣٪ سنة ٢٠٠١ إلى نحو ٢٥٪ في نهاية فترة الإسقاط ٢٠٢١ - ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس عند تقديرات سنة الأساس ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ .

سيناريو رقم (٦) ويقوم على مجموعة الافتراضات التالية :

- خصوبة متوسطة للسكان - تزايد معدل الدخول للجامعات الحكومية والتعليم العالي كما في السيناريو رقم (٥) - زيادة متوسط التكلفة بمعدل ٥٪ سنويا خلال فترة الإسقاط من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٢١ - تناقص متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس من ٣٠ طالب عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٢٥ طالب في عام ٢٠٢١

السيناريو المرجعي : يعنى السيناريو المرجعي أساسا بثبات معدل دخول التعليم الجامعي والعالي طول فترة الإسقاط وما يتبع ذلك من استخراج أعداد المقيدين المتوقعة وما يتطلبه من أعداد هيئة التدريس المتوقعة وكذا أعداد المعاونين المتوقع . مع ملاحظة أن ثبات معدل الدخول للجامعات سيكون في حدود ٨ر٨٪ ، ١٥,٥٪ لمعدل الدخول في التعليم العالي عموما من جملة السكان في عمر ١٨-١٩ سنة .

كما يلاحظ زيادة أعداد المقيدين بكل من الجامعات الحكومية والتعليم العالي عموما لكل في عام ٢٠٢١ إلى ١٣٦١٢٣٩ طالب ٢٠٣١١,٣ طالب مما قد يصل بتكلفة العملية التعليمية داخل الجامعات إلى ما يقارب ٥,٧٥ مليار جنيه تقريبا وذلك في عام ٢٠٢١ وذلك على أساس التكاليف في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وذلك أيضا بفرض ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة التدريس وعدد الطلبة لكل معاون وهى على الترتيب ٣٠،٤٧ طالب ٠ وعلى ذلك فإن أعضاء هيئة تدريس سوف تتزايد مع زيادة أعداد الطلاب على طول الفترة الزمنية ليصل إلى ٤٤٨٣٧ عضو هيئة تدريس، و يتطلب حوالي ٢٢٩٦٥ معاون وذلك على أساس معدل الخصوبة المتوسطة٠

سيناريو (١) : في هذا السيناريو تم افتراض ثبات عدد المستجدين للتعليم العالي (٤٦٣٣١٩طالب) عند تقديرات سنة الأساس ٢٠٠١/٢٠٠٠ وثبات متوسط تكلفة الطالب عند تقديرات سنة الأساس (٤٢٢٢ جنيه) وأيضا ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس (٣٠ طالب) عند تقديرات سنة الأساس ٠

ونلاحظ أن عدد السكان في سن ١٨-١٩ سنة قد زاد من ٢٩٨٤ ألف سنة ٢٠٠١ إلى ٣٢٤٦ ألف سنة ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٢٦٢ ألف نسمة ٠ ومعدل الدخول في التعليم العالي (والذي يشمل كل من الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة والمعاهد العالية الحكومية والخاصة) قد انخفض من ١٥,٥٣٪ سنة ٢٠٠١ إلى ١٤,٢٧٪ سنة ٢٠٢١ ٠

وهذا يفسر بأن الزيادة في معدل الدخول للجامعات الحكومية سوف يخفض من معدل الدخول للجامعات الخاصة والمعاهد العالية الحكومية والخاصة ٠

وبالنسبة لعدد المقيدين الصافي (وهو عدد المقيدين في جميع السنوات ما عدا السنة الأولى)المتوقع في الجامعات الحكومية فقد زاد من ٤١٢٥٠ سنة ٢٠٠١ إلى ١٠٧٤٥٠٠ سنة ٢٠٢١ أي بزيادة قدرها ١٣٣٢٥٠ بينما زاد عدد المقيدين الصافي المتوقع في التعليم العالي ككل خلال الفترة نفسها زيادة قدرها ١٨٩٣٧٩ طالب ٠ وبالتالي فإن عدد المقيدين الإجمالي (ويشمل عدد المستجدين مضافا إليه عدد المقيدين الصافي زاد بحوالي ١٣٣٢٥٠طالب ٠

ونلاحظ زيادة كل من عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد المعاونين بزيادة قدرها ٤٣٨٩ أستاذ و ٢٨٤٨ معاون على الترتيب خلال الفترة نفسها ، ومن ناحية التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية فالزيادة المطلوبة تقدر بحوالي ٥٦٢٥٦١ ألف جنيه ٠

السيناريو (٢) : يستهدف هذا السيناريو زيادة أعداد المنخرطين في التعليم الجامعي والعالي ولذلك يفترض تزايد معدل الدخول للجامعات الحكومية من ٨ر٨٪ سنة ٢٠٠١ إلى نحو ٢٠٪ في نهاية فترة نهاية الإسقاط ٢٠٢١ كذلك تزايد معدل الدخول للتعليم العالي من ١٥,٥٪ إلى نحو ٢٥٪ في فترة الإسقاط ٠ هذا مع ثبات متوسط تكلفة الطالب عند تقديرات سنة الأساس وكذا ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس ٠ ونتائج هذا السيناريو تتوقع تزايد أعداد المقيدين بالجامعات الحكومية والذي يمكن أن يصل إلى ١,٧ مليون طالبا ويتوقع أعداد المقيدين بالتعليم العالي عموما حوالي ٢,٣ مليون طالب ويقدر

التكاليف لهؤلاء الطلاب ب ٧,٣ مليار جنيه وزيادة قدرها ٢ر٢ مليار جنيه تقريبا وذلك على أساس ثبات تكاليف الطالب بسنة الأساس

كما يتوقع أن يزيد عدد المستجدين من ٢٦٣٥٩٥طالب سنة الأساس إلى ٦٤٩٢٠٠ طالب زيادة قدرها ٣٨٥٦٠٥ طالب وزيادة عدد المقيدين الإجمالي في الفترة نفسها بحوالي ٥١٨٨٥٥ ٠

وبالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس المتوقع لهذا السيناريو فيكون نهاية فترة الدراسة إلى ٤٥٧١٤ عضو هيئة تدريس بزيادة ١٧٠٩٠ فرد عن سنة الأساس ٠

السيناريو (٣) :ويقوم هذا السيناريو كما سبق إيضاحه على ثبات المتغيرات كلها فيما عدا زيادة التكلفة بمعدل ٥٪ سنويا خلال فترة الإسقاط ، ومع هذه الافتراضات يتوقع أن يكون عدد المستجدين قد زاد في نهاية الفترة زيادة قدرها ٢٣١٤٤ طالب بينما يكون عدد المقيدين في نهاية الفترة ١٣٦١٢٣٩ طالب بزيادة قدرها ١٥٦٣٩٤ طالب عن سنة الأساس ، أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فتزيد زيادة قدرها ٥١٥٢ عضو هيئة تدريس وإجمالي التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية يزيد في نهاية المدة عن سنة الأساس زيادة قدرها ١٠١٦١٦٩٦ ألف جنيه ٠

السيناريو (٤) : والافتراضات في هذا السيناريو هي ثبات معدل الدخول للتعليم العالي عند تقديرات سنة الأساس مع افتراض تناقص متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس من ٣٠ طالب في عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٢٥ طالب في عام ٢٠٢١ ٠وبالنسبة لعدد المستجدين المتوقع في هذا السيناريو فهو يزيد زيادة قدرها ٢٣١٤٤ طالب في نهاية فترة الدراسة عن فترة الأساس وفى نفس الفترة محل الدراسة يزيد عدد المقيدين الإجمالي المتوقع من ١٢٠٤٨٤٥ طالب سنة الأساس ليصل في نهاية الفترة إلى ١٣٦١٢٣٩ طالب بزيادة قدرها ١٥٦٣٩٤ طالب ٠ ويوازي ذلك زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس وزيادة إجمالي التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية زيادات قدرها ١٤٧٦٥ عضو هيئة تدريس ٦٦٠٢٧١ ألف جنيه على التوالي ٠ وهذا منطقي مع الفرض الخاص بتناقص متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس والذي يترتب عليه احتياج أعداد أكثر من أعضاء هيئة التدريس وازدياد التكاليف المتوقعة ٠

السيناريو(٥) : يفترض في هذا السيناريو تزايد معدل الدخول للتعليم العالي من ١٥,٣٣٪ سنة ٢٠٠١ إلى نحو ٢٥٪ في نهاية فترة الإسقاط عام ٢٠٢١ مع افتراض زيادة التكلفة بمعدل ٥٪ سنويا خلال الفترة محل الدراسة وثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس عند تقديرات سنة الأساس وهى ٣٠ طالب ٠

ويتوقع أن يزيد عدد المستجدين بحوالي ٣٨٥٦٠٥ طالب وعدد المقيدين يزيد بحوالي ٥١٨٨٥٥ طالب وتكون الزيادة المتوقعة في أعضاء هيئة التدريس هي ١٧٠٩٠ عضو في نهاية الفترة عن سنة الأساس أما بالنسبة لإجمالي التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية فهي تحتاج زيادة قدرها ١٤٢٢١٩٢٦ ألف جنيه عن سنة الأساس ٠

السيناريو (٦): يفترض هذا السيناريو التزايد في معدل الدخول للتعليم العالي كما في سيناريو (٥) ، وافتراض زيادة التكلفة بمعدل ٥٪ سنويا خلال فترة الإسقاط وافتراض تناقص متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس من ٣٠ طالب سنة ٢٠٠١ ليصل إلى ٢٥ طالب في عام ٢٠٢١ ويعتبر هذا السيناريو هو

السيناريو (الأكفأ من ناحية العملية التعليمية) حيث يستهدف تحسين الأداء من مختلف الجوانب داخل وحدات التعليم حيث يقل عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس ويزيد تكلفة التعليم ويزيد معدل الدخول للتعليم العالي ٠

وفى هذا السيناريو يزيد عدد المستجدين المتوقع زيادة قدرها ٣٨٥٦٠٥ طالب ويزيد عدد المقيدين زيادة قدرها ٥١٨٨٥٥ طالب ويزيد أعضاء هيئة التدريس زيادة قدرها ٢٩٢٦٣ عضو هيئة تدريس ٠

أما بالنسبة للتكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية فتبلغ الزيادة ١٤٢٢١٩٢٦ ألف جنيه عن سنة الأساس

ويعرض الجدول التالي النتائج التلخيصية لهذه المجموعة من السيناريوهات

جدول رقم (١١)

الفروض	السيناريو المرجعي	زيادة عدد المستجدين	الزيادة /عدد المقيدون الإجمالي	الزيادةفى عدد أعضاء هيئة التدريس	الزيادة في إجمالي التكاليف المتوقعة للجامعات الحكومية
ثبات جميع الفروض	السيناريو المرجعي	٢٣١٤٤	١٥٦٣٩٤	٥١٥٢	٦٦٠٢٧١
١ – ثبات عدد المستدين للجامعات الحكومية ٢ – ثبات عدد المستجدين للتعليم العالي ٣ – ثبات متوسط تكلفة الطالب ٤ – ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس	سيناريو ١	٠	١٣٣٢٥٠	٤٣٨٩	٥٦٢٥٦١
١ – تزايد معدل الدخول للجامعات الحكومية ٢ – تزايد معدل الدخول للتعليم العالي ٣ – ثبات متوسط تكلفة الطالب ٤ – ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس	سيناريو ٢	٣٨٥٦٠٥	٥١٨٨٥٥	١٧٠٩٠	٢١٩٠٥٢٩
١ – ثبات معدل الدخول للجامعات الحكومية	سيناريو ٣	٢٣١٤٤	١٥٦٣٩٤	٥١٥٢	١٠١٦١٦٩٦

٢ – ثبات معدل الدخول للتعليم العالي ٣ – زيادة التكلفة بمعدل ٥٪ ٤ – ثبات متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس					
١ – ثبات معدل الدخول للجامعات الحكومية ٢ – ثبات معدل الدخول للتعليم العالي ٣ – ثبات متوسط تكلفة الطالب ٤ – تناقص متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس	سيناريو ٤	٢٣١٤٤	١٥٦٣٩٤	١٤٧٦٥	٦٦٠٢٧١
١ – تزايد معدل الدخول الجامعات ٢ – تزايد معدل دخول التعليم العالي ٣ – ثبات متوسط عدد الطلبة ٤ – زيادة التكلفة بمعدل ٥٪	سيناريو ٥	٣٨٥٦٠٥	٥١٨٨٥٥	١٧٠٩٠	١٤٢٢١٩٢٦
١ – تزايد معدل الدخول الجامعات ٢ – تزايد معدل دخول التعليم العالي ٣ – زيادة تناقص متوسط عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس ٤ – زيادة التكلفة بمعدل ٥٥	سيناريو ٦	٣٨٥٦٠٥	٥١٨٨٥٥	٢٩٢٦٣	١٤٢٢١٩٢٦

لقد أوضحت نتائج التحليل ما يلي:

١ - لا تختلف نتائج السيناريوهات للمؤشرات المختلفة تبعا لاختلاف الخصوبة في المستقبل القريب ٠

٢ - بدءا من سنة ٢٠٠٦ يظهر التغير في المؤشرات مع التغير في فروض الخصوبة فنجد في فروض الخصوبة العالية ارتفاع قيم المؤشرات بالنسبة للفرض المتوسط والفرض المنخفض ٠

فبالنسبة للسيناريو المرجعي والخصوبة العالية نجد أن أعداد المستجدين بالتعليم الجامعي الحكومي يصل في الأجل الطويل إلى ما يقارب ٣٠٠ ألف طالب وطالبة وقد يصل عدد المقيدين في هذه الحالة إلى حوالي ١,٤ مليون طالب وطالبة بينما نجد في حالة هذا السيناريو والخصوبة المتوسطة قد يصل هذان المؤشران إلى ٢٨٧ ألف طالب وطالبة ، ١,٣٦ مليون طالب وطالبة على الترتيب ٠ بينما تنخفض قيمة هذه المؤشرات في حالة الخصوبة المنخفضة إلى ٢٦٨ ألف طالب وطالبة ، ١,٢٨ مليون طالب وطالبة على الترتيب ٠

٣ - ستزداد أعداد أعضاء هيئة التدريس المتوقعة وقد تصل إلى ٤٢,١ ألف عضو ، ٤٤,٨ ألف عضو ٤٦,٦ ألف عضو عام ٢٠٢١ وذلك للسيناريو المرجعي لبدائل الخصوبة الثلاث ٠

٤- سوف تزداد تبعا لزيادة المقيدين المتوقعة بالجامعات الحكومية إجمالي التكاليف فقد تصل بالنسبة لهذا السيناريو المرجعي إلى ٥,٤ مليار جنيه في حالة الخصوبة المنخفضة ، ٥,٧ مليا ر جنيه في حالة الخصوبة المتوسطة ، والى ما يقارب ٦ مليار جنيه في حالة ارتفاع الخصوبة وذلك في عام ٢٠٢١ ٠

٥- بالنظر إلى السيناريو رقم (٦) والذي يستند إلى زيادة معدلات الدخول في التعليم الجامعي وزيادة التكاليف للطالب هذا إضافة إلى تحسن نسبة أعداد الطلاب لعضو هيئة التدريس وذلك بالنسبة للفروض السكانية الثلاثة يلاحظ ارتفاع أعداد المستجدين بشكل ملحوظ وكذا المقيدين حيث قد يصل إلى ٦٠٧ ألف طالب وطالبة ، ١,٦٢ مليون طالب وطالبة في عام ٢٠٢١ وذلك بالنسبة للخصوبة المنخفضة بينما في حالة الخصوبة المتوسطة قد يصلا إلى حوالي ٦٤٩ ألف طالب وطالبة ، ١,٧٢ مليون طالب وطالبة ٠أما في حالة الخصوبة العالية فقد يصل المستجدين إلى حوالي ٦٨٠ ألف والمقيدين إلى حوالي ١,٧٩ مليون طالب وطالبة وذلك بحلول عام ٢٠٢١ ٠

٦- يترتب على الزيادات السابقة بهذا السيناريو رقم (٦) أن تتزايد الأعداد المتوقعة لأعضاء هيئة التدريس إلى ٦٤,٧ ألف ، ٦٨,٩ ألف، ٧١,٧ ألف عضو عام ٢٠٢١ لكل من الخصوبة المنخفضة والمتوسطة والعالية وقد تصل إجمالي التكاليف الكلية إلى ١٨,١ مليار جنيه ، ١٩,٣ مليار جنيه ، ٢٠,١ مليار جنيه وذلك لكل من الخصوبة المنخفضة والمتوسطة والعالية ٠

٧ -في هذا السيناريو تزداد التكاليف الكلية بالجامعات الحكومية وتقدر بـ ١٨,١ مليار جنيه ، ١٩,٣ مليار جنيه ، ٢٠,١ مليار جنيه لكل من الخصوبة المنخفضة والمتوسطة والعالية ٠

٨ -من النتائج السابقة وبالنسبة للسيناريو (٦) يلاحظ زيادة التكاليف المالية بنسبة تصل إلى أكثر من ٤٠٪ عما كانت عليه عام ٢٠٠١ وذلك من بداية سنة ٢٠٠٥ ثم تتضاعف عام ٢٠١٣ إلى أن تصل في عام ٢٠٢١ إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه عام ٢٠٠١ ٠

وهذا يدعو إلى ضرورة النظر إلى موضوع التمويل على مرحلتين :

المرحلة الأولى: وهى قصيرة الأجل ويمكن فيها تدبير الاعتمادات المالية لتغطية التكاليف من روافد مختلفة كفتح باب التبرعات ومساهمات رجال الأعمال ، زيادة الرسوم الجامعية بنسبة ليست كبيرة خاصة أن متوسط ما يدفعه الطالب الجامعي يقدر بحوالي أربعون جنيها (*).

المرحلة الثانية : وهى البعيدة المدى والتي قد تشهد تغيرا جذريا في النظم التعليمية ، فقد يلعب التعليم عن بعد دور هام ، خاصة بالنسبة لبعض التخصصات ، في التغلب على الاحتياجات المالية وذلك في ظل التغيرات التكنولوجية والعالمية المتوقعة وزيادة التوجهات نحو إفساح المجال للقطاع الخاص في الدخول في هذه المجالات والتي بدأت بالفعل بإنشاء العديد من الجامعات والمعاهد العليا الخاصة والتي يتوقع زيادة مساهمتها في استيعاب الطلاب الراغبين في التعليم العالي ٠

(*) هذه المبالغ خاصة بالطلبة النظاميين دون المنتسبين وعدا جامعة حلوان التي يرتفع فيها متوسط ما يدفعه الطالب من رسوم دراسية عن غيرها من الجامعات.

المراجع

(١) تقارير التنمية البشرية أعداد مختلفة ،معهد التخطيط القومي – برنامج الأمم المتحدة الإنمائية ٠

(٢) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ " خلق الفرص للأجيال القادمة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي ٠

(٣) ماجدة إبراهيم ، خصائص التعليم العالي في مصر ، تقرير التنمية البشرية في مصر، سلسلة أوراق بحثية معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٠

(٤) المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ٠ أعداد مختلفة ٠

(٥) فايز مراد مينا التعليم في مصر مشروع ٢٠٢٠ ٠

(٦) مجلس الشورى ، لجنة الخدمات تقرير رقم ٦ ، الجامعات حاضرها ومستقبلها ٠

(٧) المركز الديموجرافي بالقاهرة ، إسقاطات السكان المستقبلية لأغراض التخطيط والتنمية ٠ ٢٠٠١-٢٠٢١ ٠

(٨) وزارة التعليم العالي مركز المعلومات والتخطيط ،أعداد مختلفة ٠

(٩) أحمد فرغلي محمد حسن ، تحليل التكاليف وعائد التعليم العالي بالتطبيق على الجامعات المصرية ٠

الفصل السابع

التعليم عن بعد وإمكانيات استخدامه للتقليل من تكلفة التعليم الجامعي

١- مقدمة: مهما تعددت الموارد و الثروات لأي مجتمع، فإن الثروة البشرية تظل هي الثروة الحقيقية والتي يجب على المجتمع أن يعمل على ازدهارها، حيث أن هناك علاقة بين معدل النمو الاقتصادي و مستوى التعليم و قاعدة رأس المال البشرى. ويتم تحسين طبيعة العنصر البشرى من خلال العملية التعليمية.

ويعرف التعليم بأنه عملية مستمرة لا تنتهي بالحصول على الدرجة الجامعية والوظيفة، وأصبح على الفرد - في ظل العولمة و إيقاع الحياة السريع و الاقتصاد المفتوح و تقلص دور الدولة في خلق فرص العمل- أن يخلق فرصة عمله بنفسه مما جعله أكثر دأبا وحرصا على تطوير مهاراته و قدراته حيث أن التغير الذي حدث في جوانب الحياة المختلفة حدث أيضا على نوع خريج التعليم العالي الذي يتطلبه السوق والذي حول طلب سوق العمل من الخريج الأكاديمي التقليدي إلى خريج يجمع بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي في مجال تخصصه. وأصبح المطلوب أيضا من المتعلم أن يكون لديه القدرة على اكتساب مهارات متعددة كل يوم حيث أصبح العالم هو السوق الذي يتعامل معه الخريج والذي جعله يسعى دائما إلى مقاعد الدراسة لإعادة تأهيله حسب متطلبات السوق.

إن التطور التكنولوجي السريع الذي حدث في السنوات الأخيرة أوجد مفاهيم جديدة للعمل ليس من ضمنها مفهوم العمل النمطي فقط ولكن العمل الذي يعتبر الإبداع أساسه سواء كان العمل قد تم عن بعد أو عن الطريق التقليدي للعمل ، وعلى هذا الأساس يجب التوسع في أساليب التعليم لتشمل:

التعليم المفتوح والتعليم عن بعد - التعليم الذاتي و التعليم المبنى على قدرات الطالب وليس سنه- التعليم القائم على الإبداع - التعليم مدى الحياة - التعليم على أساس رغبة المتعلم وليس حسب توزيع مكتب التنسيق

٢- ما هو التعليم عن بعد: يتم التعليم عن بعد عندما تفصل المسافة الطبيعية بين المعلم والمتلقي أثناء عملية التعلم ، حيث تستعمل التكنولوجيا مثل الصوت والصورة والمواد المطبوعة في العملية التعليمية.

ويمكن تعريف التعليم عن بعد* كما يلي:"إن التعلم عن بعد يحدث عندما تكون هناك مسافة بين المعلم و المتعلم، ويتم عادة بمساعدة مواد تعليمية يتم إعدادها مسبقا، ويكون المتعلمون منفصلين عن معلميهم في الزمان أو المكان أو كليهما، ولكنهم يتبعون توجيهاتهم."

حيث أننا في هذا الفصل نركز على التعليم عن بعد، نود في البداية أن نوضح الفرق بين التعليم المفتوح والتعليم عن بعد حيث أنه في كثير من الأحيان يتم استخدام الكلمتين على أن لهم نفس المعنى.

من أهم سمات التعليم المفتوح أنه يقوم على فتح فرص التعلم لأكبر عدد من الأشخاص بدون التقيد بسن معين أو بمؤهل ولا يتطلب التفرغ للدراسة أو الانتهاء منها في فترة زمنية محددة، أي أنه مفتوح للجميع بدون شروط أو قيود.

ولكن التعليم المفتوح في مصر له شروط لازمة للالتحاق به، فمثلا يتطلب حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها و يشترط أيضا مرور خمس سنوات على الأقل على تاريخ حصوله على الشهادة. و برامج التعليم المفتوح في مصر المؤهلة للحصول على الدرجة الجامعية الأولى تشمل بعض البرامج في كليات التجارة و الزراعة و الآداب و الحقوق وهذه الأخيرة لا تقبل سوى الحاصلين على الثانوية العامة.

و حاليا تم فتح باب الالتحاق بفرع الجامعة العربية المفتوحة بالقاهرة وهى تعتبر من أحدث الجامعات المفتوحة بالوطن العربي ومقرها الرئيسي بدولة الكويت ويوجد تعاون بينها وبين الجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة كما يوجد بها فروع مختلفة للدراسة، مثل إدارة الأعمال، تقنية المعلومات و الحاسب، الدراسات التربوية و اللغة الإنجليزية وآدابها . و يظل شرط مرور خمس سنوات على الأقل على الحصول على الشهادة الثانوية موجودا بالنسبة للطلبة المصريين.

أما التعليم عن بعد فيهدف إلى زيادة الفرصة لالتحاق الطلاب بالجامعة و غالبا ما توجد معايير لاختيار الطلاب كما في الجامعات التقليدية، وعلى المستوى العالمي فإن ١٨٪ فقط من برامج التعليم عن بعد تقبل الطلاب بغير شروط. ويتم التعليم عن بعد كما أوضحنا بتعريفه.

إذا يمكننا أن نقول أن التعليم عن بعد و التعليم المفتوح يجمعهم بعض الصفات منها الاعتماد على الذات بطريقة أساسية في التعلم و استخدام الوسائط في العملية التعليمية ومن الجائز استخدام كلمة التعليم المفتوح عن بعد إذا كان التعليم مفتوح و في الوقت نفسه يتم عن بعد.

---

* دريك رونترى-استكشاف التعلم المفتوح و التعلم من بعد، تلخيص و تعليق المركز القومى للبحوث التربوية، وزارة التربية و التعليم بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية و التنمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٢١- ٢٢.

وفي مصر- و مع الزيادة السكانية الهائلة- بلغت نسبة طلاب الجامعات والمعاهد العليا في الفئة العمرية من ١٨-٢٣ سنة نحو ٢٢٪ فقط، أي أن الجامعات و المعاهد العليا في مصر لا تستطيع استيعاب جميع الطلبة الراغبين في الالتحاق بها. وخلال العشرين سنة القادمة سنحتاج إلى زيادة عدد الجامعات إلى ثلاثة أضعاف لنستطيع تغطية الطلب على التعليم العالي*.

ومما سبق وحيث أننا في هذا الفصل نركز على إيجاد حل لمشكلة تكلفة التعليم الجامعي سوف نركز على التعليم عن بعد من حيث أنه مخصص للطلبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، دون شرط مضى مدة زمنية محددة. و أغلب الملتحقين به ينتمون إلى الفئة العمرية من ١٨-٢٣ سنة وهى الفئة محل الدراسة.

لقد أتاحت ثورة الاتصالات فرصا أكبر للتعليم عن بعد من خلال التعلم عبر شبكة المعلومات العالمية (شبكة الإنترنت). وأصبح للطالب فرصة التعلم عن بعد في الجامعات المختلفة سواء دولية أو إقليمية أو محلية وأصبح لدى الكثيرين الإيمان بالتعليم عن بعد كوسيلة لإيجاد فرص العمل المناسبة (العمل عن بعد). وفي المقابل فإن العديد من المؤسسات التعليمية العالمية بدأت تتنافس لجذب عدد أكبر من المتعلمين من خلال تطوير برامج التعليم عن بعد. وهذه البرامج ليست فقط للطلبة في المرحلة السنية للتعليم الجامعي ولكنها أيضا تتيح للبالغين فرصة تكملة التعليم الجامعي، وتتيح فرص التعليم للأشخاص الأقل حظاً سواء من حيث ضيق الوقت أو المسافة أو الإعاقة الجسدية كما يوجد برامج لرفع مستوى العاملين في موقع عملهم .

٣- أنواع التعليم عن بعد: كما نعلم إن التعليم التقليدي يعتمد على وجود معلم يقوم بطريقة نمطية بنقل المعلومات إلى المتعلم (عملية التلقين) - وجها لوجه - وأيضا يعتمد على الاستيعاب والتذكر و تستخدم الاختبارات لتقويم المتعلم و يتم التعليم في أوقات محددة وأماكن محددة وينتقل المتعلم من مرحلة إلى مرحلة أخرى بطريقة تدريجية. بينما يقوم التعليم عن بعد على توظيف تقنيات الاتصال المختلف (مثل: خدمات البريد، شركات الاتصالات، البرمجيات و عتاد الحاسب وذلك لإتاحة المعلومات الجديدة لأكبر عدد من الأفراد و الجماعات و يعتمد على البحث و التعلم الذاتي وهو غير مشروط بأوقات أو أماكن معينه. وتوجد طريقتين من المعرفة المنقولة من خلال التعليم عن بعد، وهما: طريقة التعليم في اتجاه واحد وهو يعتمد على توصيل وتوفير المناهج التعليمية للمتلقي باستخدام بعض الوسائط دون وجود حلقة تواصل

---

* حسين بشير محمود. نحو جامعة مفتوحة مصرية- المؤتمرالقومى السنوى التاسع (العربى الأول) لمركز تطوير التعليم الجامعى. ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٢. جامعة عين شمس - مركز تطوير التعليم الجامعى٥.

بين المدرس والمتلقي ولا يستطيع المتلقي أن يسأل أسئلة للمدرس بطريقة مباشرة وهو ما يحدث غالبا في مصر مع التعليم المفتوح باستخدام الكتب المطبوعة ويضاف إليها شرائط الفيديو في برامج التعليم المفتوح في جامعة القاهرة). و الطريقة الأخرى وهى طريقة التعليم في اتجاهين وفيه العلاقة متبادلة بين كل من المدرس والمتلقي وأيضا بين المتلقين وبعضهم البعض وهذا ممكن أن يحدث مثلا باستخدام المؤتمرات التلفزيونية أو استخدام قاعة المحادثة من خلال شبكة الإنترنت.

ومن الممكن استخدام الطريقتين معا بحيث ترسل المادة العلمية بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني ثم تتم المناقشة فيما بعد من خلال الإنترنت.

وسوف نستعرض الآن بعض الأنواع المختلفة من الوسائط المستخدمة لإيصال المواد التعليمية، فإن اختيار الوسائط المناسبة لإيصال المواد التعليمية في التعليم عن بعد عليه عامل كبير في نجاح العملية التعليمية من حيث التكلفة، وطريقة الاستخدام، و الأهم هو التفاعل و القدرة على التغذية العكسية:

المطبوعات: وهى من أقدم الطرق المستخدمة لتوصيل المعلومات إلى المتلقي، وعادة تأخذ شهور للكتابة والطباعة وإرسال النسخ وخصوصا إذا كانت مرسلة إلى الخارج، و هي لا تتيح عملية التفاعل بين المدرس و المتلقي ولكنها في نفس الوقت غير مكلفة ولا تحتاج المعرفة بأي تكنولوجيا حديثة في استخدامها وممكن أن تستخدم في أي وقت.

الصوت: يتم استخدام التليفون كوسيلة لنقل المعلومات، وهى تعتبر طريقة وسط بين استخدام برامج الراديو و المؤتمرات السمعية، ومن الممكن أن تسجل المعلومات على شرائط كاسيت لاستخدامها ويوجد التفاعل ولكن بين عدد محدود من الأشخاص.

شبكة الإنترنت: وفيها يتم استخدام الوسائل الحديثة من أجهزة الحاسب و البرمجيات و عتاد الحاسب وتتميز بالسرعة في توصيل المعلومات وممكن أيضا أن تتاح عملية التفاعل بين المعلم و المتلقين و أيضا المتلقين و بعضهم البعض من خلال التحدث عبر الشبكة و غالبا ما تضاف مجموعة الأسئلة التي تدور في ذهن المتلقي إلى الشبكة بحيث يمكن الاستفادة من المناقشات السابقة. والمواد الدراسية متاحة على الشبكة للمتلقي في أي وقت وباستخدام هذه التكنولوجيا يمكن إعداد البرامج التعليمية الجذابة بإضافة الرسومات و الأفلام العلمية والرسوم المتحركة والألوان و من الممكن إتاحة الطباعة و التخزين للمادة العلمية من الشبكة للمتلقي و أيضا ممكن أن تتاح مكتبة إلكترونية على الشبكة تتوافر بها المراجع

المتخصصة. وعلى المتلقي أن يكون لديه الوسائل التكنولوجية الحديثة من حاسب و مجموعات البرمجيات و عتاد الحاسب والتي سيحتاجها لقراءة المادة العلمية، و غالبا فإن سرعة الاتصال بالشبكة وتحميل المادة العلمية تتوقف على كفاءة جهاز الحاسب الخاص بالمتلقي.

البرمجيات: ويقصد بها البرامج المخزنة على الأقراص المدمجة أو الأقراص المرنة. ويحتاج المتلقي جهاز حاسب به إمكانيات تشغيل هذه البرامج بكفاءة. و من عيوب هذه الطريقة لتوصيل المعلومات هي تكلفة البرامج وعدم وجود تفاعل بين من يقوم بالتدريس والمتلقي.

الصورة: وفيها تأخذ عملية التعليم الشكل التفاعلي باستخدام التكنولوجيا الحديثة عن طريق إتاحة الفرصة للمتلقي لرؤية المعلم والتفاعل معه ولكن يجب على المتلقي أن يكون على الموقع المخصص على الشبكة في وقت معين. ويمكن باستخدام بعض البرمجيات وعتاد الحاسب المتطور لتسجيل هذه المواقع. وجدير بالذكر أن الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة وهي أول جامعة مفتوحة تم إنشائها عام ١٩٦٩ تستخدم كل من: المطبوعات و أشرطة الفيديو و أشرطة التسجيل الصوتي وحقائب التجارب والتعليم بالتلفزيون والحاسب والراديو.

٤- فاعلية التعليم عن بعد:

في التعليم التقليدي غالبا ما يستفيد المتلقي – بجانب الشرح – من تعبيرات وجه المعلم و صوته في توصيل المعلومة بجانب هذا يمكنه أن يشعر بمدى تحصيله من مناقشاته ومن المقارنة بينه و بين زملائه و أيضا تكون عنده الفرصة للاستفسار من المعلم عن النقاط الغير واضحة له أثناء العملية التعليمية أو بمجرد الانتهاء منها. إذا فإن العملية التعليمية في التعليم التقليدي يكون محورها المعلم.

وعلى الرغم أن التعليم عن بعد أكثر مرونة من حيث اختيار وقت التعلم ومكانه وأنه يمكنه التعامل مع الأعداد المتزايدة من الطلاب بكفاءة أكثر من التعليم التقليدي، فإن هنالك سلبيات من الممكن أن تتولد نتيجة وجود المتعلمين في أماكن بعيدة عن بعضهم، إضافة إلى عدم إتاحة الفرصة أمامهم للتفاعل مع المعلم في كل الأوقات والاعتماد على الوسائل المختلفة للتواصل. وهذه السلبيات تجعل معدل عدم استكمال الدراسة مرتفعا ومستوى التحصيل قليل. وحيث أن المتلقي هو محور عملية التعليم عن بعد وليس المعلم كما في التعليم التقليدي، فإنه يجب التخطيط للتعليم عن بعد بحيث تكون المادة الدراسية جذابة و التعليم تفاعلي بين

المعلم و المتلقي وبين المتعلمين و بعضهم البعض مما يؤدى إلى استمرارية المتعلم في العملية التعليمية و عدم إحساسه بالملل.

ومع التطور السريع و المذهل في تكنولوجيا الاتصالات، ظهرت أجهزة التلفزيون الرقمية والتي من خلالها يتم إدماج استخدام التلفزيون و الدش بعالم المعلومات و الإنترنت باستخدام الكمبيوتر، و يحول الكمبيوتر إلى جهاز تلفزيون يستقبل القنوات الفضائية المختلفة عن طريق القمر الصناعي. وهذا يساعد الطلاب على دخول عالم التعليم التفاعلي و الإلكتروني من خلال استقبال جميع القنوات التعليمية و متابعة العملية التعليمية لحظة بلحظة... كما يتيح للطالب من خلال قاعة المحادثة أن يحاور و يناقش أستاذه و يتلقى الإجابة عن كل الاستفسارات لديه. و تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا لتجديد المقررات الدراسية وأساليب التدريس و لكن هذا كله يقف خلفه فريق عمل متكامل يضم كل من: هيئة التدريس، خبراء تكنولوجيا التعليم والإداريين وفنيين و غيرهم. و هذا الفريق عليه أن يقوم بوضع برامج تعليمية تفاعلية شيقة و قابلة للتطوير المستمر و السريع و التعديل حتى لا يصبح عمرها الافتراضي قصير وأيضا فإن عملية التغذية العكسية من المتلقيين مهمة لتحسين الموقع.

فعلى سبيل المثال دور عضو هيئة التدريس في التعليم عن بعد هو استخدام مهاراته لجعل المتعلم قادر على الاكتشاف و التعلم بمفرده، وفى نفس الوقت يتوقع الاحتياجات المختلفة للمتلقيين فيتولى توضيحها. وعليه جذب المتعلمين لعمل مشترك و فردى يوضح مدى استيعابهم و مدى إستمراريتهم ويشترك معه في ذلك الإداريون. وخبراء تكنولوجيا التعليم، و الفنيين عليهم أن يستخدموا التكنولوجيا في وضع المادة العلمية بشكل جذاب و مشوق و سهل الوصول إليها و إيجاد إمكانية لاسترجاعها و عمل ربط على المراجع الخاصة بكل موضوع. كما يظل دعم الفريق الفني المستمر هو الأساس للتأكد من قدرة كل المتعلمين من الوصول إلى المادة العلمية بسهولة وإزالة أي عقبات يمكن أن تحدث أثناء الاستخدام لتكنولوجيا التوصيل المختلفة.

ويمكننا القول - بدرجة عالية من الثقة - أن التعليم عن بعد والذي يعطى المتعلم القدرة على اختيار الأسلوب الأمثل للتعلم والوقت الملائم ينمى الثقة بالنفس والاعتماد على الذات و يولد جيل يؤمن بأن التعليم هو عملية استمرارية مدى الحياة.

٥- التعليم عن بعد في مصر: قرر المجلس الأعلى للجامعات الموافقة على إنشاء الجامعة المصرية للتعليم عن بعد* و التي من أهدافها:

تحقيق المزيد من تكافؤ الفرص و ديموقراطية التعليم للجميع و التوسع في التعليم العالي لتحقيق متطلبات خطط التنمية- تخفيف الضغوط الحالية على مؤسسات التعليم العالي و ذلك فيما يتعلق بالكثافة الطلابية و القصور الكمي الحاد في أعداد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين و خاصة في التخصصات الحديثة و النادرة و المساعدة في رفع كفاءة الأداء و ضمان الجودة- المساهمة في التطور النوعي للعملية التعليمية عن طريق تكثيف استخدام الوسائل و التكنولوجيات الحديثة و ذلك في إطار نظام متكامل يمثل فلسفة شاملة للإصلاح الإستراتيجي لمنظومة التعليم العالي - الإسهام في خدمة المجتمع و تنمية موارده البشرية عن طريق توفير برامج التعليم و التدريب المستمر في مختلف جوانب العلم و المعرفة لتعزيز و رفع الكفاءات و المهارات المهنية للجميع و خاصة من فاتتهم فرص التعليم و اعتماد طرق التعلم الذاتي المستقل و التشارك بما يساعد على الانتقال من الحفظ و الاستذكار إلى الفهم و الممارسة و الإبداع- فتح مجالات جديدة للتخصصات الحديثة و البينية المطلوبة لتحقيق الاحتياجات المستقبلية للمجتمع من الموارد البشرية - تنمية و تعزيز الانتماءات القومية و العربية الإقليمية و تأكيد التراث و القيم الأخلاقية مع تقوية الاتصال بالبعد العالمي و الدولي عن طريق زيادة التعاون بين المؤسسات التعليمية المحلية و ما يقابلها إقليميا و عالميا للإطلاع عليه و الاستفادة منه و المشاركة في أحدث الممارسات العالمية للتعلم العالمي و التدريب و المعاملة التشاركية و توظيفها في خدمة القاعدة العريضة من الممارسين و المتعلمين - إتاحة فرص الدراسات العليا لمن يرغب من خريجي الجامعات دون أن يؤثر ذلك على تفرغهم للعمل - تنمية القدرة الاستيعابية و خلق فرص جديدة للدراسة في مؤسسات التعليم العالي.

وإذا نظرنا إلى استخدام التعليم عن بعد في مصر كوسيلة لحل بعض مشكلات التعليم الجامعي، يجب علينا أن ننظر إليها من شقين: أولا: تطوير التدريس و المواد الدراسية في مصر من أجل التعليم عن بعد. ثانيا: التمويل و التكلفة لهذه الخدمة بحيث تكون نسبة التكلفة إلى العائد مقبولة لكل من الدولة و المتلقي.

---

* المجلس الأعلى للجامعات: مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٠. ص ١٧.

٥-١ تطوير التدريس و المواد الدراسية من أجل التعليم عن بعد: كما أوضحنا فيما سبق فإن شبكة الإنترنت من الوسائط المستخدمة في عملية التعليم عن بعد، و تعتبر من أكثر الوسائل التي تستخدم حاليا في التعليم عن بعد. وعلى ذلك فإن الحاسب المتصل بشبكة الإنترنت أصبح من الأدوات الأساسية للتعلم عن بعد، ويمثل عدم وجود (أو قلة) المواد التعليمية المصممة لهذا الغرض في مصر من أهم المعوقات التي يجب إزالتها. ومن الممكن أن تستعين وزارة التعليم العالي بالأساتذة المتفرغين في الجامعات المصرية المختلفة و إعطائهم الوقت الكافي لكي يبدءوا بدراسة و وضع المناهج بالشكل الملائم من أجل التعليم عن بعد، كما يجب دراسة تجارب الدول العربية التي سبقتنا في مجال التعليم عن بعد.

وكما ذكرنا فإن فريق العمل يضم هيئة التدريس، خبراء تكنولوجيا التعليم والإداريين وفنيين، فإن الاستعانة بخريجي كليات التربية النوعية- أقسام تكنولوجيا التعليم ؛ مصممو مواقع الإنترنت من خريجي كليات الحاسبات و غيرهم من الخريجين الجدد والذين لديهم إبداعات جديدة و فنانين من كليات الفنون يساعد على إنشاء مواقع جذابة، بها أفكار شيقة وقادرة للتميز وسط عدد كثير من المواقع على شبكة الإنترنت وتكون قادرة على جذب أكبر عدد من الطلبة العرب و خصوصا في الدراسات التي تتميز بها مصر مما يجعل الطلبة العرب يقبلون على الدراسة بها منافسة بذلك الجامعات الأجنبية (مثال على ذلك الدراسات الإسلامية، التاريخ و الحضارة العربية،.....).

أيضا ضرورة بناء قاعدة بيانات مكتبية على شبكة الإنترنت والتي يستطيع الطالب من خلالها الوصول إلى المراجع والدوريات بسهولة سواء العربية منها أو الأجنبية. وهنا سوف نضع بعض الضروريات من أجل تسهيل العملية التعليمية:

ضرورة إعداد الفني القادر على اكتساب المهارات الجديدة وتطويعها أول بأول لخدمة التعلم عن بعد - ضرورة تواجد الفريق الفني بصفة دائمة و تسهيل الاتصال به بحيث أن يستطيع المتلقي إذا واجه أي عقبة في استخدام البرامج أو الدخول على الموقع أن يتصل بهم وأن يجد منهم الدعم اللازم و سرعة حل المشكلة، أخذا في الاعتبار أن نوعيات البرمجيات المستخدمة لكل متلقي ونوعية الحاسب و مدى حداثته سوف تختلف من متلقي لآخر مما يؤدى إلى اختلاف المشكلات التي يمكن أن تواجه المتلقين. و لتسهيل عملية التغذية العكسية يمكن عمل بريد إلكتروني خاص بالموقع للمتلقين كمجموعة و فرادى وكذلك للفريق الفني و المحاضرين - توضيح و تثبيت الأوقات التي يكون بها المحاضر

على الهواء بحيث يستطيع المتلقين التواصل معه. ومن الممكن تقسيم الأوقات بجدول بحيث يحدد لعدد معين من الطلبة في كل مرة المناقشة ومنها يمكن تحديد الطلبة المواظبين على حضور حلقات النقاش عن بعد ومدى جدية الطلبة و حرصهم وعمل الإحصائيات اللازمة عن عدد الطلبة المهتمين وعدد المتسربين و ذلك لإعادة التقييم وتحسين الأداء.

٥-٢ مصادر التمويل و إمكانية تقليل التكلفة : يدور في الذهن عند عرض تكلفة التعليم عن بعد هو التكلفة اللازمة خلال العشرين السنة القادمة إذا أستمر التعليم الجامعي التقليدي فقط حيث يجب الوضع في الاعتبار تكلفة الإنشاء للكليات الجديدة و عمليات صيانة و تجديد للمباني الموجودة حاليا و التكلفة الفعلية للطالب الجامعي حاليا.

النظرة الأولية على تكلفة استخدام الأشكال الأكثر تفاعلية للتعليم عن بعد تؤدى إلى الإحساس بتضاؤل الفرصة في إمكانية استخدامها، ولكن ومع أن هذه التكلفة في أكثر البلاد تقدما مازالت مرتفعة، من حيث استخدام التقنيات التي تؤدى إلى سرعة إرسال المعلومات عبر الشبكات-على سبيل المثال استخدام الألياف الضوئية بدلا من الكابلات النحاسية في خطوط التليفونات- فإن سرعة الدخول في هذا المضمار و تفعيل استخدام الوسائل المتاحة في مصر مع تحسين الأداء و المتابعة هو السبيل الذي سيقلل من تكلفتها على المدى البعيد إذا وضع في الاعتبار أن التعليم عن بعد يجب أن يكون من الاتساع و الشمول بحيث يصبح هناك علاقة متوازنة بين التكلفة و العائد (سواء العائد المادي أو البشرى من حيث تحسين نوعية الخريج). وعموما فإن حوالي ٦٠٪ من التكلفة التي تتحملها الدولة للطالب الجامعي حاليا في مصر تذهب كأجور للعاملين بالجامعة (أعضاء هيئة تدريس و معاونين وإداريين و غيرهم)، فإذا توجهت هذه المبالغ لخدمة فعلية و مباشرة في التعليم فإننا نعتقد أن نوعية التعليم ستتجه نحو التحسن.

وقد ذكر في مشروع إنشاء الجامعة المصرية للتعليم عن بعد أن تكون مصادر تمويلها كما يلي:* دعم حكومي بنسبة ٦٠٪ من إجمالي موازنة الجامعة على أن تخفض هذه النسبة إلى ٢٠ ٪ ابتداء من السنة السادسة - الرسوم التي يدفعها الدارسين - بيع الإنتاج التقني للجامعة و الخدمات الاستشارية و التدريسية لها - المنح من جهات و مؤسسات أخرى.

و بالنظر إلى وسائل الاتصال الحديثة في مصر نجد أن التليفونات و الحاسبات غير متوافرة لعامة الناس بسبب ارتفاع أثمانها و حاجتها لبنية أساسيه مكلفة. و حيث أن متوسط نصيب الفرد

---

*المجلس الأعلى للجامعات: مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٢٢.

من الناتج المحلى الإجمالي ١٤٢٠ دولار فلنا أن نتخيل أن من يريد شراء جهاز حاسب عليه أن ينفق أغلب دخله السنوي!! وحيث أن متوسط عدد أجهزة الحاسب في مصر ٥ لكل ١٠٠٠ من السكان، أما بالنسبة إلى استخدام الإنترنت نجد انه في مصر ١٠ لكل ١٠٠٠ من السكان، وبالنسبة للتليفونات نجد أن في مصر ١١ لكل ١٠٠٠ من السكان[+]. ولا تزال أسعار الاتصالات التليفونية مرتفعة مما يعتبر عبء على الطالب، وعلى وزارة التعليم العالي وضع السياسات التي من شأنها إتاحة الفرصة للمتعلمين من استخدام التعليم عن بعد بتكلفة معقولة و إلا سوف يعجز أغلبية الطلبة عن الالتحاق و سوف يحول التعليم عن بعد إلى صورة من صور التعليم الخاص والذي تنتمى إليه فئة معينة من الطلبة ويجب أن تكون التكلفة على الطالب أقل من تكلفة السفر و الإقامة بالمدن الجامعية على سبيل المثال.وسوف نعطى بعض المقترحات على كيفية استغلال المتاح، وتقليل التكلفة سواء على المؤسسة التعليمية أو المتعلم:

من الممكن أن تجهز مراكز الشباب و المراكز الثقافية المختلفة بعدد محدد من أجهزة الحاسب المتصلة بشبكة الإنترنت وتتاح بها مكتبة صغيرة للبرامج التعليمية التفاعلية الموضوعة على أسطوانات مدمجة (والتي من الممكن أن تباع بأسعار رمزية أو من الممكن استعارتها) و يقوم بالإشراف عليها فرد واحد- وذلك لضمان جدية الدراسة وإمكانيات الاندماج في مجموعات مشتركة وخاصة إذا وجد دارسين من نفس التخصص أو حتى لتبادل الخبرات و لعدم الشعور بعزلة عن العالم الخارجي في هذا السن- بحيث توفر للمتعلم عن بعد أدوات الدراسة الأساسية بتكلفة رمزية أو مجانية.

و من الممكن القول أن التطور التكنولوجي و الذي يسير بسرعة فائقة في مجال الحاسبات أدى إلى انخفاض أسعار عتاد الحاسب وبالتالي زيادة إمكانية استخدام الحاسب على نطاق أوسع، ومشروع حاسب لكل بيت والخاص بتوفير أجهزة الحاسبات بالتقسيط لطلبة المدارس ممكن أن يوسع ليشمل طلبة الجامعات وخاصة طلبة التعليم عن بعد، والطالب سوف يشارك بالتقسيط في شراء الحاسب الخاص به حتى يستطيع أن يجد حاسب له في أي وقت يريده.

ومن ناحية أخرى فإنه يجب الاستفادة من تكنولوجيا الأقمار الصناعية وهى من الوسائل التكنولوجية المتقدمة والمتاحة في مصر (نايل سات ١٠١، نايل سات ١٠٢) لخدمة

[+] رأفت رضوان - سمينار معهد التخطيط القومى " تحديث مصر..وتكنولوجيا المعلومات" ٢٠٠١/٥/١٥.

التعليم التفاعلي عن بعد، وخصوصا في ظل وجود خطط للتعاقد على أقمار صناعية أخرى ووجود تطورات سريعة في نظم الاتصالات المصرية وقد أعلن عن اختيار مصر من ضمن ١٢ دولة في العالم مؤهلة للتنمية و التوسع في البنية التحتية للاتصالات و الشبكة العالمية بها*. وقد استغلت الأقمار الصناعية في إندونيسيا بنجاح في عملية التعليم عن بعد حيث تستخدم في الاتصالات و نقل المعلومات بسرعة وتغطى مناطق كبيرة و غير مكلفة.

ومما سيعود على مشروع التعليم عن بعد بفوائد تساهم في زيادة إمكانياته المادية كما ذكرنا في الجزء السابق هو إذا ما تم نجاحه في استقطاب و زيادة إقبال الطلبة العرب عليه. كما يمكن لوزارة التعليم العالي أن تنسق جهودها مع اتحاد منتجي البرمجيات التعليمية في مصر لإنتاج البرامج التعليمية التفاعلية، وتطبيق قوانين حماية المؤلف حتى لا يعانوا من الخسارة نتيجة النسخ غير القانوني للبرامج، وبذلك تضمن الوزارة وفرة البرامج وجودتها.

و أصحاب الأعمال يمكن أن تكون مشاركتهم إيجابية بتمويل شراء أجهزة الحاسب، أو التمويل لصيانة الأجهزة في المراكز (الإحلال و التجديد).

إيجاد فرصة لاتصال المتعلم بالمعلم أو بشبكة الإنترنت من خلال خطوط التليفون المجانية أو المدعمة جزئيا (مجانية لمدة عدد من الساعات يوميا).

أغلب مواد التعليم عن بعد تخزن كبيانات على قاعدة بيانات شبكة الإنترنت (وذلك لإعطاء خاصية التتبع) بدلا من وضعها على صفحات شبكة الإنترنت و نتيجة لذلك فإن الطالب عليه أن يظل متصلا بالشبكة لكي يقرأ المادة الدراسية وهذا يستتبعه تكلفة تليفون عالية. فإذا وضعت البرامج التعليمية على الشبكة بحيث تكون توليفة ما بين نوعين من المواد الدراسية، النوع الأول هو مواد موضوعة على الأسطوانات المدمجة و هو ما نسميه off-line courses، والنوع الآخر هو الموضوع على شبكة الإنترنت وهو ما نسميه on-line courses وذلك حتى لا يظل الطالب على الشبكة مما يكلفه ماديا.

---

* المجلس الأعلى للجامعات، مشروع الجامعة المصرية للتعليم من بعد، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٠، ص٨.

الفصل الثا من

تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي

(دراسة ميدانية)

مقدمة

يتناول هذا الفصل مناقشة سريعة لأهم نتائج تحليل الاستبيانات الأربع التي استخدمت في هذه الدراسة وهي استبانة استطلاع رأي طلاب الجامعات ، واستبانة استطلاع رأي الأساتذة ، واستبانة استطلاع رأي طلاب الجامعات ، واستبانة استطلاع رأي عمداء الكليات، وذلك في الجامعات الأربع التي تمت بها الدراسة وهي جامعة عين شمس ، وجامعة حلوان ، وجامعة المنيا ، وجامعة الإسكندرية ، وعينة من أعضاء المجلس القومي للتعليم بالمجالس القومية المتخصصة.وسنبدأ بمناقشة أهم نتائج بتحليل استجابات استبانة عينة الطلبة باعتبارهم عملاء التعليم الجامعي والمستهدفين منه.

لقد سحبت عينة طلبة الجامعات من الجامعات الأربع بنسبة ٢٢,٤٪ من عين شمس ، ٢٩,٣٪ من حلوان ، ٢٣,٦٪ من المنيا، ٢٤,٨٪ من الإسكندرية . كما سحبت عينة الطلاب من ٢٦ كلية من كليات الجامعات المذكورة ، وهي كليات العلوم، وطب الأسنان والطب البشري، والتجارة ، والبنات، والألسن، والحقوق، والزراعة، والآداب، والهندسة، ومعهد الدراسات العليا للطفولة ، والتربية ، والتربية الرياضية للبنين، والفنون الجميلة، والتربية الفنية، والتربية الموسيقية، والتمريض، ومعهد الدراسات والبحوث البيئية، والحاسبات والمعلومات، والصيدلة ، والتربية النوعية، والفنون التطبيقية،والتربية الرياضية للبنات، والخدمة الاجتماعية، ودار العلوم، والطب البيطري. كما سحبت عينة الطلبة من الكليات النظرية والكليات العملية (مع العلم بأن الكليات التي تحتوي علي أقسام نظرية وعملية قد اعتبرت في هذه الدراسة كليات عملية ، وبذلك فلقد جاءت النسب مساوية ٢٧,٦٪ من الكليات النظرية، ٧٢,٤٪ من الكليات العملية.

أما توزيع الطلبة تبعاً لمتغير النوع فلقد كان ٤٤٪ من أفراد العينة وعددهم ٣٥٢ من الذكور ، ٥٦٪ وعددهم ٤٤٨ من الإناث. أما توزيعهم علي الصفوف فلقد سحبوا من جميع الصفوف ، ومن طلبة الدراسات العليا حيث وصلت نسبتهم من الصف الأول ٢٣,٣٪، ومن الصف الثاني ٢٢,١٪، ومن الصف الثالث ٢١٪، ومن الصف الرابع ٢٣,١٪ ، وهي نسب تكاد تكون متعادلة من جميع الصفوف ، ومن الصف الخامس ٣,٣٪ ومن الصف السادس ٢,٣٪ ، وهؤلاء بالطبع من كليات الطب ، وكلية الهندسة بالنسبة للصف الخامس، أما طلبة الدراسات العليا فلقد بلغت نسبتهم في العينة٣,٣٪ وهؤلاء معظمهم من معهد دراسات الطفولة ومعهد البحوث البيئية.

ولقد أجاب علي السؤال الخاص بما إذا كان الطلبة يحصلون علي دروس خصوصية أو مجموعات تقوية ٨٠٠ طالب ، منهم ٩,٥٪ ذكروا أنهم يحصلون علي دروس خصوصية ، ٨,٥٪ ذكروا أنهم منضمون لمجموعات تقوية ، في حين قرر ٨٢٪ أنهم لا يحصلون علي أي من النوعين،

وبالرغم من انخفاض نسبة من يحصلون علي دروس خصوصية ، أو ينضمون لمجموعات تقوية ، إلا أن ذلك مما يؤسف له ، إذ لا يجوز أن يحدث ذلك بأي حال من الأحوال في المرحلة الجامعية ، ولا يجوز أن يقوم بتقديم هذه الدروس التي يحرمها القانون أي عضو من أعضاء هيئة التدريس أو حتى الهيئة المعاونة من مدرسين مساعدين أو معيدين.

ونظراً لخطورة هذا الأمر فلقد تم تحليل التباين لهذه البيانات لمعرفة ما إذا كان هناك فرق في هذا الجانب فيما بين الجامعات المختلفة ، فجاءت النتائج لتبين وجود فروق ذات دلالة في مستوي ٠,٠٥ فيما بين الجامعات المختلفة ، وللتعرف علي مصدر هذه الدلالة استخدم اختبار شافيه scheffe حيث وجد ، أن هناك فرق دال فيما بين جامعة عين شمس ، وجامعة المنيا ، أي أن الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية منشرة بدرجة أكبر ودالة في جامعة عين شمس بالمقارنة بجامعة المنيا، كما وجدت فروق دالة فيما بين جامعة المنيا وكل من جامعتي حلوان والإسكندرية ، مما يدل علي أن الدروس الخصوصية ودروس التقوية في جامعتي حلوان والإسكندرية أكثر انتشارا منها في جامعة المنيا، وأخيراً وجد فرق دال في هذا الجانب فيما بين جامعة الإسكندرية وجامعة المنيا، وبذلك تعتبر جامعة المنيا من أقل الجامعات في انتشار هذه الظاهرة بها، و يليها بعد ذلك جامعة الإسكندرية ، فجامعة حلوان ، وتأتي جامعة عين شمس في النهاية. وقد يفسر ذلك ضخامة أعداد الطلبة الملتحقين بجامعة عين شمس، حيث لا يستطيع الطلبة الدراسة بشكل جيد ، والاستفادة من المحاضرات وقاعات الدرس المحددة (السكاشن) ، وذلك لكبر عددهم ، ولذلك يضطرون للدروس الخصوصية ، ومجموعات التقوية،وهذا يدعو للتأكيد علي وجوب تجزيء الجامعات الكبيرة لجامعات اصغر ، حتى تتحقق الفائدة المرجوة من الدراسة الجامعية.

أما المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي فلقد رتبها الطلبة من وجهة نظرهم الخاصة يوضحها حيث حصل عدم توفر الأجهزة اللازمة علي المرتبة الأولي في الأهمية ، وهو شيء خطير بالطبع ، إذ أن الجامعة لا يمكن أن تكون بها الدراسة ذات فائدة ما لم توفر بها الأجهزة والأدوات اللازمة، وهذا بالطبع يستلزم توفر التمويل ، ويلي ذلك في ترتيب الطلاب للمشاكل ، أي في الرتبة الثانية عدم مناسبة المناهج لسوق العمل ويعتبر هذا شيء سيئ للغاية ، إذ أن ذلك يعني أن الخريج لا يستطيع الالتحاق بسوق العمل بسهولة ، وقد يكون ذلك من أهم أسباب البطالة فيما بين خريجي التعليم العالي، وهذا يعني في العملية التعليمية هدراً غير مبرر، إذ أن ما ينفق علي التعليم لا تتم الاستفادة منه في ظل هذه الأوضاع. أما المشكلة الثالثة بعد ذلك فهي مشكلة تكدس الطلبة بالمدرجات، ولقد ذكرنا فيما سبق أن هذه المشكلة قد تكون من أهم أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، مما يدعونا مرة أخري لمناشدة أولي الأمر للتفكير في تقسيم الجامعات الكبيرة إلي جامعات أصغر ، تسهل إدارتها بكفاءة أكثر، وقد يكون عائدها التعليمي أكثر فائدة.

وتأخذ مشكلة عدم قدرة بعض السادة أعضاء هيئة التدريس علي توصيل المعلومات وهي مشكلة خطيرة ، قد ترجع في أساسها لعدم تفرغ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية

للقيام بعملهم لاضطرارهم للقبول بالانتداب للعمل في الجامعات الخاصة ، وفي أكثر من جهة ، وذلك لتدني مرتباتهم ، وعدم وفائها بالتزاماتهم المعيشية التي تحقق لهم حياة كريمة ، كما أنه قد يرجع لعدم التمكن العلمي للبعض منهم لعدم توفر الفرصة لديهم للاضطلاع علي ما يجري في العالم ، من تطورات علمية سريعة ومتلاحقة لدراستهم في داخل الوطن وعدم إتاحة الفرصة لهم للاشتراك في المؤتمرات الدولية بالدرجة الكافية ، وعدم انفتاحهم علي العالم الخارجي.

وجاء في المرتبة الخامسة ارتفاع أسعار الكتب ، وهي مشكلة خطيرة تواجه الدراسة الجامعية في مصر ، حيث أن الكتب مرتفعة الثمن ، وحتى إذا ساعدت الجامعة في دعم أسعار الكتاب أو كتاب الأستاذ الذي يدرس المادة ، فإن معني ذلك أن يلتزم الطالب بكتاب واحد يدرسه، ولا يطلع علي كتب أخري ، وهو ما يتنافى مع الدراسة الجامعية التي يجب أن يطلع فيها الطالب علي العديد من الكتب ، وأن يتعرض للمدارس المختلفة والأفكار المتباينة في العلوم المختلفة ، ويزيد الطين بله أن المكتبات الجامعية فقيرة وتكاد تخلو من الكتب الحديثة إلا فيما ندر، بالإضافة لصعوبة وتعقيد أساليب الاستعارة. ويحتل المرتبة السادسة عدم التزام بعض الأساتذة ، وهذا ينشأ أيضا من عدم القدرة علي الإشراف ومتابعة وإدارة الجماعات الكبيرة ، وقيام الأستاذ بالعمل في أكثر من جهة ، مما يضطره في كثير من الأحيان ، وكما يذكر الطلبة لعدم الالتزام. ويأتي في المرتبة السابعة ، أسلوب التقويم ، وهو بالفعل أسلوب عقيم يضطر له الأستاذ في ظل الأعداد الكبيرة التي لا يمكن السيطرة عليها إلا من خلال امتحانات عامة ، ولجان متسعة ، فإذا كان الاختبار موضوعيا ، سهل الغش بطرق وأساليب متعددة، وإذا كان اختبار مقالة ، أصبح من الصعب تصحيحه وتقييمه، وذلك لعدم ثبات المصححين ، ولانخفاض ثبات تلك الاختبارات أصلا، بالإضافة لعدم معرفة الأستاذ بتلاميذه ، وفقدان الاتصال فيما بينهم، ولذلك يمكن القول حتى بصعوبة تطوير نظام جيد للتقويم في ظل هذه الأوضاع.

وأخيراً تأتي مشكلة عدم توفر السكن المناسب ، وهي لا تمثل علي ما يبدو مشكلة لطلبة الجامعة ، ولذلك فهي تأتي في نهاية القائمة من حيث الترتيب، ويرجع ذلك بالطبع لتوفير الجامعة سكن للطلبة المغتربين بالإضافة لمراعاة الرقعة الجغرافية للسكن في القبول بالجامعات الحكومية.

ويشكو من عدم وجود رقابة علي الأساتذة في العملية التعليمية ، والواقع أن هذا قد يكون صحيحاً ، فبالرغم من وجوب توفر الحرية للأستاذ الجامعي إلا أن هذا لا يعني أن يترك الأستاذ دون رقابة لضمان التزامه بالعملية التعليمية ، والواقع أن هذا ما تمت الإشارة إليه في السؤال السابق من عدم التزام بعض الأساتذة ، وكما ذكرنا فيما سبق من أن كليات الأعداد الكبيرة يصعب أو يستحيل فيها لحد كبير إجراء عملية المراقبة الدقيقة، أما تمييز بعض الأساتذة لبعض الطلاب فقد يحدث في بعض الأحيان ، وإن كان من الواجب الابتعاد عنه، حتى لا يفسر تفسيرا سيئا، وأخيراً فإن إلزام الطلبة بشراء مذكرات في بعض المواد فغير جائز ، ويجب منعه منعاً باتاً ، وإذا أراد

الأستاذ توزيع مذكرات فيجب أن يكون ذلك مجانا ودون مقابل وأن تلتزم الجامعة بتوفيره دون مقابل، ويجب أن يكون ما يقترح تقريره هو ما كان علي هيئة كتب علمية للأستاذ أو لغيره من الأساتذة.

وتوضح النتائج أن ٣٣,٥ ٪ من أفراد العينة قد رسبوا أو تخلفوا في مادة أو أكثر أثناء دراستهم، ولذلك أصبح من الممكن سؤالهم عما إذا كان يجب أن يتحمل الطالب المتخلف أو الراسب جزءا من التكلفة الفعلية للدراسة حيث نجد أن ١١,٤٪ فقط ممن أجابوا علي هذا السؤال يوافقون علي ذلك، في حين أن الغالبية العظمي منهم (٥٤,٨٪) يرفضون ذلك، في حين أن ١٢,٦ ٪ يوافقون علي ذلك بشرط الحصول علي مساعدة مادية ترد بعد التخرج والعمل ، والواقع أن تنفيذ هذا المقترح قد يكون صعبا أو مستحيلاً في بعض الأحيان إذ أنه في ظل نظم التقويم الحالية قد يصعب أو يستحيل حرمان طالب من دخول الامتحان إذا امتنع أو لم يتمكن من دفع التكلفة المطلوبة.

أما رأي الطلبة في مستوي المباني الجامعية فنجد أن ٣٩٪ من الطلبة يرون أن مستوي لمباني الجامعية جيد ، في حين أن ٤٦,٥٪ يرون أنها متوسطة ، أما بالنسبة لمستوي التجهيزات الأدوات فإننا للأسف نجد أن١٣,٨ ٪ فقط من أفراد العينة ، أو حوالي ما يزيد علي العشر قليلاً يرون ن هذه التجهيزات أو الأدوات جيدة، في حين أن ٣٣,٦٥٪ يرون أنها رديئة ، في حين يري ٤٦,٦٥ ٪ قط أنها متوسطة ، وهذا يعني بوجه عام عدم ملاءمة الأدوات والأجهزة للعمل بها علي مستوي الجامعة ي الألفية الثالثة.

أما رأي الطلبة في مستوي الأنشطة الاجتماعية فهو متدن أيضا إذ أن ٢٤,٤٪ فقط يرون أنها يدة ، في حين يري ٣٠,٨٪ أنها متوسطة ، أي أن حوالي ٥٥٪ فقط يرون أنها جيدة أو متوسطة ،وهي سبة متدنية للغاية بالنسبة لهذا الجانب.

أما حكم الطلبة علي مستوي الأنشطة الرياضية فلقد جاء أكثر تدنيا من حكمهم علي مستوي لأنشطة الاجتماعية ، وذلك مما يؤسف له كثيراً إذ أن الأنشطة الرياضية تعتبر غاية في الأهمية بالنسبة طالب الجامعي، الذي يمر بفترة المراهقة ومرحلة الشباب، والذي يعتبر النشاط الرياضي بالنسبة له ي غاية الأهمية .

أما حكم الطلبة علي مستوي أداء الأساتذة، فتبين النتائج أن ٤١,٩٪ يرون أنه جيد ، في عين يري ٤٨,٦٪ أنه متوسط ، ولا يتعدى من يراه رديئا ٧,٨٪ ، هذا بالرغم من كل ما ذكرناه سابقا عن لروف الأستاذ الجامعي في مصر.

أما حكم الطلبة علي مستوي تجهيز المكتبة بالكتب والمراجع فهو يقرب من الحقيقة المؤسفة خلف مكتبات الجامعات ، حيث نجد أن ١٩,٥٪ يحكمون برداءتها، ٤٥,٥٪ يذكرون أنها متوسطة، في وقت الذي أصبحت فيه المكتبات في دول العالم المختلفة مكتبات إلكترونية ، يتصل الطلبة عن لريقها بمراكز المعرفة في مختلف المناطق في دول العالم المختلفة.

وجاء السؤال التالي ليسأل الطلبة عما إذا كانوا يفضلون الالتحاق بالجامعات الخاصة ، وتأتي الإجابة لتبين أن نسبة ٢١,١٪ فقط يجيبون علي هذا السؤال بالإيجاب، في حين أن ٧٨,٨ أو ٨٠٪ علي وجه التقريب لا يفضلون ذلك ، ويعتبر ذلك في منتهى الأهمية ، إذ أن طلبة الجامعات الحكومية ينتمون لجامعاتهم، ولا توجد لديهم الرغبة في الالتحاق بالجامعات الخاصة ، فهل للجامعات الحكومية أن ترفع من مستواها ،وتعمل علي إعداد أبنائها الإعداد الملائم والذي يمكنهم من التنافس والتفوق علي خريجي الجامعات الأخرى ؟؟؟؟

أما أسباب هذا التفضيل فيرجع إلي ارتفاع مصاريف الدراسة بهذه الجامعات، ويحتل ذلك المرتبة الأولي، ويلي ذلك الاعتراض علي المستوي العلمي لهذه الجامعات ويأتي في المرتبة الثالثة عدم موافقة الأسرة ، وأخيرا نوعية الطلبة في هذه الجامعات.

ولزيادة التعمق في هذا الجانب وجه السؤال التالي للطلبة وهو إذا كانت لك حرية الاختيار ، فأيهما تفضل الدراسة بجامعة خاصة بمصروفات ، أم الدراسة بجامعة حكومية بمصروفات، فجاءت الإجابات لتشير إلي أن حوالي ٦٠٪ (٥٩,٩٪) من الطلبة الذين أجابوا علي هذا الاستبيان يفضلون الدراسة بجامعة حكومية بمصروفات مما يدل علي أن الجامعات الحكومية بما لها من عراقة وخبرة ما زال لها مكانتها وشهرتها لدي الطلبة ، ولذا لم يختاروا الدراسة بجامعة خاصة بمصروفات غير ٣٨,٣٪.

وللتعرف علي الفروق في هذه الإجابات فيما بين طلاب الجامعات المختلفة أجري تحليل التباين فجاءت النسبة الفائية مساوية ١,٦٨٩ ومستوي دلالتها ٠,١٦٨ أي أنه غير ذي دلالة ، مما يدل علي عدم اختلاف طلبة الجامعات المختلفة في هذا الجانب ، وأن الفروق في المتوسطات علي هذا السؤال لا دلالة له.

أما السؤال الأخير الذي يسأل فيه الطلبة عن أسباب تفضيلهم للدراسة في الجامعة الخاصة لو تركت لهم الحرية فهي ملاءمة المناهج لمستجدات سوق العمل وتوافر الإمكانيات التعليمية وقلة العدد. و أخيرا يتقدم الطلبة بالمقترحات التالية :

١. إنشاء طابع خاص بكل جامعه تخصص موارده لتمويل التعليم بهذه الجامعة
٢. قيام الدولة بإنشاء صندوق خاص لتمويل التعليم العالي ، خصما من رسوم مصروفات طلبة التعليم ما قبل الجامعي لصالح تمويل التعليم الجامعي.
٣. تحصيل نسبة ١٠٪ من ثمن الكتاب الجامعي لصالح صندوق تمويل التعليم الجامعي
٤. تخصيص مشروعات استثمارية يشترك فيها الطلبة لصالح تمويل التعليم الجامعي.

وتوضح نتائج تحليل استبيان استطلاع رأي أساتذة الجامعات والمجلس القومي للتعليم حول تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي، أن الجامعات التي سحبت منها عينة أعضاء السادة أعضاء هيئة التدريس وهي جامعات عين شمس وحلوان والمنيا و الإسكندرية ، والمجلس القومي للتعليم حيث كانت أعداد هيئة التدريس ٢١٨ ، ٢٠٢،٢١٨ ، ٣٦٢ علي الترتيب، بالإضافة لعد ٤٠ فردا من أعضاء المجلس القومي للتعليم.

ولقد سحبت العينة من كليات العلوم وطب الأسنان، والطب البشرى، والتجارة، والبنات ، والألسن، والحقوق، والزراعة،والآداب، والهندسة، ومعهد الدراسات العليا للطفولة، وكلية التربية، وكلية التربية البدنية، وكلية الفنون الجميلة، وكلية التربية الفنية، وكلية التربية الموسيقية، وكلية التمريض، ومعهد البحوث والدراسات البيئية، وكلية الحاسبات والمعلومات ، وكلية الصيدلة ، وكلية التربية النوعية، وكلية الفنون التطبيقية، وكلية التربية الرياضية بنات، وكلية الخدمة الاجتماعية، وكلية السياحة والفنادق، وكلية الطب البيطري،وكلية دار العلوم / ومعهد البحوث الطبية ، والمجلس القومي للتعليم.

أما الدرجات الوظيفية لمن أجابوا علي الاستبيان فتبين النتائج أن ٢٩,٧٪ منهم بدرجة مدرس ، ١٨,٨٪ منهم بدرجة أستاذ مساعد، ٤٨,٥ ٪ منهم بدرجة أستاذ، ٣٪ منهم لم تبين درجتهم.

ولقد جاءت عينة أعضاء هيئة التدريس والمجلس القومي للتعليم من كليات نظرية وعملية بنسبة ٢٧,٥٪ من الكليات النظرية ، ٧١,١٪ من الكليات العملية مع العلم بأن الكليات التي تحتوي علي أقسام نظرية وعملية ككلية البنات اعتبرت كليات عملية ، ولم تتضح تبعية نسبة ٠,٩٪ حيث أن البعض قد أتي من خارج الجامعات من أعضاء المجلس القومي للتعليم. وتنقسم العينة تبعا للنوع إلي ٦٩,٥ ٪ من الذكور ، ٢٩,٩ ٪ من الإناث ، ولم تعرف نوعية ٠,٦٪ من أعضاء العينة .

أما تواريخ الحصول علي درجة الدكتوراه فتوضح النتائج أن ٣,٢٪ قد حصلوا عليها فيما قبل عام ١٩٧٢، ٢٤,٢٪ قد حصلوا عليها فيما بين عام ١٩٧٣ ، ١٩٨٢، ٣٣,٧٪ قد حصلوا عليها فيما بين عام ١٩٨٣-١٩٩٢،٣٠٪ قد حصلوا عليها فيما بين عام ١٩٩٣ ، عام ٢٠٠٢ ، والباقي ابتداء من عام ٢٠٠٣ ، ويعني هذا أن العينة قد غطت مدي زمنيا كبيراً من فئات أعضاء هيئة التدريس تبعا لتواريخ حصولهم علي درجة الدكتوراه .

أما فيما يتعلق بآراء السادة أعضاء العينة فيما إذا كان قصور تمويل التعليم العالي يعتبر من أهم أسباب مشاكل العملية التعليمية ، فنجد أن الغالبية العظمي منهم (٧١,٥٪) يوافقون علي هذا الرأي موافقة كاملة ، في حين أن نسبة الربع تقريباً (٢٥,٤٪) يقولون أنها تعتبر لحد ما من أهم مشاكل العملية التعليمية ، وينفي ذلك نسبة ضئيلة لا تتعدى ٢,٨٪.

وجاء السؤال التالي بعد ذلك ليسأل السادة أفراد العينة ، إذا كان التمويل يعتبر من أهم مشاكل العملية التعليمية، فهل يعتقدون أن زيادة الموارد المخصصة للإنفاق علي التعليم العالي ستحل مشاكله؟ فجاءت الإجابات بنسبة ٥٣,٩٪ بالإيجاب ، وبنسبة ٤٣,٤٪ تقول بإمكانية حل مشاكل التعليم العالي لحد ما عن طريق زيادة الموارد المخصصة للإنفاق علي التعليم العالي.

وجاء السؤال التالي ليستوضح آراء المجيبون علي اقتراح البعض بتحديد عدد الملتحقين بالتعليم العالي بدقة بما يتناسب مع الإمكانيات، فجاءت النتائج لتبين أن نسبة ٥٩,٥٪ توافق علي وجوب تحديد العدد المناسب لكل كلية، وتري نسبة ٢٥,٥٪ بضرورة زيادة قدرة الجامعات علي إستيعاب أعداد أكبر ، وتري نسبة ١٠,٨٪ بوجوب السماح بقدر أكبر من مشاركة القطاع الخاص، وتقدم آخرون بعدة مقترحات منها وضع خطة قومية لمدة خمس سنوات تلتزم بها الجامعات ، وتتوافق مع

متطلبات واحتياجات كل كلية في ضوء حاجات سوق العمل ، بالإضافة لأهمية عقد امتحانات للقدرات تتناسب مع احتياجات كل كلية في ضوء معايير مسبقة تتناسب مع احتياجات سوق العمل المستقبلية.

وفي الواقع فإنه يجب تقنين اختبارات واستخراج معاييرها ، وبناء القبول في الكليات المختلفة علي نتائج هذه الاختبارات ، إذ أن ذلك سيؤدي لتقليل الفاقد، حيث أن من يقبل في أي كلية من الكليات ستكون له القدرة علي النجاح فيها ، إذ أن هذه الاختبارات تقيس الاستعداد للنجاح في كل كلية من الكليات بشرط إعداد هذه الاختبارات بشكل جيد،كما أنها ستعمل علي حل مشكلة الثانوية العامة إذ أنها لن تكون المعيار الوحيد للقبول في الجامعات

ولقد طلب من السادة أعضاء العينة ترتيب بعض الحلول لحل مشكلة تمويل التعليم العالي من وجهة نظرهم الخاصة ،فجاء ترتيبهم لهذه الحلول من أكثرها لأقلها تكرارا ، أو من أكثرها لأقلها أهمية، حيث حصل علي الترتيب الأول زيادة نصيب التعليم العالي في الموازنة العامة للدولة، أي أن الخطوة الأولي هي زيادة نصيب التعليم العالي في الموازنة،ويلي ذلك إنشاء وحدات ذات طابع خاص يستخدم جزء من حصيلتها في الإنفاق علي التعليم ، ويأتي في المرتبة الثالثة إعادة توزيع بنود الإنفاق علي التعليم العالي بشكل أكثر كفاءة، كما يمكن تحميل الكلية للطلبة الراسبين لجزء من التكلفة وجاء ذلك في المرتبة الخامسة، وجاء في المرتبة السادسة تحصيل مصروفات لتغطية جزء من نفقات التعليم، ويأتي في المرتبة السابعة ترشيد الإنفاق علي التعليم العالي، وجاء في المرتبة الثامنة جمع التبرعات من المجتمع المحلي، وجاء في المرتبة التاسعة عقد دورات تدريبية لخدمة المجتمع ، يستخدم جزء من حصيلتها في الإنفاق علي التعليم العالي، وأخيرا وفي المرتبة العاشرة ، فرض رسم ضريبي خاص بالتعليم العالي .

وطلب رأي العينة فيما يقترحه البعض من ضرورة زيادة المرونة في إضافة أو إلغاء التخصصات التي تقدمها الجامعات تبعا لحاجة سوق العمل ، وهذا بالطبع يستلزم سهولة الإجراءات وإحداث التغيرات دون وجود عقبات ، مما يعني زيادة حرية الجامعات والمعاهد العليا فجاءت النتيجة لتبين موافقة ٦٦,٣٪ موافقة تامة ، ووافق علي ذلك لحد ما ، ٢٦,٣٪ ، ولم يعترض عليه سوي ٦,٣٪

أما فيما يتعلق بإنشاء الجامعات الخاصة بمصروفات فلقد كانت موضوع السؤال التالي، حيث طلب رأي المجيبين فيما إذا كان إنشاء جامعات خاصة بمصروفات يمكن أن يحل مشاكل تمويل التعليم العالي، فجاءت الإجابات لتبين أن ٦٢,٧٪ يعتقدون أن ذلك لن يحل مشكلة تمويل التعليم العالي.

ولكن إذا كانت هذه النسبة الكبيرة ترى أن إنشاء الجامعات الخاصة بمصرفات لن يحل مشكلة تمويل التعليم العالي فما هو السبب أو الأسباب الكامنة وراء ذلك ،أسباب رؤية أستذة الجامعات في أن إنشاء هذه الجامعات لن يحل مشكلة تمويل التعليم العالي، وتتلخص آراءهم كما يبينها الجدول رقم(٣٦) وهي مرتبة من أكثرها لأقلها أهمية ،وهي أن التعليم الخاص لا يحقق العدالة بين الناس ،إذ يلتحق به القادرون فقط ، حيث يستطيعون الالتحاق بالرغم من انخفاض مستواهم العلمي ، ويضاف

لذلك الاعتراض علي المستوي العلمي لهذه الجامعات وخاصة وأن طلبتها من النوعي المنفضة في تحصيلها، وهو السبب الثالث الذي ساقته عينة الأساتذة الذين أجابوا علي الاستبيان، وجاء في المرتبة التالي علي ذلك أن التعليم الخاص ليس لديه خبرة كافية في المجال العملي، وجاء بعد ذلك المستوي السلوكي لطلبة التعليم الخاص.

وجاء السؤال التالي بعد ذلك للتعرف علي آراء العينة ، حيث يقول لها، إذا لم يتوفر للطالب فرصة الالتحاق بالتعليم العالي الحكومي المجاني فهل تفضل أن يتجه للالتحاق بتعليم حكومي بمصروفات أقل، أم يتم التوسع في توفير تعليم حكومي بمصروفات لمن يريده، أم أنه يجب التوسع في توفير التعليم الخاص؟ فجاءت الإجابات لتبين أن أفراد العينة يضعون التعليم الحكومي بمصرفات الاختيار الأول الذي يفضلونه، ويلي ذلك تعليم حكومي ولكن بمصرفات أقل ، أي تعليم حكومي تقدم الدولة له ما يكفي من الدعم، وأخيراً التوسع في التعليم الخاص ولكن كخيار أقل أهمية مما سبقه.

وجاء بعد ذلك السؤال الرابع عشر ، حيث طلب رأي العينة في إعادة توزيع ميزانية التعليم الحكومي في مصر بحيث يحصل التعليم ما قبل الجامعي علي النصيب الأكبر، وهو ما تدعو إليه المنظمات الدولية، وجاءت النتائج في هذا الاتجاه أيضا كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١)، حيث وافق بشدة علي هذا الاقتراح نسبة ٢٠,٩٪، ووافق عليه فقط نسبة ٦٤,٨٪ من المجيبين . ولم يعترض علي هذا الاقتراح سوي ٣١,٧٪.

ويري أفراد العينة كاختيار أول أن يدخل القطاع الخاص في بناء المؤسسات التعليمية ، وبالطبع لا يوجد ضرر من دخول القطاع الخاص في هذا المجال، ويأتي الاختيار الثاني في دخوله في تجهيز المؤسسات التعليمية ، وبالطبع يعتبر هذا شيء جيد، أما الاختيار الثالث أو المرتبة الثالثة أن يدخل القطاع الخاص في بناء وتجهيز المؤسسات التعليمية، ويلي ذلك و في المرتبة الرابعة بناء وتجهيز وإدارة المؤسسات التعليمية ، أي أن القطاع الخاص يأخذ العملية بأكملها ، ويأتي الاختيار الخامس في إدارة المؤسسات التعليمية إذ أنه لا يمكن أن يعطي القطاع الخاص إدارة العملية التعليمية التي يجب أن يتمسك بها القطاع الحكومي ، أو أن يشرف علي إدارة العملية التعليمية إذا قام بها القطاع الخاص.

ويري السادة المجيبون علي استبان استطلاع رأي أساتذة الجامعات وأعضاء المجلس القومي للتعليم ضرورة أن يتحمل الطالب الراسب لجزء من تكلفة تعليمه بنسبة ٥١,٧٪، وتري نسبة ٣٤,٥٪ هذه الضرورة ولكن بشرط توفر وسيلة لمساعدة الطلبة مادياً، و لا يعارض هذا الرأي سوي ١٠,٨٪.

أما المساعدات المادية التي تقدم للطلبة والتي يمكن تطبيقها في مصر ، حيث من الممكن أن تكون علي هيئة منحة تتحملها المؤسسات الإنتاجية ، وهذه هي الطريقة الأفضل من وجهة نظر العينة والتي تحتل المرتبة الأولي ، ويأتي في المرتبة الثانية تقديم قرض يسدد بعد التخرج والالتحاق بالعمل، ويأتي في المرتبة الثالثة منحة لا ترد وتتحملها صناديق الزكاة ، ويأتي في المرتبة الرابعة أشكال أخري .

أما فيما يتعلق بنسبة الزيادة المطلوبة لتمويل التعليم العالي لكي يتحسن حالة ، فيذكر المجيبون أن هذه النسبة يجب أن تصل إلي أربعة أمثال الميزانية الحالية وذلك بنسبة ٢٧,٣٪، وبنسبة ضعف الميزانية الحالية بنسبة ١٧,٧٪، وبنسبة ثلاثة أمثال الميزانية الحالية بنسبة ١٥,٩٪، وبنسبة أعلي من أربعة أمثال الميزانية الحالية بنسبة ٩,٢٪، والواقع أن جميع هذه النسب اعتباطية وليست مبنية علي أسس علمية

ولكي نقف علي رأي السادة أعضاء هيئة التدريس في بعض الأمور المطلوبة لدعم التعليم العالي قدمت لهم قائمة تحتوى علي بعض الأمور الهامة وطلب منهم ترتيبها تبعا لأهميتها من وجهة نظرهم ، فجاء في البداية أعضاء هيئة التدريس ، حيث أنه لا صلاح للتعليم الجامعي ما لم يكن القائم علي العملية التعليمية راضيا ومستريحاً ، ولذلك جاء دعمه محتلاً للمرتبة الأولي، واحتلت التجهيزات المرتبة الثانية، إذ أنه بدون الأدوات والمواد والأجهزة وغير ذلك من المستلزمات لا يمكن أن يكون هناك تعليم جامعي ، وجاء في المرتبة الثالثة المباني ، إذ أن المباني المعدة والجاهزة والملائمة لا يمكن أن يتوفر التعليم الجامعي الجيد بدونها، واحتل المرتبة الرابعة المراجع سواء التقليدية أو الإلكترونية، واحتل المرتبة الخامسة تحقيق التوافق بين عدد الطلاب والإمكانيات، وجاءت الأنشطة في المرتبة السادسة والأخيرة.

وتوضح نتائج استبيان استطلاع رأي أولياء أمور طلبة الجامعات والتي أجاب عليها ألف من أولياء الأمور موزعين فيما بين الجامعات الأربع بنسبة ٢٨,٣٪ من أولياء أمور طلبة جامعة عين شمس ، ٢٤,٣٪ أولياء أمور طلبة من جامعة حلوان، ٣٠,٩ ٪ من أولياء أنور طلبة من جامعة المنيا، ١٦,٦ ٪ أولياء أمور طلبة جامعة الإسكندرية.

وتتوزع عينة أولياء الأمور تلك علي كليات الجامعات الأربع ، فهم يمثلون أولياء أمور لطلبة من كليات العلوم، وطب الأسنان ، والطب البشري، والتجارة، والبنات ، والألسن، والحقوق، والزراعة، والآداب، والهندسة،ومعهد الدراسات العليا للطفولة، وكلية التربية، وكلية التربة الرياضية ، وكلية الفنون، وكلية التربية الموسيقية، وكلية التمريض، وكلية الحاسبات والمعلومات، وكلية الصيدلة، وكلية الفنون الجميلة، وكلية التربية الرياضية، وكلية الخدمة الاجتماعية ، وكلية السياحة والفنادق، وكلية الطب البيطري، وكلية دار العلوم . ولقد سحبت هذه العينة فجاءت ممثلة لأولياء أمور طلبة من كليات نظرية بنسبة ٤٦,١، وبنسبة ٥٣,٩٪ من كليات عملية. كما جاء ٤٣٪ منهم من الذكور ، ٥٧ ٪ من الإناث.

أما النوع بالنسبة لأولياء الأمور فلقد جاء بنسبة٧٨,٥٪ من الذكور ، ١٨,٢٪ من الإناث، وتتوزع هذه العينة من أولياء الأمور علي طلاب من تلك الجامعات بنسبة ٢١,٩ ٪ بالصف الأول ، ٢٥,٤٪ بالصف الثاني، ٢٣,٤٪ بالصف الثالث، ٢١,٩٪ بالصف الرابع، ٤,١٪ بالصف الخامس ، ٠,٨٪ بالصف السادس، ٢,٥٪ غير .

كما أوضحت البيانات أن ٣٪ منهم أميون، ٧,٢٪ منهم يقرءون ويكتبون، ٣,٩٪ منهم حاصلون علي شهادات أقل من المتوسطة ، ٢٥,٥٪ منهم يحملون شهادات متوسطة، ١٣٪ منهم يحملون شهادات فوق المتوسطة، ٤٦,١٪منهم يحملون شهادات جامعية ، ١,٣٪ غير مبين ما يحملونه من مؤهلات.

أما بالنسبة للحالة التعليمية فلقد اتضح أن ١٢,٩٪ منهم يعملون في أعمال خدمية ، ٣٤,٩ ٪ في أعمال إدارية ، ١٠,٧٪ في أعمال علمية، ١٢,٤٪ أعمال حرفية ، ٥,٨٪ يعملن كربة منزل، ٨,٨ من الفئات الخاصة ، ٨,٩٪ تجار أو رجال أعال، ٠,٥٪ لا يعملون ، ٨,١٪ لم يسجلوا بياناتهم عن حالتهم العملية.

وجاءت إجابات أولياء الأمور الخاصة بالتحاق أبنائهم بمجموعات تقوية لتبين أن ١٦,١٪ يجيبون عن ذلك بالإيجاب ، ٨٣,٩٪ يذكرون أن أبناءهم غير ملتحقين بمجموعات تقوية.

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق فيما بين الجامعات المختلفة فيما يتعلق بالتحاق الأبناء بمجموعات التقوية أجري تحليل التباين فيما بين متوسطات إجابات أولياء الأمور من الجامعات المختلفة فجاءت النتائج لتبين أن النسبة الفائية مساوية ١٣,٧٩٨ ، أي أنها دالة وذلك باستخدام مستوي دلالة يساوي ٠,٠٥.

وللتعرف علي مصدر هذه الدلالة أجري اختبار شافييه فوجد أن هناك فروق دالة فيما بين جامعة المنيا وجامعات عين شمس وحلوان والإسكندرية ، أي أن طلبة جامعة المنيا أقل في التحاقهم بمجموعات التقوية بدرجة دالة بالمقارنة بباقي طلبة الجامعات الأخرى ، ولم تتضح بعد ذلك أية فروق فيما بين طلبة الجامعات الأخرى في هذا الجانب.

وجاء السؤال التالي ليسأل أولياء الأمور عما إذا كان أبنائهم في المرحلة الجامعية يحصلون علي دروس خصوصية ، فجاءت النتائج لتبين ن ١٦,٥٪ يجيبون علي ذلك السؤال بالإيجاب ، في حين يذكر ٨٣,٥٪ أن أبنائهم لا يحصلون علي دروس خصوصية، وللتعرف عما إذا كانت هناك فروق دالة في إجابات أولياء الأمور عن هذا الجانب أجري تحليل التباين فجاءت النتائج لتثبت وجود فروق دالة عند مستوي دلالة ٠,٠٥ ، وللتعرف علي مصدر هذه الدلالة أجري اختبار شافييه فوجد أن هناك فروق دالة فيما بين جامعة عين شمس وجامعة المنيا وجامعة الإسكندرية ، مما يدل علي انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في جامعة عين شمس بدرجة كبيرة وبدرجة دالة وذلك بالمقارنة بالجامعات الثلاث الأخرى.كما يتضح أيضا أن هناك فروق دالة فيما بين جامعة حلوان وجامعتي عين شمس والإسكندرية ، حيث تقل جامعة حلوان في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بها بالمقارنة بجامعة الإسكندرية ولكن انتشار هذه الظاهرة في جامعة حلوان أكثر منها بالمقارنة بجامعة المنيا.أي أن جامعة المنيا تأتي في الصدارة في قلة الدروس الخصوصية بها وتليها بعد ذلك جامعة حلوان ، فجامعة الإسكندرية ، فجامعة عين شمس.

وجاءت إجابات أولياء الأمور عما إذا كان أبنائهم ينجحون أو يرسبون في بعض الأحيان ، حيث اتضح أن أولياء الأمور يؤكدون نجاح أبنائهم بنسبة ٧١٪ ، و يؤكدون بنسبة ٩٣,٢٪ نجاحهم ببعض المواد، ويرسبون أحيانا بنسبة ٣,٩٪ .

وتتلخص أسباب ضعف المستوي العلمي لبعض التلاميذ كما يراها أولياء الأمور مرتبة من أكثرها لأقلها تكراراً في كثرة عدد الطلبة بالمدرجات، وعدم ميل الطالب للكلية التي التحق بها، وصعوبة المقررات وإهمال الطالب ، وعدم التزام بعض الأساتذة، وضعف مستوي تحصيل الطالب، وأخيراً قصور إمكانيات الكلية.

وجاء بعد ذلك سؤالً يذكر فيه أن أهم أسباب مشاكل التعليم ترجع لكثرة عدد الطلاب، ويطلب فيها رأي والدي الطالب ، فجاءت الإجابات لتشير لموافقة أولياء الأمور بشدة علي هذا التفسير بنسبة ٤٥,٧٪، وبالموافقة بنسبة ٤٢,٧٪ وعدم الموافقة بنسبة ١١٪ ،وترك الإجابة عن هذا السؤال ٠,٦٪.

وفيما يتعلق بأسباب عدم إلحاق أبنائهم بإحدى الجامعات الخاص، ذكر الوالدين العديد من الأسباب التي أمكن ترتيبها من أكثرها لأقلها تكراراً ، حيث احتل مكان الصدارة نقص الإمكانيات المادية، والتي جاءت بنسبة ٤٣,٢٪ وعد الاعتراف ببعض شهاداتها والتي ذكرت بنسبة ٣٤٪، فضعف التعليم بالجامعات الخاصة، حيث ذكرت بنسبة ٢١,١٪.

ويري أولياء الأمور أن الجامعات الخاصة تخدم فئة معينة من الناس حيث تكرر هذا الرأي بنسبة ٥٨٪، وأن أسعارها مرتفعة ، وجاء ذلك بنسبة ٥٧٪، وأن الجامعات الحكومية أفضل من الجامعات الخاصة، وذكر ذلك بنسبة ٣٥,٩٪، وأنها يمكن أن تخفف العبء عن الجامعات الحكومية، حيث ذكر هذا الرأي بنسبة ١٩,٤٪.

أما فيما يتعلق بآراء أولياء الأمور في دفع بعض المبالغ للدولة من أجل تحسين الخدمة التعليمية فلقد وافق ٤٧,٦٪ علي تحمل جزء من نفقات التعليم بشرط الحصول علي تعليم جيد، في حين لم يوافق ٢٦٪ وأرجعوا السبب في عدم الموافقة لعدم وجود ضمان بتحسين الخدمة التعليمية، واعترضت من البداية نسبة ٢١,٨٪ من أولياء الأمور وكان ذلك بنسبة ٢٤,٢٪.

ويري أولياء الأمور أن مجانية التعليم الحكومي يجب أن تكون لجميع الطلبة دون تمييز، وجاء ذلك بنسبة ٦٥,٣٪ ، في حين تري نسبة ٢٠,٣٪ وجوب قصرها علي الطالب المتفوق فقط ، حيث ذكر هذا الرأي بنسبة ٢٠,٣٪.

أما آراء أولياء الأمور في أفضل الطرق لمساعدة الطلبة ماديا مرتبة من أكثرها لأقلها تكراراً فلقد احتل المرتبة الأولي منها تقديم منحة للطالب غير القادر لا ترد وتتحملها الجمعيات الأهلية وجاء ذلك بنسبة ٥٥,٩٪، واحتل المرتبة الثانية تقديم قرض يرده الطالب بعد تخرجه وحصوله علي عمل وذكر ذلك بنسبة٣٧,٢٪. وتبين لنا النتائج أيضا موافقة أولياء الأمور علي تحمل الطالب الراسب لبعض المصروفات مقابل إعادة السنة أو امتحان مادة أو مواد التخلف وذلك بنسبة ٥٤٪ ، واعترضت علي ذلك نسبة ٤٣,٩٪.

أما أسباب موافقة بعض أولياء الأمور علي تحمل الطالب الراسب في التعليم الحكومي لبعض المصروفات مقابل إعادة السنة أو امتحان التخلف فقد أرجعه أولياء الأمور إلي ضرورة أن تكون هناك جدية من الطلبة وذلك بنسبة ٥٩,١٪، وذكرت نسبة ٠,١٪ إلي أن ذلك يحقق العدالة بين الطلبة.

أما الأسباب التي ذكرها أولياء الأمور لتعليل عدم موافقتهم علي تحمل الطالب الراسب في التعليم الحكومي لبعض المصروفات مقابل إعادة السنة أو امتحان التخلف مرتبة من أكثرها لأقلها تكرارا فهي أن الرسوب قد يحدث أحيانا لظروف خارجة عن إرادة الإنسان، كما ذكروا أن الضغط المادي علي الأسرة كبير، وجاء السبب الثالث ليذكر أن النجاح والرسوب تحكمه معايير أخري غير المذاكرة .

وتبين نتائج تحليل استبيان استطلاع رأي عمداء الكليات أن عينة العمداء كانت موزعة علي الجامعات المشاركة في الدراسة ، حيث يتضح أن ٢٢٪ من العينة قد جاءت من جامعة عين شمس ، ٢٤ ٪ من جامعة حلوان ، ٢٦٪ من جامعة المنيا ، ٢٨٪ من جامعة الإسكندرية.

وتبين النتائج مقاييس النزعة المركزية والتشتت لأعداد الطلبة في الكليات التي أجاب عمدائها علي الاستبيان ، حيث جاء متوسط عدد الطلبة في هذه الكليات مساويا ٤٩٢٧ طالبا وطالبة ، والوسيط مساوياً ٢٢٧٤، والمنوال ٢٠٠٠ طالب وطالبة وجاء المدى مساويا ٢٤٤٣٠ مما يدلنا علي وجود تباين كبير فيما بين إعداد الطلبة في الكليات المختلفة ، وأن المتوسط يعطينا صورة مضللة عن أعداد الطلبة في الكليات ، ولذا نجد أن الحد الأدنى لعدد الطلبة في الكليات يساوي ٢٠٨ ، في حين وصل الحد الأقصى إلي ٢٤٤٣٠، وبالطبع في الكليات التي يصل فيها العدد لهذا الحد الأقصى ، تصعب إدارتها ، كما يصعب استفادة الطلبة فيها ، وتزدحم مدرجاتها ، وتسوء فيها العملية التعليمية لحد كبير

وتختلف إجابات العمداء في متوسط تكلفة الطالب فلقد ذكر بعضهم أن التكلفة حوالي ٥٠٠ جنيه وذكر البعض الآخر أن التكلفة عشرة آلاف جنيه ، في حين ذكر ٥١٪ من أفراد العينة انهم لا يعرفون تكلفة الطالب في كلياتهم.!!!

ويرتب العمداء البنود الخاصة بالتمويل من أكثرها لأقلها أهمية فيعطون الأدوات والأجهزة المرتبة الأولي ، والصيانة المرتبة الثانية ، والإنشاءات المرتبة الثالثة، والمكتبات المرتبة الرابعة .ويعتبر ٦٧٪ منهم أن التمويل هو أهم مشاكل العملية التعليمية ،ويوافق ٧٤٪ علي أن زيادة الموارد المخصصة للإنفاق علي التعليم الجامعي ستحل مشاكله.

ويرتب العمداء بعض الحلول لمشاكل التعليم العالي من وجهة نظرهم من أكثرها لأقلها أهمية كما يلي: ١. زيادة نصيب التعليم العالي في الموازنة العامة للدولة ٢. إنشاء وحدات ذات طابع خاص يستخدم جزء من عائدها في الإنفاق علي التعليم ٣. تحميل الطلبة الراسبين جزءا من التكلفة ٤. تقديم الاستشارات لمن يطلبها واستخدام جزء من حصيلتها في الإنفاق علي التعليم ٥. تحصيل رسوم لتغطية جزء من نفقات التعليم ٦. ترشيد الإنفاق علي التعليم العالي ٧. عقد دورات تدريبية لخدمة المجتمع

واستخدام جزء من حصيلتها في الإنفاق علي التعليم ٨. جمع التبرعات من المجتمع المحلي. ٩. إعادة توزيع بنود الإنفاق علي التعليم العالي بشكل أكثر كفاءة ١٠. فرض رسم ضريبي خاص بالتعليم العالي.

ويري بعض العمداء أن إنشاء جامعات خاصة لن يحل مشاكل تمويل التعليم العالي وذلك لوجود اعتراضات علي المستوي العلمي لهذه الجامعات ، ولأن التعليم الخاص لا يحقق العدالة بين الناس ولعدم قدرة التعليم الخاص علي توفير التدريب العملي بدرجة كافية، ولأن التعليم الخاص ليست لديه القدرة علي التدريب العملي، ولضعف المستوي العلمي و المستوي السلوكي لطلبة التعليم الخاص. ويري العمداء أنه إذا لم تتوفر للطالب فرصة الالتحاق بالتعليم العالي الحكومي المجاني فعليه أن يتجه إلي التعليم الحكومي بمصروفات إذا وجد ، أو إلي التعليم الحكومي بمصروفات أقل ، وأخيرا إلي التعليم الخاص.

وبهذا نجد أن العمداء يجيبون بنعم بنسبة ٨٦٪ لتوفير الدولة لتعليم حكومي بمصروفات وبنسبة ١٨٪ فقط لتوفير تعليم عالي يقوم به القطاع الخاص. وهم يوافقون بشدة بنسبة ٢٢٪ لإعادة توزيع ميزانية التعليم الحكومي في مصر بحيث يحصل التعليم ما قبل الجامعي علي النصيب الأكبر ، ويعترض علي ذلك ٣٢٪ فقط.

ويرتب العمداء دخول القطاع الخاص في التعليم الجامعي فيعطون المرتبة الأولي لتجهيزه للمؤسسات التعليمية ، والمرتبة الثانية لبناء المؤسسات التعليمية، والمرتبة الثالثة لناء وتجهيز المؤسسات التعليمية، والمرتبة الرابعة لبناء وتجهيز وإدارة العملية التعليمية، وأخيرا لإدارة العملية التعليمية.

وتري نسبة ٦١٪ منهم ضرورة تحمل الطالب الراسب لجزء من تكلفة تعليمه، ويرتبون أساليب مساعدة الطلبة ماديا من أكثرها لأقلها تفضيلا من وجهة نظرهم فيعطون المرتبة الأولي لتقديم منحة لا ترد تتحملها المؤسسات الإنتاجية ، ويلي ذلك قرض يسدده الطالب بعد التخرج والالتحاق بالعمل ، والمرتبة الثالثة لتقدم منح تتحملها الجهات الأهلية ، وأخيرا تقديم منح تتحملها صناديق الزكاة.

ويعتقد العمداء أنه يجب تحديد العدد المناسب للالتحاق بكل كلية ، وبضرورة زيادة قدرة الجامعات علي استيعاب أعداد أكبر من الطلاب وأخيرا السماح بقدر أكبر من مشاركة القطاع الخاص.

وهم يوافقون بنسبة ٧٩٪ علي وجوب زيادة المرونة في إضافة أو إلغاء التخصصات التي تقدمها الجامعات تبعا لحاجات سوق العمل،ويرون ضرورة مضاعفة ميزانية التعليم العالي بنسبة ٣٣٪، وزيادتها إلي ثلاثة أمثالها بنسبة ٢٣٪، ورفعها إلي أربعة أمثالها بنسبة ٣١٪.

وأخيرا يرتب العمداء بعض الأمور المطلوبة لدعم التعليم العالي مرتبة تبعا لأهميتها من أكثرها لأقلها أهمية كما يلي:دعم هيئة التدريس ماديا- التجهيزات- المباني-المراجع- التوافق بين الإمكانات وعدد الطلاب- الأنشطة .

الفصل التاسع

تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي

ملخص الدراسة والتوصيات

تقع هذه الدراسة في تسع فصول ، الأول منها جاء بعنوان مقدمة ، عرضت فيه مشكلة البحث حيث جاء فيها أن الجامعات المصرية تعاني من مشكلة التمويل ، مما أدي لانحدار مستوي خريجيها بشكل كبير ، وعدم مسايرتها لمتطلبات العصر الحديث ، وعدم قدرتها علي إعداد أجيال من الشباب القادر علي المنافسة في عصر العولمة ، والقادر علي إنتاج المعرفة ، واستخدام الصور الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وغير ذلك الكثير ...مما يستلزم البحث عن أسلوب جديد لزيادة القدرة علي تمويل الجامعات الحكومية ، وترشيد الإنفاق الخاص بها ، والتوسع في إقامة جامعات وكليات جديدة ، والالتحاق بالصناعة والنشاطات الاقتصادية المختلفة في كل من القطاع العام والخاص ، بما يضمن قدرتها علي المنافسة في عصر العولمة ، وعصر ازدياد المعرفة، وعصر القدرة علي إنتاج المعرفة ، وعصر السماوات المفتوحة ، وعصر الفيمتو ثانية ، وعصر الانترنيت ...الخ.

ولقد حددت أهداف البحث بما يأتي:

١. مراجعة الدراسات السابقة عن تمويل التعليم الجامعي والعالي والتعرف علي أهم نتائجها.

٢. التعرف علي الوضع الراهن للتعليم الجامعي الحكومي في جمهورية مصر العربية .

٣. التعرف علي مؤشرات التعليم العالي الخاص في مصر من حيث عدد المستجدين وعدد المقيدين وعدد أعضاء هيئة التدريس والمصروفات الدراسية في كل من الجامعات والمعاهد العليا والمعاهد المتوسطة الخاصة.

٤. إجراء دراسة مستقبلية للتعرف علي الإسقاطات المحتملة لمؤشرات التعليم الحكومي والتعليم العالي باستخدام سيناريوهات متعددة.

٥. التعرف علي إمكانية استخدام التعليم عن بعد وإمكانية الاستفادة منه في التقليل من الإنفاق علي التعليم الجامعي .

٦. إجراء دراسة ميدانية للتعرف علي آراء عينات من العمداء وأساتذة الجامعات وأعضاء من المجلس القومي للتعليم والطلاب وأولياء الأمور في تمويل التعليم الجامعي والعالي.

ولقد استخدمت هذه الدراسة أربعة استبيانات وهي استبيان استطلاع رأي عمداء الكليات حول تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي ، وهي استبيان استطلاع رأي أساتذة الجامعات وأعضاء المجلس القومي للتعليم حول تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي ، و استبيان استطلاع رأي طلاب الجامعات حول تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي ، و استبيان استطلاع رأي أولياء أمور طلبة الجامعات حول تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي .

ولقد عرضت استمارات من كل مجموعة علي عينة من المتخصصين في التربية وعلم النفس ، وتم إدخال التعديلات اللازمة عليها كما تم تطبيق جميع الاستمارات علي عينة من الأصول المستهدفة وأعيد التطبيق بعد خمسة عشر يوما علي الأقل علي نفس العينات وحسب ثبات كل منها حيث تراوحت النتائج فيما بين ٠,٩٠، ٠,٩٢ ، مما يدل علي تمتعها بدرجة عالية من الثبات ، كما أن هذه الاستبيانات تعتبر متمتعة بصدق المحتوي لدرجة كبيرة.

ولقد سحبت العينات من جامعة عين شمس باعتبارها ممثلة لجامعات القاهرة ، وجامعة حلوان باعتبارها جامعة بها كليات خاصة مختلفة عن باقي الجامعات، وجامعة الإسكندرية باعتبارها ممثلة لجامعات الوجه البحري، وجامعة المنيا باعتبارها ممثلة لجامعات الصعيد.

ولقد ضمت العينة مجموعات عشوائية من أساتذة معظم كليات الجامعات المشاركة ، وعدد من أعضاء المجلس القومي للتعليم حيث وصل مجموعهم إلي ١٠٠٠ مفردة ، كما وصل عدد أفراد عينة أولياء الأمور المشاركين في الدراسة إلي ١٠٠٠ ولي أمر ، وعدد الطلبة إلي ٨٠٠ طالب، أما عمداء الكليات فلقد بلغ عددهم ١٠٠ عميد، وبذلك يكون العدد الكلي لمفردات العينة ٢٩٠٠ مفردة.

وتعتبر هذه الدراسة دراسة مكتبية ميدانية وصفية تحليلية ، وتتضمن نظرة مستقبلية لتمويل التعليم العالي من أجل تحسينه وتطويره، وتستخدم المنهج المسحي الوصفي التحليلي، وتستخدم العديد من الأساليب الإحصائية ومنها مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت وتحليل التباين والارتباط والعديد من الاختبارات البارامترية واللابارميترية وهي استبيان استطلاع رأي عمداء الكليات حول تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي .

وركز الفصل الثاني على استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعليم وكان التمويل محوراً أساسيا بها ، وتم رصد أهم نقاط الاتفاق فيما بينها لتكون نواة للعمل الميداني الذي تم تطبيقه في هذه الدارسة واستطلاع الرأي حول مصادر تمويل التعليم وكيف يمكن تفعيلها ومن هذه الآراء ما يلي :-

١ - دور المؤسسات الاقتصادية في تمويل التعليم بنسبة مئوية من أرباحها السنوية تعفى من الضرائب ٠

٢ - فرض ضريبة إضافية على مفردات سلعية استهلاكية شبه كمالية أو كمالية ولاعتبارات العدالة الاجتماعية تستهدف هذه الضرائب شرائح أو مجالات استهلاك انتقائية ٠

٣ - استصدار فتوى من علماء الدين الإسلامي بجواز تخصيص جزء من أموال الزكاة لأغراض تمويل التعليم ٠

٤ - إعادة هيكلة الميزانية لصالح التعليم ٠

٥ - فرض رسوم تصاعدية على الخدمات التعليمية ٠

٦ - الاستفادة من دور العبادة كأماكن لتلقى العلم والمساهمة في العملية التعليمية ٠

٨ - على نفس منهج التكافل يمكن إنشاء صندوق عربي لدعم التعليم تموله الدول المصدرة للبترول والمستوردة للعمالة العربية حيث تمثل هذه الدول أحد المستفيدين من مخرجات التعليم ٠

٩ - ضرورة الحد من سوء تخصيص الموارد وذلك بتحميل المستفيدين من التعليم بالنسبة الأكبر من تكاليف التعليم وذلك بإعطاء إعانات لغير القادرين بالنسبة لمستويات التعليم الأقل و إعطاء قروض بالنسبة لمستويات التعليم العالي ٠

١٠ - خلق دوافع المشاركة من جانب رجال الصناعة والإنتاج في تمويل التعليم عن طريق اهتمام نظام التعليم العالي بالمشاكل التي يعانى منها المجتمع والاهتمام بالنواحي التطبيقية أكثر من النظرية ٠

١١ - السعي نحو تحقيق كفاءة وفاعلية في استخدام الموارد المتاحة والبحث عن مصادر حديثة للتمويل ٠

١٢ - تشجيع الدولة للاستثمار الخاص في إنشاء المعاهد والكليات الخاصة وأن تعمل على الإشراف عليها ضمانا لحسن سير العملية التعليمية على أكمل وجه ولضمان استمراريتها ٠

١٣ - المساهمة في التعليم العالي من خلال تنظيمات اجتماعية لا تهدف إلى تحقيق ربح تتمثل مواردها في الرسوم المحصلة من الأفراد المستفيدين من الخدمة ، والمساهمات التطوعية في أي شكل والتبرعات والمنح والأوقاف ٠

١٤ - أهمية المشاركة في تحمل الأعباء وتوزيعها بين الجهات الثلاث المستفيدة من التعليم وهى الطلبة وجهات العمل والمجتمع ٠

١٥ - على الدولة - كأحد ثلاثة مصادر لتمويل التعليم - أن تعيد ترتيب أولوياتها بحيث يقع التعليم على قائمة الإنفاق الحكومي ٠

١٦ - على وحدات الإنتاج - كأحد ثلاثة مصادر لتمويل التعليم - تقديم المنح والقروض والمساعدات المادية بأشكالها المختلفة للطلبة على أن تضع الضوابط الخاصة باسترداد هذه الأموال ٠

١٧ - على الجامعات والمعاهد العليا السعي نحو زيادة مواردها المادية من خلال تقديم البحوث والاستشارات وتنظيم البرامج التدريبية والاستفادة من دعم قدامى الخريجين لجامعاتهم والحد من الهدر وتشجيع أثرياء المجتمع على الهبات والتبرعات لتمويل التعليم ٠

١٨ - ضرورة توجيه القطاع العائلي لتحمل عبء تمويل التعليم بتوجيه موارده عن النظام الموازى في التعليم إلى نظام التعليم الرسمي بعد إجراء إصلاح حقيقي وملموس في نظام التعليم ٠

أما الفصل الثالث وهو بعنوان تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة، فهو عرض شبه تفصيلي لأسلوب تمويل التعليم العالي في المملكة المتحدة وذلك بهدف الاستفادة من هذا بعض جوانب هذا الأسلوب في تطوير أسلوب تمويل الجامعات في جمهورية مصر العربية ، حيث نجد أن هناك أسس

محددة ومعلنة ومعروفة لتمويل الجامعات والمعاهد العليا ، وأن هناك صيغ لتحديد كيفية توزيع معظم الاعتمادات فيما بين مؤسسات التعليم العالي، وتتضمن تلك الأسس ، عدد ونمط الطلاب، المواد التي تعلم ، كم ونوعية البحوث التي تلتزم بها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وتقوم مؤسسة تمويل التعليم العالي HEFCE بتقديم هذا التمويل في صورة "مبلغ واحد" تكون المؤسسة حرة في إنفاقه تبعاً لأولوياتها ، ولكن في حدود خطوط مرشدة عريضة من جهة ، هذا مع العلم بأن هذه طريقة جديدة واستخدمت لأول مرة في عام ٩٩/٩٨ لتمويل التدريس في مؤسسات التعليم العالي وفي عام ٢٠٠٠/٩٩ في تمويل كليات التعليم الإضافي.وتعتبر المؤسسات التعليمية مسئولة أمام جهة التمويل وفي النهاية أمام البرلمان فيما يتعلق بطرق استخدام الاعتمادات المقدمة لها ، وهي بالطبع كينونات مستقلة ، وهي حرة في تجميع الأموال من مصادر أخري.

وتهدف الجهة الممولة لزيادة فرص الطلاب من جميع الخلفيات للاستفادة من التعليم العالي، وتعزيز نوعية التعليم والأبحاث، وتشجيع الجامعات والكليات علي العمل مع الشركات والمجتمع، ومساندة التنوع والاختلاف والتباين وتشجع الفاعلية في استخدام التمويل الشعبي وتوفير الاستقرار في التمويل من عام لآخر.

وعادة ما تعتبر المصروفات التعليمية هي المصدر الثاني لتمويل التعليم حيث يدفع الطالب حوالي ربع متوسطة تكلفة تعليمه سنوياً، ويعفي من هذه المصروفات الطلبة من الأسر الفقيرة، ، أو يدفعون جزءا منها، وتدفع شركات قروض التلاميذ أية مساهمات شعبية إزاء المصروفات.

وتعتبر جهة التمويل هي أكبر مؤسسة فريدة توفر المنح البحثية لمؤسسات التعليم العالي، كما تقدم المنح الحكومية للبحوث في الجامعات والكليات من مكتب العلوم والتكنولوجيا، كما أن مجلس بحوث الفنون والإنسانيات يدعم المشاريع البحثية ، وبعض تلاميذ الدراسات العليا في مجال الفنون والإنسانيات، ويدعم البحوث الطبية والسنية مؤسسة الخدمات الصحية القومية ، أما وكالة تدريب المدرسين فتوفر المنح لمقررات التعليم والتدريب الموجهة لمدرسي المدارس.

وتقدم جميع مؤسسات التعليم العالي وكليات الدراسات الإضافية المعلومات الخاصة بتوزيع أعداد تلاميذ السنة الحالية ، وذلك لتوفير البيانات التي تحسب علي أساسها منحة العام التالي للتدريس، كما تقدم مؤسسات التعليم العالي بيانات عن أنشطتها البحثية ، وذلك لتوفير البيانات المطلوبة لحساب منحة البحوث للعام التالي.

والهدف من الطريقة الجديدة للتمويل هو توفير اعتمادات تكون أكثر عدلاً للتلاميذ حيث تمول الأنشطة المختلفة بنفس المعدلات لجميع المؤسسات ، كما تضمن أن أي تفاوت يكون لأسباب واضحة ولها تعليلها، كما أنها تساند توسيع الفرص لمدي واسع من الناس للالتحاق بالتعليم العالي وتأخذ في اعتبارها التكلفة الإضافية لزيادة أنماط معينة من التلاميذ مثل الدراسة لجزء من الوقت، وطلبة الدراسات العليا الكبار، والتباين في زيادة الكلفة في الكليات المتخصصة، كما أنها تعطي

مخصصات منفصلة لمساندة التلاميذ الممثلين بدرجات منخفضة في التعليم العالي أو من يعانون من عاهات.

أي أن المؤسسات التعليمية تحصل علي أموال التدريس من منح جهة التمويل والمصروفات التي يدفعها التلاميذ، مع العلم بأن الطلاب الذين يدرسون لوقت كامل قد يحصلون علي مساعدة من الحكومة لتسديد مصروفاتهم بناء علي ظروفهم المالية، ويدفع تلاميذ الدراسات العليا مصروفات المقررات التي يدرسونها من منحهم الخاصة في أغلب الأحيان، كما أن أكثر من ثلث مصروفات الطلاب الذين يدرسون لجزء من الوقت يدفعها أصحاب الأعمال.

ويؤخذ في الاعتبار عند تمويل مؤسسات التعليم العالي عدد التلاميذ الذين يدرسون لوقت كامل ، ويقاس عدد التلاميذ الذين يدرسون لجزء من الوقت حتى يمكن حساب كل منهم كنسبة من الطلبة الذين يدرسون لوقت كامل، أما الطلاب الذين يقومون بدراسات عملية أو صناعية لمدة عام كامل خارج الجامعة أو الكلية فيحسبون بمعدل ٠,٥ لكل طالب في هذا العام.

كذلك يؤخذ في الاعتبار أيضا نوعية المواد، ، حيث تتطلب المواد مستويات مختلفة من التمويل، فبعض المواد تحتاج للمعامل والورش، في حين أن غيرها يتم تدريسه من خلال مدرجات المحاضرات وحجرات الحلقات الدراسية، ولذلك وضت تسعيرة لأربع مجموعات من المواد بناء علي عدة دراسات ، فمواد المراحل السريرية في الطب ، ومقررات طب الأسنان ، والطب البيطري تعطي وزن في التكلفة يصل إلي ٤,٥ ، والمواد العلمية التي تتطلب استخدام المعامل أو الورش فتعطي الوزن ٢، والمواد التي تتطلب استديو أو معامل معينة وبها عنصر العمل الميداني فتعطي الوزن ١,٥، أما باقي المواد فتعطي الوزن ١.

كذلك تعطي إضافة لتكلفة إدارة المؤسسة من أجل التلاميذ الذين يدرسون لجزء من الوقت ، حيث أن التكاليف الإدارية لتلميذين يدرسون لجزء من الوقت أعلي من تكلفة تلميذ واحد يدرس لوقت كامل، كذلك تعطي إضافات للتلاميذ الكبار ، وهم من يبلغون ٢٥ عاما أو أكثر عند الالتحاق، وذلك لحاجتهم لمساندة إضافية عندما يودون للدراسة ، كذلك تعطي إضافات للتلاميذ الذين يدرسون مقررات طويلة ، وهي تلك التي تستمر ٤٥ أسبوعا أو أكثر في غضون العام الأكاديمي، كما أن هناك إضافات لندن ، وإضافات التقاعد لمواجهة تقاعد بعض الأعضاء وبسبب التكلفة الأعلى لخططها للتقاعد ، وإضافات للمؤسسات المتخصصة ، وهي تلك التي تعرف بأن ٦٠٪ أو أكثر من مقرراتها تكون في مادة أو مادتين حيث تكون تكلفتها أعلي ، وكذلك إضافات للمؤسسات الصغيرة ، وهي تلك التي يلتحق بها ١٠٠٠ تلميذ أو أقل للدراسة لوقت كامل ، وإضافات للمباني القديمة والتاريخية وهي تلك التي أنشئت فيما قبل عام ١٩١٤ حيث يكون عليها تحمل تكلفة أعلي في الصيانة والتدفئة.

أما تمويل البحوث فيحدث في ظل نظام ثنائي، حيث تقدم مؤسسة التمويل HEFCE الدعم لتغطية تكاليف الهيئة العاملة الدائمة ، والمكتبات ، وتكاليف الحاسبات المركزية،وتكاليف الأبحاث

الأساسية ، وتدريب الباحثين الجدد، ويتكفل مجلس البحوث بتوفير التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمشاريع البحثية.

وتلتزم مؤسسة التمويل بتشجيع البحوث الممتازة ، ولذلك فإن اعتماداتها توزع بشكل انتقائي علي مؤسسات التعليم العالي التي أثبتت قوتها في البحوث بالرجوع إلي المعايير القومية والدولية .

ويوزع تمويل البحوث تبعا للتكلفة في المجالات المختلفة حيث تقسم المجالات إلي ثلاثة فئات ، الفئة ا للمواد ذات التكلفة المعملية المرتفعة، والمجال ب للمجالات ذات التكلفة المتوسطة ، والفئة ج لغير ذلك من المجالات.

أما افصل الرابع فلقد جاء بعنوان الوضع الراهن للتعليم العالي الحكومي، حـــــددت المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات المرفق بقرار من رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فلسفة الدولة في مجال التعليم العالي ، حيث أشارت إلى دور الكليات والمعاهد العليا في خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا عن طريق رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمتخصصين في مختلف المجالات ، كما أشارت إلى دور الجامعات في بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري مع مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية ٠

وجاء عنوان الفصل الخامس "مؤشرات عن التعليم العالي الخاص في مصر" ، حيث تم اشتقاق وحساب مجموعة من المؤشرات – الخاصة بالتعليم العالي الخاص في مصر – بالاعتماد على البيانات المنشورة في إحصاءات وزارة التعليم العالي ٠ كما تم عرض نتائج حساب هذه المؤشرات في مجموعة من الجداول والأشكال البيانية مع تحليل لهذه المؤشرات بشكل تفصيلي إلى حد ما ٠

وبشكل عام ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث أبواب رئيسية وهى :

الباب الأول : وفيه تم عرض أهم المؤشرات الخاصة بالجامعات الخاصة لعامي ١٩٩٨/٩٧ و ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ على المستوى الإجمالي ، ثم إلقاء الضوء على المؤشرات الخاصة بكل جامعة من حيث : الطلاب المستجدين ، الطلاب المقيدين ، أعضاء هيئة التدريس والمصروفات الدراسية ٠

الباب الثاني : وهو خاص بعرض تفاصيل المعاهد العليا الخاصة من واقع بيانات عامي ١٩٩٨/٩٧ و ٢٠٠٠/٢٠٠١ على مستوى المعاهد المختلفة ، مع التركيز على المؤشرات الخاصة بعدد المستجدين والمقيدين ، والقائمين بالتدريس والإداريين والعمال والمصروفات الدراسية ٠

الباب الثالث : وقد تم تخصيصه لعرض مؤشرات مختصرة عن التعليم المتوسط الخاص في مصر ، من حيث عدد الطلاب المستجدين والمقيدين ، القائمين بالتدريس والإداريين كذلك والمصروفات الدراسية ٠

وما يمكن استخلاصه من نتائج هذه الدراسة هو أن أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعات الخاصة مازال ضئيل مقارنة بالجامعات الحكومية٠ كما أن المصروفات الدراسية للطلاب في الجامعات الخاصة كبير مقارنة بمصروفات الجامعات الحكومية وهو ما يشير إلى مجانية

التعليم العالي في مصر من حيث التكلفة . كما أن معظم الجامعات الخاصة مازالت تعتمد على انتداب بعض أعضاء هيئة التدريس وكذلك الاستعانة بمعامل وأجهزة الجامعات الحكومية – خاصة في كليات الطب.

أما الفصل السادس فلقد كان عنوانه الإسقاطات المستقبلية لمؤشرات التعليم الجامعي الحكومي والتعليم العالي ، حيث هدف هذا الجزء من الدراسة للتعرف علي ما ستواجهه الدولة من أعباء في سبيل توفير فرص التعليم العالي للسكان مستقبلاً، ولقد عرض هذا الفصل مجموعة من البدائل تتوقف علي مجموعة من الفروض

أما الفصل السابع فلقد حمل العنوان " التعليم عن بعد وإمكانيات استخدامه للتقليل من تكلفة التعليم الجامعي" حيث تعرض إلى هذا الفصل لضرورة التوسع في أساليب التعليم لتشمل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد. ولذا فلقد بدأ هذا الفصل بتعريف التعليم عن بعد ونوعيه وهما: طريقة التعليم في اتجاه واحد تعتمد على توصيل وتوفير المناهج التعليمية للمتلقي باستخدام بعض الوسائط دون وجود حلقة تواصل بين المدرس والمتلقي ولا يستطيع المتلقي أن يسأل أسئلة للمدرس بطريقة مباشرة و الطريقة الأخرى وهي طريقة التعليم في اتجاهين وفيه العلاقة متبادلة بين كل من المدرس والمتلقي وأيضا بين المتلقين وبعضهم البعض. و ذكر فيه أوجه الشبه و الاختلاف بينه وبين التعليم المفتوح كما تم استعراض بعض الأنواع المختلفة من الوسائط المستخدمة في التعليم عن بعد،مثل المطبوعات والصوت و شبكة الإنترنت و البرمجيات و الصورة. ثم انتقل الفصل بعد ذلك إلى السلبيات والإيجابيات في عملية التعليم عن بعد و كيفية استخدامه بفاعلية لتقليل سلبياته وزيادة إيجابياته. فعلى سبيل المثال دور عضو هيئة التدريس في التعليم عن بعد هو استخدام مهاراته لجعل المتعلم قادر على الاكتشاف و التعلم بمفرده وخبراء تكنولوجيا التعليم و الفنيين عليهم أن يستخدموا التكنولوجيا في وضع المادة العلمية بشكل جذاب و مشوق و سهل الوصول إليه. كما يظل دعم الفريق الفني المستمر هو الأساس للتأكد من قدرة كل المتعلمين علي الوصول إلى المادة العلمية بسهولة وإزالة أية عقبات .

وانتقلت المناقشة بعد ذلك إلى التعليم عن بعد في مصر و أهدافه التي أقرها المجلس الأعلى للجامعات وكيفية استخدام التعليم عن بعد في مصر كوسيلة لحل بعض مشكلات التعليم الجامعي وذلك من شقين: أولا: تطوير التدريس و المواد الدراسية في مصر من أجل التعليم عن بعد. ثانيا: دراسة مصادر التمويل و التكلفة لهذه الخدمة بحيث تكون نسبة التكلفة إلى العائد مقبولة لكل من الدولة و المتلقي.

وانتهت الدراسة في فصلها قبل الأخير بالفصل الثامن وهو بعنوان " تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي – دراسة ميدانية" حيث استعرض هذا الفصل نتائج تطبيق الأدوات المختلفة التي استخدمت في الدراسة وبدأ بمناقشة نتائج تطبيق استبيان استطلاع رأي طلاب الجامعات حول تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي، مع العلم بأن الجامعات التي شاركت في هذه الدراسة هي جامعات

عين شمس و حلوان و المنيا و الإسكندرية ولقد بلغت عينة الطلبة من الجامعات الأربع ٨٠٠ طالب وطالبة من الكليات النظرية والعملية ومن الصفوف الدراسية المختلفة ، ومن طلبة الجامعة وطلبة الدراسات العليا ولقد ظهر أن ٩,٥٪ من أفراد العينة يحصلون علي دروس خصوصية ، وأن ٨,٥ منضمون لمجموعات تقوية، وهذا مما يؤسف له ، إذ لا يجوز أن يقوم بتقديم هذه الدروس أي عضو من أعضاء هيئة التدريس أو حتى الهيئة المعاونة من مدرسين مساعدين أو معيدين. ولقد وجدت فروق ذات دلالة فيما بين الجامعات المختلفة في هذا الجانب حيث وجد أن الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية منتشرة بدرجة أكبر وبشكل دال في جامعة عين شمس بالمقارنة بجامعة المنيا وهي منتشرة بشكل دال أيضا في جامعتي حلوان والإسكندرية بالمقارنة بجامعة المنيا. مما يدل علي أن جامعة المنيا من أقل الجامعات في انتشار هذه الظاهرة بها، ويليها بعد ذلك جامعة الإسكندرية فجامعة حلوان وتأتي جامعة عين شمس في النهاية.وقد يفسر ذلك بأن هذه المشكلة ترتبط بعدد الطلبة في كل جامعة من الجامعات ، فكلما زاد عدد الطلبة كلما اضطربت العملية التعليمية ، وتعذر علي الطلبة الاستفادة منها وهذا يدعو لضرورة العمل علي تجزيء الجامعات الكبيرة إلي جامعات أصغر .

ولقد رتب الطلبة المشاركون في الدراسة مشاكل التعليم العالي من وجهة نظرهم تبعا لأهميتها فجاءت بالترتيب التالي: عدم توفر الأجهزة اللازمة- عدم مناسبة المناهج لسوق العمل - تكدس الطلبة بالمدرجات - عدم قدرة بعض السادة أعضاء هيئة التدريس علي توصيل المعلومات - ارتفاع أسعار الكتب- عدم التزام بعض الأساتذة- أسلوب التقويم- عدم توفر السكن المناسب، وبنظرة سريعة علي هذا الترتيب يمكن إعطاء التفسيرات التالية : نقص التمويل، عدم التطوير لمواجهة احتياجات سوق العمل- كثرة عدد الطلاب بالجامعات، عدم العناية بأعضاء هيئة التدريس من حيث التعرض للخبرات الكافية وانفتاحهم علي العالم الخارجي عن طريق البعثات أو عدم تفرغهم للعملية التعليمية بكلياتهم لتدني مرتباتهم، ارتفاع أسعار الكتب وعدم العناية الكافية بالمكتبات الجامعية، عدم قدرة بعض الأساتذة علي الالتزام لعملهم في أكثر من جهة لتغطية نفقات المعيشة، عدم الاهتمام بتطوير أساليب التقويم لعدم تفرغ أعضاء هيئة التدريس، أما مشكلة عدم توفر السكن المناسب فيبدو أنها لا تحتل مرتبة هامة وذلك لما توفره الجامعات من مدن جامعية.

ولقد أضاف الطلبة بعض المشاكل الأخري والتي لم ترد في الترتيب السابق وهي عدم وجود رقابة علي الأساتذة في العملية التعليمية ، وتمييز بعض الأساتذة لبعض الطلاب والزام الطلبة بشراء مذكرات في بعض المواد، وهذا يدعو لضرورة تطبيق معايير المراقبة لما يجري في الجامعات.وقد يرجع ذلك إيضا لوجود كليات الأعداد الكبيرة حيث تصعب المراقبة والمتابعة.ولا يوافق معظم الطلبة علي تحمل الطالب الراسب أو المتخلف لجزء من التكلفة الفعلية للدراسة، والواقع أن الأهم من ذلك ألا يترك الطالب ليرسب أو يتخلف دون انذاره حيث أن الجامعة يجب أن تكون للطلبة القادرين علي النجاح فيها ، أما مشكلة التكلفة فهذه يمكن حلها عن طريق إقراض مثل هؤلاء التلاميذ ليسددوها بعد تخرجهم والتحاقهم بالعمل.

ويتضح من إجابات الطلبة أن مباني الجامعات جيدة أو متوسطة في أغلب الأحيان، ولكن أكثر من الثلث يرون أن تجهيزاتها رديئة ، أن أنشطتها الاجتمعية متوسطة والأنشطة الرياضية لم يتعدي من يشهد بجوتها غير ٢٤,٣٪ من أفراد العينة ، كما أن ٤٨,٦٪ يرون أن أداء الأساتذة متوسط.

ويحكم الطلبة علي تجيز المكتبة بالردءة بنسبة ١٩,٥٪، وأنها متوسطة بنسبة ٤٥,٥٪ في الوقت الذي أصبحت فيه المكتبات في دول العالم المختلفة مكتبات الكترونية ، يتصل الطلبة عن طريقها بمراكز المعرفة في مختلف المناطق في دول العالم المختلفة.

وفضل طلبة الجامعات الحكومية جامعتهم علي الجامعات الخاصة وذلك لارتفاع مصروفات الجامعات الخاصة ، والاعتراض علي المستوي العلمي لهذه الجامعات، وعدم موافقة أسرهم ، وأخيرا نوعية طلبة هذه الجامعات. ويفضل الطلبة الالتحاق بجامعات حكومية بمصروفات علي الالتحاق بجامعات خاصة بمصروفات، ولا يوجد اختلاف في هذا الجانب فيما بين طلبة الجامعات المختلفة.ويعتقد بعض الطلبة أن الجهات الحكومية تفضل خريجي الجامعات الحكومية علي خريجي الجامعات الخاصة، وأن بعض الجهات الحكومية لا تعترف بالمؤهل الجامعي للجامعات الخاصة. ومع ذلك فهم يعتقدون أن الجامعات الخاصة تستجيب لمستجدات سوق العمل ، كما تتوفر بها الإمكانيات التعليمية وقلة العدد. ويتقدم الطلبة بالمقترحات التالية لحل مشكلة تمويل التعليم الجامعي:

١. إنشاء طابع خاص بكل جامعة تخصص موارده لتمويل التعليم بهذه الجامعة.
٢. قيام الدولة بإنشاء صندوق خاص لتمويل التعليم العالي ، خصما من رسوم مصروفات طلبة التعليم ما قبل الجامعي لصالح تمويل التعليم الجامعي.
٣. تحصيل نسبة ١٠٪ من ثمن الكتاب الجامعي لصالح صندوق تمويل التعليم الجامعي.
٤. تخصيص مشروعات استثمارية يشترك فيها الطلبة لصالح تمويل التعليم الجامعي.

أما مناقشة نتائج تحليل استبيان رأي أساتذة الجامعات والمجلس القومي للتعليم حول تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي فيمكن تلخيصها كما يلي: -

لقد سحبت عينة الأساتذة من جامعات عين شمس وحلوان والمنيا والإسكندرية والمجلس القومي للتعليم ولقد وصل حجم العينة إلي ١٠٠٠ مفردة من مختلف الكليات في الجامعات المذكورة.ولقد كانت العينة خليطا من المدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة، والذكر والإناث ، من الكليات النظرية والعملية ، وتري الغالبية العظمي منهم (٧١,٥٪) يرون أن قصور التمويل هو أهم أسباب مشاكل العملية التعليمية، ومع ذلك فإن ٥٣٪ فقط يرون أن زيادة التمويل فقط ستحل مشاكل التعليم العالي.

وتري نسبة ٥٩,٥٪ وجوب تحديد العدد المناسب لكل كلية ، وضرورة زيادة قدرة الكليات علي استيعاب أعداد أكبر ، والسماح بقدر أكبر من مشاركة القطاع الخاص.

وفي الواقع فإنه يجب تقنين اختبارات واستخراج معاييرها ، وبناء القبول في الكليات المختلفة علي نتائج هذه الاختبارات ،كما أن ذلك سيؤدي لتقليل الفاقد ، حيث أن من يقبل في أي كلية من الكليات ستكون له القدرة علي النجاح فيها ، إذ أن هذه الاختبارات تقيس الاستعداد للنجاح في كل كلية من الكليات التي أعد لها، كما أنها ستعمل علي حل مشكلة الثانوية العامة ، إذ أنها لن تكون المعيار الوحيد للقبول بالجامعات، وبذلك ستؤدي للقضاء علي الثانوية العامة كعنق زجاجة ، وتعمل علي القضاء علي ظاهرة الدروس الخصوصية ، وتؤدي إلي إلغاء مكتب التنسيق.

ولقد رتب المجيبون حلول مشاكل تمويل التعليم العالي من وجهة نظرهم الخاصة من أكثرها لأقلها أهمية فأخذت الترتيب التالي : زيادة نصيب التعليم العالي في الموازنة العامة للدولة- إنشاء وحدات ذات طابع خاص يستخدم جزء من عائدها في الإنفاق علي التعليم- إعادة توزيع بنود التعليم العالي بشكل أكثر كفاءة- تقديم الاستشارات لمن يطلبها واستخدام جزء من حصيلتها في الإنفاق علي التعليم - تحميل الطلبة الراسبون جزءا من التكلفة - تحصيل مصروفات لتغطية جزء من نفقات التعليم - ترشيد الإنفاق علي التعليم العالي - جمع التبرعات من المجتمع المحلي- عقد دورات تدريبية لخدمة المجتمع يستخدم جزء من عائدها في الإنفاق علي التعليم العالي- فرض رسم ضريبي خاص بالتعليم العالي.

كما وافق المجيبون علي ضرورة إضافة أو إلغاء التخصصات التي تقدمها الجامعات تبعا لحاجات سوق العمل، ويوافق أكثر من الثلث قليلاً علي أن إنشاء الجامعات الخاصة بمصروفات سيحل مشاكل تمويل التعليم العالي، ويرجع السبب في انخفاض هذه النسبة من وجهة نظرهم إلى أن التعليم الخاص لا يحقق العدالة بين الناس - وأن هناك بعض الاعتراضات علي المستوي العلمي لهذه الجامعات- ولضعف المستوي العلمي لطلبة التعليم الخاص- ولأن التعليم الخاص ليس لديه خبرة كافية في المجال العملي- وكذلك لضعف المستوي السلوكي لطلبة التعليم الخاص.

ويفضل السادة المجيبون علي الاستبيان أن الطالب الذي لم تتوفر له الفرصة للالتحاق بالتعليم العالي الحكومي المجاني يمكن أن يتجه أولا إلي تعليم حكومي بمصروفات لمن يريده، ويلي ذلك تعليم حكومي بمصروفات أقل ، وأخيرا لتعليم خاص يتم التوسع فيه.

ويري الأساتذة أن القطاع الخاص يمكن أن يسمح له ببناء المؤسسات التعليمية بدون أي تردد، ويأتي في المرتبة الثانية السماح له بتجهيز المؤسسات التعليمية ، ويأتي في المرتبة الثالثة السماح للقطاع الخاص ببناء وتجهيز المؤسسات التعليمية ، ويأتي في المرتبة الرابعة وبنسبة لا تتعد ١٨,١٪ السماح للقطاع الخاص ببناء وتجهيز وإدارة العملية التعليمية ، أما إدارة المؤسسات التعليمية فقط فلم تحصل علي نسبة موافقة تتعد ٥,٩٪.

ويوافق المجيبون علي أن يتحمل الطالب الراسب لجزء من تكلفة تعليمه بنسبة ٥١,٧٪ ، وهم يرتبون المساعدات المادية التي يمكن أن تقدم للطلبة والتي يمكن تطبيقها في مصر ، فيعطون للمنح التي لا ترد وتتحملها المؤسسات الإنتاجية المرتبة الأولي، وللقروض التي تسدد بعد التخرج

والالتحاق بالعمل المرتبة الثانية ، والمنح التي لا ترد وتتحملها صناديق الزكاة المرتبة الثالثة ، والمنح التي لا ترد وتتحملها جهات أهلية المرتبة الرابعة، كما يقترحون أيضا وجود منح من البنوك لطلبة الكليات العملية تسترد بعد التخرج واستلام الخريج للعمل، وأن تدعم الدولة نسبة ٧٥٪ من تكلفة التعليم للطلبة المتفوقين، وتنفيذ مشروعات استثمارية خاصة بالجامعات يخصص ريعها لدعم نفقات التعليم الجامعي، وتقديم منح تدريبية تشمل كافة التخصصات لتشجيعهم علي العمل الحر، و إلزام الجهات الصناعية والزراعية والهندسية والطبية ..الخ بتقديم منح لبعض الطلبة في هذه التخصصات لتعينهم بعد التخرج وخصم هذه المنح من رواتبهم.

وجاء ترتيب المجيبون علي الاستبيان لبعض الأمور المطلوبة لدعم التعليم العالي بحيث يحتل المركز الأول دعم هيئة التدريس ، وبعد ذلك الاهتمام بالتجهيزات ، واحتل المرتبة الثالثة المباني ، واحتل المرتبة الرابعة الاهتمام بالمراجع وتجهيزات المكتبة ، و احتل المرتبة التالية تحقيق التوافق فيما بين عدد الطلاب والإمكانيات، و أخيرا الاهتمام بالأنشطة المختلفة.

وتلي ذلك تحليل نتائج استطلاع رأي أولياء أمور طلبة الجامعات حول تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي، فجاءت النتائج كما يلي:

أجاب علي استبيان أولياء أمور طلبة الجامعات ألف من الأفراد موزعين فيما بين الجامعات الأربع، وهم أولياء أمور لطلبة وطالبات من كليات مختلفة ومن سنوات دراسية مختلفة أيضا، وتختلف مستوياتهم التعليمية ما بين الأمية والشهادات الجامعية ، كما تختلف حالتهم العملية لتغطي جميع الاحتمالات.

ويذكر ١٦,١٪ من أولياء الأمور أن أبناءهم مشتركون في مجموعات تقوية ، ولقد اتضح من إجاباتهم أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين الجامعات المختلفة في هذا الجانب، حيث ظهر أن هذه الدلالة قد جاءت من الفرق في المتوسط فيما بين جامعة المنيا وباقي الجامعات الثلاث الأخرى. أما فيما يتعلق بالدروس الخصوصية فلقد ظهر أن هناك فروق إحصائية دالة في هذا الجانب فيما بين الجامعات الأربع، حيث أن جامعة المنيا تأتي في الصدارة في قلة الدروس الخصوصية بها ، وتليها بعد ذلك جامعة حلوان فجامعة الإسكندرية، فجامعة عين شمس. وبالطبع فالتفسير هو نفس التفسير الذي قدمناه فيما سبق وهو مشكلة الجامعات الكبيرة.

ويري أولياء الأمور أن أسباب ضعف المستوي العلمي لبعض التلاميذ ترجع حسب أهميتها لكثرة عدد الطلبة بالمدرجات، وعدم ميل الطالب للكلية التي التحق بها، وصعوبة المقررات وإهمال الطالب وعدم التزام بعض الأساتذة ، وضعف مستوي تحصيل الطالب وأخير قصور إمكانيات الكلية.

ويبرر أولياء الأمور عدم إلحاق أبنائهم بإحدى الجامعات الخاصة ترتيبا تنازليا بنقص الإمكانيات المادية، فعدم الاعتراف ببعض شهاداتها، فضعف التعليم بتلك الجامعات ، وهم يرون أن الجامعات الخاصة تخدم فئة معينة من الناس، وخاصة وأن أسعارها مرتفعة، ، وإن كان من الممكن أن تخفف العبء عن الجامعات الحكومية.

وتوافق نسبة ٤٧,٦٪ علي دفع بعض المبالغ من أجل تحسين الخدمة التعليمية ، ويري معظمهم أن مجانية التعليم يجب أن تكون لجميع الطلبة دون تمييز، وإن كان البعض يرون أنها يجب أن تكون للطال المتفوق فقط.

أما أفضل الطرق لمساعدة الطلبة ماديا مرتبة من أكثرها لأقلها تكراراً فهي منحة للطالب غير القادر لا ترد وتتحملها الجمعيات الأهلية، ويلي ذلك قرض يرده الطالب بعد تخرجه وحصوله علي عمل ،هم يرون بنسبة ٥٤,٦٪ وجوب تحمل الطالب الراسب بعض المصروفات مقابل إعادة السنة أو امتحان مادة التخلف.

ولقد أجاب علي استبيان عمداء الكليات مائة عميد من الجامعات الأربع ، متوسط عدد طلبة كلياتهم يصل إلي ٤٩٢٧ طال وطالبة ، ووسيط عدد الطلبة في هذه الكليات يصل إلي ٢٢٧٤، أما المنوال فوصل إلي ٢٠٠٠ ووصل المدى إلي ٢٤٤٣٠مما يدلنا علي وجود تباين كبير فيما بين أعداد الطلبة في الكليات المختلفة، وأن المتوسط يعطينا صورة مضللة عن أعداد الطلبة في الكليات المختلفة. وهم يرتبون المشاكل التي تعاني منها كلياتهم بأنها مادية في المقام الأول ، وفنية من حيث نقص التجهيزات ونقص خبرات العمالة ، ويلي ذلك المشكلات الإدارية ، من حيث نقص عدد الأساتذة ، ومشاكل أعضاء هيئة التدريس ، ويأتي في المرتبة الرابعة ولأخيرة زيادة عدد الطلاب عن قدرة تحمل المكان والإمكانيات.

ويختلف العمداء كثيراً في آرائهم حول تكلفة الطالب حيث جاء أقل تقدير مساويا ٥٠٠ جنيه وجاء أعلي تقدير مساويا ١٠٠٠٠ جنيه ، وذكر ٥١٪ من العمداء أنهم لا يعرفون متوسط تكلفة الطالب في كلياتهم؟؟؟؟ ويرتب السادة العمداء البنود الخاصة بالتمويل من أكثرها لأقلها أهمية فيعطون الأدوات الأجهزة المرتبة الأولي ، ويلي ذلك الصيانة، ثم الإنشاءات فالمكتبات .

ويرتب العمداء حلول مشاكل تمويل التعليم العالي من أكثرها لأقلها أهمية ، فيضعون في المرتبة الأولي زيادة نصيب التعليم العالي في الموازنة، ويلي ذلك إنشاء وحدات ذات طابع خاص يستخدم جزء من عائدها في الإنفاق علي التعليم، ويلي ذلك تحميل الطلبة الراسبين جزءا من التكلفة، وفي المرتبة الرابعة تقديم الاستشارات لمن يطلبها واستخدام جزء من حصيلتها في الإنفاق علي التعليم، وفي المرتبة الخامسة تحصيل رسوم لتغطية جزء من نفقات التعليم، وفي المرتبة السادسة ترشيد الإنفاق علي التعليم العالي، وفي المرتبة السابعة عقد دورات تدريبية لخدمة المجتمع واستخدام جزء من حصيلتها في الإنفاق علي التعليم ، وفي المرتبة الثامنة ،جمع التبرعات من المجتمع المحلي، وفي المرتبة التاسعة إعادة توزيع بنود الإنفاق علي التعليم العالي بشكل أكثر كفاءة، وأخيرا وفي المرتبة العاشرة فرض رسم ضريبي خاص بالتعليم العالي.

ويعتقد بعض العمداء (٤٧٪) أن إنشاء جامعات خاصة لن يحل مشاكل تمويل التعليم العالي لاعتراضهم علي المستوي العلمي لهذه الجامعات، ولأن التعليم الخاص لا يحقق العدالة بين الناس، ولعدم قدرة التعليم الخاص علي توفير التدريب العملي بدرجة كافية، ولأن التعليم الخاص ليس لديه

خبرة كافية في التدريب العملي ولضعف المستوي العلمي لطلبة التعليم الخاص، وكذلك ضعف مستواهم السلوكي.

وهم يرون أن الطالب الذي لم تتوفر له الفرصة للالتحاق بالتعليم العالي الحكومي المجاني يجب أن تتوفر له الفرصة لتعليم حكومي بمصرفات كاختيار أول ، أو لتعليم حكومي بمصروفات أقل ، وأخيرا أن تتوفر له الفرصة للالتحاق بالتعليم الخاص ، وهم يوافقون بنسبة ٨٦٪ علي وجوب توفير الدولة لتعليم حكومي بمصروفات.

ويوافق السادة العمداء علي مشاركة القطاع الخاص في التعليم العالي عن طريق تجهيز المؤسسات التعليمية ويلي ذلك بناء المؤسسات التعليمية ، ويأتي في المرتبة الثالثة بناء وتجهيز المؤسسات التعليمية وفي المرتبة الرابعة بناء وتجهيز وإدارة العملية التعليمية ،وأخيراً إدارة العملية التعليمية، كما يوافق اغلبهم (٦١٪) علي ضرورة تحمل الطالب الراسب لجزء من تكلفة تعليمه، ويرتبون أساليب مساعدة الطلبة ماديا فيعطون أسلوب تقديم منحة لا ترد تتحملها المؤسسات الإنتاجية المرتبة الأولي، والقرض الذي يسد بعد التخرج والالتحاق بعمل المرتبة الثانية ، والمنحة التي لا ترد وتتحملها الجهات الأهلية المرتبة الثالثة، والمنحة التي لا ترد وتتحملها صناديق الزكاة المرتبة الرابعة.كما يرون ضرورة تحديد العدد المناسب لكل كلية ، وزيادة المرونة في إضافة وإلغاء التخصصات التي تقدمها الجامعات تبعا لسوق العمل.

ويؤكد العمداء علي أن دعم التعليم العالي يتطلب في البداية دعم أعضاء هيئة التدريس ، فالعناية بالتجهيزات ، ويلي ذلك الاهتمام بالمباني، ثم الاهتمام بالمراجع ، فتحقيق التوافق فيما بين عدد الطلاب والإمكانات.وأخيرا الاهتمام بالأنشطة.

التوصيات

بناء علي ما كشفت عنه هذه الدراسة نوصي بما يأتي:

١.أن يكون تمويل الجامعات والكليات مبني علي أسس موضوعية من حيث عدد الطلاب بكل كلية ، ونوعية الطلاب، وتكلفة المواد التي يدرسونها، وحاجة هذه المقررات للمعامل أو الورش أو غير ذلك ،و كم ونوعية البحوث التي تلتزم بها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وأن يكون ذلك بناء علي دراسات لتسعير التكلفة .

٢. خلق دوافع المشاركة من جانب رجال الصناعة والإنتاج في تمويل التعليم عن طريق اهتمام نظام التعليم العالي بالمشاكل التي يعانى منها المجتمع والاهتمام بالنواحي التطبيقية أكثر من النظرية ٠

٣. على وحدات الإنتاج - كأحد ثلاثة مصادر لتمويل التعليم - تقديم المنح والقروض والمساعدات المادية بأشكالها المختلفة للطلبة على أن تضع الضوابط الخاصة باسترداد هذه الأموال ٠

٤. على الجامعات والمعاهد العليا السعي نحو زيادة مواردها المادية من خلال تقديم البحوث والاستشارات وتنظيم البرامج التدريبية والاستفادة من دعم قدامى الخريجين لجامعاتهم والحد من الهدر وتشجيع أثرياء المجتمع على الهبات والتبرعات لتمويل التعليم ٠

٥.ضرورة التوسع في أساليب التعليم لتشمل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

٦. العمل علي تجزيء الجامعات الكبيرة إلي جامعات أصغر بحث يصل عدد الجامعات في مصر إلي ٣٠ جامعة علي أقل تقدير.

٧. دعم أعضاء هيئة التدريس ماديا وأدبيا وعلميا وفتح المجال أمامهم لتبادل الخبرات والمعلومات والزيارات وحضور المؤتمرات العلمية وتبادل الخبرات مع زملائهم من الجامعات الأجنبية.

٨. إدخال نظام القروض لمساعدة طلبة التعليم الجامعي علي إكمال دراستهم علي أن تسترد هذه القروض فيما بعد تخرج الطالب وحصوله علي عمل حيث يقوم بسداد هذه القروض.

فهرس قضايا التخطيط و التنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢	Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and continued Occupation of Egyptian territories,	April 1978
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته(٦٩/١٩٧٠ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ – ١٩٧٦)	اغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسة باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet,	June 1980
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣

٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	اكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	**Intergrated Methodology for Energy planning in Egypt,**	**Sep,1986**
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	اكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	اكتوبر ١٩٨٨
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى	اكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	اكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار – الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠

٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الاولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وامكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظر تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وأنعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١
٦٢	إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها – مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع أفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢

٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات" المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى – المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	فبراير ١٩٩٣
٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	**The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries**	Nov.1993
٨٣	الآثار البيئية للتنمية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويرة	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية(الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية(دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة	يناير ١٩٩٦

١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكلة واتجاهات تطويرة	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	اغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى أدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر١٩٩٨
١٢٢	**Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area**	**December 1998**
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الافاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩

١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطويرها خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى"	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الاعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جدية للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢
١٤٦	اثرالبعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" خلفية أساسية"	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	إبريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية لفقتصاد المصرى عام ١٩٩٨-١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأخذية والمنتجات الجلدية فى مصر(الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢

١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعية	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر, الفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين اداء بعض المرافق العامة " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٦	دراسة أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الاحمر"بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	اولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الاحذية الجلدية فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة "	يوليو ٢٠٠٣